

75

AL-MALAF

الملف

تعبني بالشؤون الإسرائيلية والصهيونية

Vol. 7, No. 3/75, June 1990

المجلد السابع، العدد ٧٥/٣، حزيران / يونيو ١٩٩٠

معرض يوسف اللواتي



وكالة المنارة للطباعة والنشر المحدودة

MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED



MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED

وكالة المنار للطباعة والنشر المجتردة

الملف

AL-MALAF

تبعثي الشؤون الإسرائيلية والعربية

رئيس التحرير
سمير جريس

المحررة المسؤولة
Fedra Kyriacou

Manar Press & Publishing
Agency Limited
Nicosia - Cyprus
P.O.Box 4928
Tel. 02-473577
Fax: 473575
Telex: 4638

Proodos Printing &
Publishing Co. Ltd.
4-4A Alexander the Great St.
Nicosia - Cyprus

الملف دورية، نصف شهرية، ترصد نشاطات المؤسسات الإسرائيلية الحاصلة، والقوى السياسية في إسرائيل فيما يتعلق بتطورات الصراع العربي- الإسرائيلي، في أبعادها الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، ومختلف جوانب الحياة في إسرائيل، وتطورات الحركة الصهيونية، وأوضاع العرب تحت الاحتلال ومقاومتهم له.

الملف تستبقي معلوماتها من المصادر الإسرائيلية معتمدة على الصحف والدوريات الإسرائيلية الصادرة باللغة العبرية، إضافة إلى الإذاعة والتلفزيون العبريين.

الملف دورية متخصصة، تعتمد المنهج العلمي، غايتها التعريف بالواقع الإسرائيلي من مصادره الأساسية.

الملف مرجع أساسي للسياسي، والباحث، والصحافي، والمفكر، وكل صاحب رأي أو قضية.

سما يوسف اللبني

الملف

دورية خاصة بالمشاركين فقط

قيمة الاشتراك السنوي

للحكومات والمؤسسات العامة ٥٠٠ دولار أمريكي
للمؤسسات الخاصة ٣٠٠ دولار أمريكي

الآراء المعروضة تعبر عن وجهة نظر كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر "الملف"

حقوق الطباعة والنشر محفوظة
عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

في هذا العدد

٢٤٢ العالم العربي يكشف عن ضعفه دان أفيدان الأردن

• الأردن

٢٤٤ مخاوف حول الأردن إفتاحية إسرائيل والقضية الفلسطينية

• م.ت.ف

٢٤٥ الراضون سرّاً ران كيلو المناطق المحتلة ١٩٦٧

• سر السيطرة الكولونيالية في المناطق

٢٤٧ أفرايم دافيدي شؤون إسرائيلية داخلية

• عام

٢٥١ خطر حكم اليمين دان هوروفيتس حالة طوارئ

٢٥٣ أورئيل شارون القلق ينتاب الصقور أيضاً

٢٥٦ إسرائيل هريشل شؤون عسكرية واستراتيجية

• أخطار الطرف ال ثالث

٢٥٨ ألون بنكس وثائق

٢٦٠ حكومة شامير المصغرة: ثلاث وثائق تصريحات

٢٦٥ وقائع

٢٧٤

• دراسات

١٩٥ الفلسطينيين في إسرائيل: الامكانيات والممكن أحمد شاهين

• تقارير

٢٠٣ حكومة شامير: جبهة الرفض - الحرب الاسرائيلية مصطفى محمد الحسيني

٢١١ حزب العمل: صراع على الزعامة وصراع على النهج! أنطوان شلحت

٢١٧ الانتفاضة - الانطلاقة الثانية وحتمية الحل السياسي م.م.ح

١٣٣ الولايات المتحدة - إسرائيل: توتر محكوم بالتحالف محمد عبد الرحمن

• آراء

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

• الولايات المتحدة

٢٣٧ هوة أخنة في الاتساع يورام ييري

• الاتحاد السوفياتي

٢٣٩ اللعب بالنار عكيفا الدار

الصراع العربي الاسرائيلي

• عام

٢٤٠ بلا اعتدال وبلا مغامرة إفتاحية

تقديم

يمر النزاع العربي - الاسرائيلي، حالياً، بمفترق طرق خطير، لا يستطيع أحد معه أن يجزم بما يمكن أن يقود إليه في نهاية الأمر، وإن كان بعض المراقبين يرون أن الجمود السياسي سيخيم على المنطقة من جديد، مما قد يؤدي إلى نشوب حرب جديدة.

ويأتي هذا التكهن على خلفية تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة يتسحاق شامير، التي تتألف من أحزاب يمينية متطرفة وأحزاب دينية متعصبة، ووصفت داخل إسرائيل وخارجها بأنها حكومة لنسف السلام، وحكومة حرب، وكارثة على المنطقة وعلى إسرائيل ذاتها.

وهذه الحكومة اليمينية تضع في مقدمة مهامها وأولوياتها استيعاب الهجرة، وتكثيف الاستيطان، وإصلاح مسار العلاقات مع الولايات المتحدة، والقضاء على الانتفاضة الفلسطينية التي حققت انطلاقها الثانية بعد حادث مقتل سبعة من العمال الفلسطينيين في ريشون لتسيون على يد إسرائيلي وصف بأنه «مخبول» و«مختل عقلياً».

وهذه الحكومة، وإن كانت تحدثت في خطوطها الأساسية عن ضرورة دفع السلام إلى الأمام، فالواقع أنها تسعى - بإعتراف إسرائيلي - إلى إجهاد المسار السياسي، في وقت يتحدث فيه الجميع عن حتمية الحل السياسي وضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية؛ وفي وقت يشهد فيه العالم متغيرات وتحولات وإنفراجات في العلاقات الدولية وبالأخص بين الكتلتين الشرقية والغربية.

فهل تتصور الحكومة الاسرائيلية الجديدة أن في مقدورها أن تتحدى الأسرة الدولية قاطبة؟ وهل تتصور أن تشكيل جبهة رفض أو جبهة حرب إسرائيلية سيحقق لإسرائيل مرادها؟ وهل تنوهم أن هذا المد اليميني - التعصبي سيؤدي إلى وقف الانتفاضة في الأراضي المحتلة أو إلى وقف أية عمليات فدائية ضد إسرائيل؟

إن التطرف لا يؤدي إلا إلى مزيد من التطرف، والعنف لا يقود إلا إلى مزيد من العنف والكراهية، وعندما تتوقف أناشيد السلام تدق طبول الحرب، وعندما تسقط أغصان الزيتون ترتفع فوهات البنادق.. فهل تدرك ذلك الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة شامير؟

إن الوضع الحالي الذي يشهده النزاع العربي - الاسرائيلي عامة والصراع الاسرائيلي - الفلسطيني خاصة، يتطلب وقفة عربية موحدة واستراتيجية عربية شاملة؛ فالخطر محقق بالجميع؛ وعلى سبيل المثال، فالقمر الصناعي الاسرائيلي - سواء «أوفيك - ١»، أو «أوفيك - ٢»، أو «أوفيك - ٣» في الغد القريب - ليس موجهاً ضد طرف عربي واحد دون الآخر.. فهل يدرك ذلك كل العرب؟

في باب الدراسات، قدمنا الجزء الثاني والأخير من «الفلسطينيون في إسرائيل: الامكانيات والممكن».

وفي باب التقارير، قدمنا أربعة منها حول الحكومة الجديدة في إسرائيل، والصراعات داخل حزب العمل، والانتفاضة الفلسطينية، والعلاقات الأميركية - الاسرائيلية.

وفي باب الآراء، قدمنا مجموعة من المقالات تغطي الأبواب الثابتة للعدد.

وفي باب الوثائق، قدمنا ثلاث وثائق: قائمة بأعضاء الحكومة الجديدة، والاتفاق الائتلافي، والخطوط الأساسية للحكومة.

وفي بابي التصريحات والوقائع، غطينا الفترة ١٩٩٠/٥/١٤ إلى ١٩٩٠/٦/١٢.

الفلسطينيون في إسرائيل : الامكانيات والممكن

تتمة

أحمد شاهين

دلالات «يوم السلام»

في ١٨/١٢/١٩٨٧ عقدت لجنة المتابعة لشؤون المواطنين العرب اجتماعاً في شفاعمرو، وقررت الاضراب العام في ٢١/١٢/١٩٨٧ تحت عنوان «يوم السلام»، تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشمل الاضراب ٦٥٠ ألف فلسطيني موزعين في ١٢٥ قرية ومدينة عربية في اسرائيل، ونفذ بانضباط ذاتي، «وبالشكل السياسي الواعي الذي دعت اليه قيادة الاضراب»^(٤٦)؛ ووقعت خلال أحداث «يوم السلام» عشرات الصدامات بين الفلسطينيين وقوات الشرطة، مما اضطر ٢٣٠٠ شرطي للتدخل في العديد من الحوادث، التي هاجم فيها المواطنون الفلسطينيون مراكز الشرطة، وأصيب العديد من الجانبيين، واعتقلت الشرطة ما يزيد على مائة من الفلسطينيين؛ ومن بين مظاهر الصدامات، ظهر الرشق بالحجارة وإشعال إطارات السيارات في الشوارع، ورفع الأعلام الفلسطينية وإغلاق الطرق، ومهاجمة دوريات الشرطة الاسرائيلية؛ وحتى في يافا تظاهر الفلسطينيون على الرغم من أنهم لم يقوموا بأي نشاط ذي طابع وطني منذ ألحقوا بدولة اسرائيل؛ وكان الحدث الأبرز الذي حمل معنى سياسياً هاماً هو إغلاق طريق وادي عارة^(٤٧)؛ فإغلاق وادي عارة يعتبر «تحولاً لأن الفرصة كانت متاحة [لإغلاقه] على مدى أربعين عاماً.. وتجدر الإشارة الى أن أهمية وادي عارة في السياق اليهودي تحتاج الى شحنة عاطفية قوية جداً، على غرار الخوف الذي ساور واضعي سياسة الأمن الاسرائيلية حتى سنة ١٩٦٧»^(٤٨)، كما يقول الدكتور ريخيس.

وقد قوم عضو الكنيست توفيق طوبي «يوم السلام» بأنه كان له ثلاثة معان: (أ) – تدعيم لصمود جماهيرنا العربية في وطنها وممارسة حياتها كمواطنين متساوي الحقوق؛ (ب) – مساهمة جديدة من موقعها هذا في معركة شعبها العربي الفلسطيني لانهاء الاحتلال، ولقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بجانب اسرائيل؛ (ج) – مشاركة مع قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل في النضال من أجل احوال السلام الاسرائيلي – الفلسطيني العادل لصالح كلا الشعبين... [و] الجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل، المتعاطفة – وبحق – مع قضية شعبها العربي الفلسطيني العادلة في المطالبة بالانسحاب الى خطوط حزيران ١٩٦٧، وانهاء الاحتلال، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بجانب اسرائيل، واحلال السلام بين الدولتين الاسرائيلية والفلسطينية، لا تختلف بهذا الموقف عن أوساط يهودية واسعة في اسرائيل، تتطلع الى السلام العادل، على هذه القاعدة المشروعة والعقلانية، والتي يؤيدها العالم أجمع»^(٤٩)؛ إنما على من تقرأ مزاميرك يا داوود.

وأصاب الأوساط الرسمية الاسرائيلية، جراء أحداث «يوم السلام» حالة من الهستيريا، بدءاً من رئيس الدولة الى العاملين في أجهزة الأمن. فقد قال رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ: «إن دور عرب اسرائيل ليس الانسحاق وراء المتطرفين في المناطق [المحتلة]، وإنما على العكس أن يكونوا جسراً بيننا وبين العالم العربي، وأن يعملوا بين أشقائهم الفلسطينيين من أجل مزيد من الاعتدال، ومن أجل التفاوض المباشر مع اسرائيل، للتوصل الى حل سلمي»^(٥٠)؛ وطالب رئيس الحكومة، يتسحاق شامير اليهود بالوحدة الوطنية، «لأن المقصود هو اعتراض على حقنا في أرض اسرائيل، وعلى وجودنا ذاته، وعلى حكمنا فيها»^(٥١)؛

وطالب وزير المواصلات، حاييم كوفمان (ليكود) بفرض حكم عسكري لفترة محدودة على المناطق التي يقطنها الفلسطينيون... بسبب «استعداد قطاع من عرب أرض اسرائيل للقيام بأعمال تتم عن التأييد والتضامن مع عرب يهودا والسامرة وغزة»^(٥٢)؛ لكن شمعون بيرس، وزير الخارجية في حينه، والذي اجتمع مع رؤساء الهيئات العربية الفلسطينية، قال لهم: إنه «يدين فكرة إعادة الحكم العسكري... [لكن] من الواجب استخلاص الدروس مما حدث، وأهمها عدم السماح للأحداث بالسيطرة علينا، فمن الواجب السيطرة على الأحداث»^(٥٣).

وقال مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، العميد احتياط عاموس غلبواع: «إن قرار القيام بيوم الاضراب العام لعرب اسرائيل قد تم اتخاذه من خلال التعاون العملي بين م.ت.ف ومؤسسات الحزب الشيوعي الاسرائيلي»^(٥٤)؛ واعتبر وزير الصحة في حينه، مردخاي غور، أن أحداث يوم السلام أهم بكثير من كل ما وقع في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، «حيث بغري الشك في أن نرى تنازلاً و/أو حلاً بسيطاً يعتبران مجرد جزء من خطة عربية شاملة لابتلاع دولة اسرائيل، وتصفيتهما على مراحل... [ولذا] لن يسمح لهؤلاء الذين يسيئون استخدام حقوق المواطن الممنوحة لهم عن طيب خاطر، ويحكم قانوني أخلاقي، بالمساس بحق وجودنا القومي كدولة... وكيهود، وكأصحاب الدولة وحمايتها... وأي تعاطف أو انضمام مع معسكر معاد لاسرائيل، من طرف واحد، لن يؤدي إلا الى إثارة العداء والتطرف تجاه عرب اسرائيل من الطرف الثاني. ويقع على عرب اسرائيل حالياً — أكثر من أي وقت مضى — واجب الظهور بمظهر الاثزان وضبط النفس»^(٥٥)؛ واعتبر مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، عاموس غلبواع، في تقرير قدمه الى الحكومة، أن «الاحداث التي وقعت في المناطق [المحتلة] كشفت، في الجليل والمثلث، ما كان يفور هناك، بطبيعة الحال، منذ وقت طويل... [فقد] كانت الأرض خصبة وجاهزة لاستقبال ما نسميه تطرفاً بين عرب اسرائيل... والآن فقط، نرى — فعلاً — ما كان موجوداً طوال الوقت، ولكنهم فضلوا تجاهله»^(٥٦). وكان غلبواع قد قدم، قبل ثلاثة أشهر من اندلاع الانتفاضة، وثيقة الى الحكومة بعنوان «مبادئ لسياسة الحكومة تجاه قطاع الأقليات في اسرائيل»، حذر فيها الحكومة مما يعمل داخل أوساط الفلسطينيين، لكن أحداً في الحكومة لم يأخذ بما جاء في وثيقته في حينه.

فعلاً، الأرض خصبة لانفجار الاحتجاج في أوساط الفلسطينيين في اسرائيل. ومظاهرات عرب اسرائيل تحمل رسالة احتجاج مبدئي على الواقع الاضطرابي الذي فرض عليهم العيش تحت حكم اسرائيل... وعلى الجانب الثاني، تقف الأغلبية اليهودية، وتوفر للأقلية العربية (التي تعيش داخل حدود الخط الأخضر) كل الأسباب الموجودة في الدنيا لكي تنمي داخلها اتجاهاً ينم عن التمرد. وتحتل اسرائيل وحكومتها الفلسطينية في المناطق [المحتلة]، ويسقط منهم ضحايا يومياً على يد هذا الاحتلال. ولم تنظر اسرائيل وحكومتها، على مدى أربعين عاماً، نظرة سليمة الى الاقلية العربية في الدولة؛ ولا ينكر أحد — حالياً — تدني ظروف الحياة التي تعيشها هذه الأقلية. ولا تظهر اسرائيل وحكومتها، الآن، كطرف يتجه الى التصالح مع الشعب الفلسطيني، ويهدىء بذلك — أيضاً — غليان مواطني الدولة العرب»^(٥٧)، كما يقول الصحافي الاسرائيلي عوزي بنزيمان؛ فبمناسبة النقاش في الكنيست حول الانتفاضة، في الذكرى الثالثة لها، طلب عضو الكنيست عوزي برعام (العمل) مناقشة وضع الفلسطينيين في اسرائيل، وتبين خلال ذلك أن ٥٠٪ من الفقراء في دولة اسرائيل هم من العرب، و ٦٨٪ من الأطفال الذين يعيشون في الدولة في ظروف فقر وفاقه هم أطفال عرب»^(٥٨).

وقيم المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، أحداث «يوم السلام» على النحو التالي: «يمكن الخروج من الاضراب شبه الكامل، الذي قام به عرب اسرائيل، بعدة دروس عملية وسياسية، لن تستطيع حكومة اسرائيل التهرب من بحثها، مثلما تهربت — حتى اليوم — من إجراء مناقشة جادة حول وضع الأقلية العربية، والسياسة المتبعة تجاهها. والدروس الأساسية في المجال العملي هي: • أن هذه ثاني مرة ثبتت فيها منظمو الاضراب في القطاع العربي في اسرائيل قدرة تنظيمية قطرية على تعبئة معظم السكان العرب للقيام بعملية تظاهر ضد الحكومة، تتسم بصيغة العداء لاسرائيل. وكانت المرة الأولى

في (يوم المساواة)، الذي وقع في ١٩٨٧/٦/٢٤.. والدروس السياسية هي: • أن هذه أول مرة ثبت فيها للشعب الاسرائيلي، بصورة واضحة، أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الأحداث التي تقع في المناطق [المحتلة] وبين ما يحدث عند عرب اسرائيل؛ وهناك أكثر من مجرد بواذر تشير الى تطور صراع سياسي مشترك يخوضه الفلسطينيون في المناطق [المحتلة] وعرب اسرائيل؛ ومن يريد تجاهل ذلك فانه يرتكب خطأ قاسياً. [هذا التشديد من عندنا] • ... هناك دلائل واضحة تشير الى ان منظمة التحرير الفلسطينية حاولت توصيل توجهات لعناصر متطرفة بين عرب اسرائيل بشأن كيفية التحرك... [و] حكومة اسرائيل لن تستطيع تجاهل ذلك، وستستغل هذا بكل تأكيد في ردها... • لم يبق أمام حكومة اسرائيل الكثير مما يمكن أن تفعله على ضوء ما ظهر مؤخراً بين عرب اسرائيل^(٩٨). ويجزم الصحفي رون بن - يشاي أن «لدى أجهزة الأمن أدلة دامغة على الاتصال... بين بعض كبار الشخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية... وبعض المتطرفين في القطاع العربي في اسرائيل. وعلى حد قول بعض المصادر المطلعة، دفع رجال منظمة التحرير الفلسطينية... زعماء رايح والقائمة التقدمية وأبناء البلد، لاجراج عرب اسرائيل الى الشوارع، والاصطدام مع قوات الأمن الاسرائيلية، لتأييد الكفاح الذي تخوضه منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية»^(٩٩).

وأثارت أحداث «يوم السلام» في أوساط الاسرائيليين الخوف من أن يؤدي تطور الأحداث، مع الوقت، الى انفصال الفلسطينيين في اسرائيل عن الدولة الاسرائيلية والتحاقهم بالدولة الفلسطينية، إذ «أن احتلال كل الجليل، في ما وراء خطوط مشروع التقسيم... قد ألزما ببذل الجهد لتعزيز الأساس اليهودي لدى سكان المنطقة... وينبغي أن يحتل الجليل، من جديد، مكانة مركزية في الوعي القومي. وإذا لم يحدث ذلك، فمن المحتمل أن نفقد ما كنا نعتقد أنه ملكية أكيدة ومضمونة»^(١٠٠)، كما ورد في افتتاحية «هآرتس»؛ فقد كانت إحدى النتائج الفرعية «للاضطرابات في المناطق [المحتلة] هي شطب علامات التمييز بين السكان العرب في اسرائيل وسكان المناطق [المحتلة]... [و] تتردد بين العرب أفكار حول العودة الى قرار التقسيم»^(١٠١)، كما يقول الدكتور ريخيس، اعادت الى الأذهان الاسرائيلية «الخوف القديم من التهديد العربي، ومن أن العرب - حتى لو حققت معهم تسوية - لن تستطيع، في أي وقت من الاوقات، أن تثق فيهم، لأنهم سيغدرون بك في أول لحظة تسمح لهم»^(١٠٢)؛ كما يقول الصحفي جدعون سامت.

وكتب الصحفي يهوشوع بيتسوز: «ان تحليل الاتجاهات، التي تظهر بين عرب اسرائيل، يشير الى سعيهم لخلق حكم ذاتي عربي داخل دولة اسرائيل... على الأقل كتسوية مرحلية بالنسبة لهم؛ وهم يدعون أن الجليل، الآن، يعتبر معظم سكانه عرباً، ومنطقة المثلث - التي يسكن كل قراها المسلمون فقط - جاهزة ومستعدة لمثل هذه الادارة الذاتية. وفي المرحلة الثانية، يمكن لمناطق الحكم الذاتي هذه أن تعلن عن انضمامها للدولة الفلسطينية المتاخمة بطبيعة الحال لحدودهم... عندئذ سيظهر التضامن التام مع إخوانهم في المناطق [المحتلة]، أيضاً، من الناحية السياسية والجغرافية»^(١٠٣)؛ ويعزز بيتسوز تحليله، أنف الذكر، مستشهداً بعدم دخول الشرطة الاسرائيلية الى المناطق الفلسطينية في «يوم الأرض» عام ١٩٨٨. و«التفسير الرسمي، الذي أعلنه مفتش عام الشرطة كراوس، أن ذلك جاء بناء على طلب رؤساء المجالس المحلية العربية، حتى لا يفسر وجود رجال الشرطة في القرى العربية على أنه استفزاز... وبدلاً من ذلك تجول في القرى حراس من قبل المجالس المحلية، وهو ما يشبه الشرطة المحلية... [و] هذا بداية المسيرة نحو حكم ذاتي لتتطلب من هناك الى الضم الى دولة فلسطينية»^(١٠٤). وعلى أساس هذا الخوف، طرحت بعض الأوساط الرسمية الاسرائيلية العودة الى تطبيق الحكم العسكري على المناطق التي يسكنها الفلسطينيون داخل اسرائيل؛ لكن ذلك استبعد بسبب ما قد يشيره من ردود فعل داخل اسرائيل وفي العالم؛ فقد علقت «هآرتس» في افتتاحيتها (١٩٨٧/١٢/٢٢) على الاقتراح، بالقول: «من المؤكد أن هذه فكرة غبية، ولكنها أكثر غباء في توقيت طرحها.. [حيث] أن الاضراب يعتبر أحد الأشكال المشروعة للتعبير عن الرأي والاحتجاج؛ وعلى كل المعنيين أن

يحرصوا على التوازن الدقيق في العلاقات بين المواطنين العرب والدولة، الذي حال - حتى الآن - دون الانزلاق الى منعطفات خطيرة»^(٦٦). وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية هيئة استخبارات، «لتكون مسؤولة عن جمع المعلومات وتقديرها، من أجل عرضها على واضعي السياسة... [و] الهيئة الاستخباراتية الجديدة... مسؤولة، أيضاً، عن عرب اسرائيل، لا عن المناطق [المحتلة] فقط»^(٦٧).

وقد أدلى الباحثون والمفكرون الاسرائيليون بدلهم في محاولات إيجاد حلول لمشكلة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، وتجمع معظم هذه الاجتهادات على أن حل مشكلة هذه الاقلية داخل اسرائيل لا ينفصل عن حل المشكلة الفلسطينية ككل؛ ودعا البروفيسور يحزقيئيل درور، على سبيل المثال، الى تشجيع الفلسطينيين على الذوبان في المجتمع الاسرائيلي، والى سن قانون يفصل بين المواطنة والاقامة الدائمة في اسرائيل، بحيث أن من يريد من الفلسطينيين ممارسة نشاط سياسي فلسطيني يستطيع ممارسته في الدولة الفلسطينية، فيفقد بذلك مواطنته، لكنه لا يرحل من اسرائيل^(٦٨)؛ هذا في حين رأى المراسل السياسي للقسم العربي في الاذاعة العبرية، الداد فردو، أن الفلسطينيين داخل اسرائيل طوروا هوية خاصة بهم، ليست فلسطينية، وليست اسرائيلية، وليست اسلامية، تتضمن إمكانية أن يشكّلوا أمة خاصة لا اسم لها بعد؛ وكى لا تنفصل هذه «الأمة العتيدة» عن دولة اسرائيل، يقترح فردوت تحت شعار «الكثير مقابل الكثير» مشروعاً لحل مشكلة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل على أساس المبادئ التالية: • كل مواطني الدولة متساوون في الحقوق وفي الواجبات، ويشعرون بالتعاطف مع الدولة؛ • أمن الدولة وسلامتها يعتبران حالة تخدم مصلحة كل المواطنين؛ • إقامة أجهزة دستورية تحمي الاقلية من طغيان الأغلبية، مثل: حد أدنى من التمثيل في المجلس التشريعي (على مثال الوضع السائد في زيمبابوي - روديسيا)، وتخصيص وزارات للأقلية، وإقامة جهاز مناسب لتحسين الوضع كل فترة؛ • وضع رموز وطنية متفق عليها تمثل عرب اسرائيل، ويسمح باستخدامها طبقاً لمبادئ يجري تحديدها: اللغة، العلم، جهاز تعليم، العملة (وهو ما يشبه الوضع في اسكتلندا)؛... • تعريف الدولة بأن لها لغتين، وتطبيق هذا المبدأ في جميع أنحاء الدولة (على مثال الوضع في فنلندا)؛ • تعريف دولة اسرائيل بأنها ملازمة وقريبة من أسرة الشعوب العربية والاسلامية. ويجب التطلع للحصول على وضع مراقب في الجامعة العربية، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي؛ • يجب على كل مواطني الدولة التبرع لأمنها. وتتحدد سبل ذلك بالاتفاق والتدرج. وتضمن مجموعة المبادئ، الذي ذكرناها آنفاً، الطابع اليهودي الصهيوني الأساسي لدولة اسرائيل؛ ولكنها تستعطي إحساساً بمشاركة حقيقية للعرب، مساوية، من خلال إبراز السمات المميزة، وعدم المساس بالأغلبية أو بالأقلية^(٦٩)؛ حتى أن الحاخام مناحيم فرومان، وهو من أتباع غوش ايمونيم، اقترح عدم تجزئة فلسطين في حدودها الانتدابية، وأعد مشروعاً، من بين ما جاء فيه: «انتخاب رئيس عربي الى جانب رئيس الدولة الاسرائيلي... [حيث] أن تجزئة ارض اسرائيل وفقاً لما ورد في التوراة، بما فيها الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، (غير أخلاقي وغير عملي)... [ويجب] علينا البحث عن حل آخر... [إذ] لنا حق في الأرض، وللعرب حق في الأرض [و] من قال: إن هذين الحقين يتعارض الواحد منهما مع الآخر؟.. ومن أجل حب الأرض وحب الانسان، يجب أن يعيش الشعبان معاً... [و] اقترح للمرحلة الأولى انتخاب رئيس عربي الى جانب الرئيس الاسرائيلي... [و] من ناحية المبدأ، يجب أن يصوت العرب الاسرائيليون... الى جانب ١,٧٥ مليون فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي لانتخاب رئيس عربي»^(٧٠). كما يتحدث آخرون، فيما لو قامت دولة فلسطينية، عن إمكانية إجراء تبادل سكاني: المستوطنون اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة بالفلسطينيين المقيمين في اسرائيل.

وماذا بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم داخل اسرائيل؟

تكاد تجمع تحليلات المتابعين لأوضاع الفلسطينيين داخل اسرائيل، لمواقفهم من مسألة الدولة الاسرائيلية وحل المسألة الفلسطينية، على أنهم يجمعون على الحل القائل بدولتين لكلا الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، وأنهم بدورهم

سيبقون، داخل دولة اسرائيل، على أساس أن الدولة الفلسطينية العتيدة ستقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي استطلاع للرأي، أجراه البرفيسور سامي سموحه، وهو من المهتمين بشؤون الفلسطينيين في اسرائيل، تبين أنه «في فترة الانتفاضة... لم يطرأ تغيير على موقف العرب تجاه الدولة وتجاه اليهود. فقد قال أكثر من ٩٠٪ من العرب الذين وجهت اليهم الأسئلة: إنهم لن ينتقلوا الى دولة فلسطينية اذا ما قامت؛ وظلت نسبة الراضين لوجود دولة اسرائيل (١٠٪) ثابتة من ١٩٧٦»^(٧١)؛ وفي استطلاع آخر للرأي أجراه المحاضر في جامعة النجاح، الدكتور مازن أبو عيطه، في أوساط الطلاب الفلسطينيين في الجامعات العبرية، لصالح حلقة الأكاديميين العرب، تبين «أن ٨٨,٦٧٪ من الطلاب العرب... يؤيدون اقامة دولة فلسطينية بقيادة م.ت.ف، الى جانب دولة اسرائيل، وأن ٩٧,٨٪ منهم أعلنوا تصميمهم على مواصلة العيش في دولة اسرائيل، بعد اقامة الدولة الفلسطينية أيضاً»^(٧٢). وقد أجري الاستطلاع بمناسبة مرور عامين على الانتفاضة. وفي استطلاع لمواقف الشخصيات الفلسطينية داخل اسرائيل من مسألة بقائهم في اسرائيل من جهة، ودورهم المحتمل في المفاوضات التي قد تقوم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أجمعت كل الشخصيات التي وجهت اليها الأسئلة على البقاء في أرضهم؛ أما حول الدور الذي قد يقومون به، فقد اختلفت الآراء؛ إذ اعتبر لطفي مشعور، صاحب جريدة «الصنارة»، أن «اثارة مسألة تمثيل فلسطيني الى ١٩٤٨ في مفاوضات لحل القضية الفلسطينية خطوة مدروسة ومتعمدة... من شأنها تقوية الموقف الاسرائيلي في خصوص احتياجات اسرائيل الأمنية مستقبلاً... [و] محاولة أي طرف فلسطيني داخل اسرائيل للتفكير في مثل هذا الاقتراح يدل على ضيق أفق وسذاجة سياسية»؛ ورأى هاشم محاميد، رئيس بلدية أم الفحم السابق، أن «هناك حاجة لبناء جسر بين السلطات الاسرائيلية والجماهير العربية نفسها في اسرائيل... فكيف نكون جسراً للسلام بين شعبنا ودولتنا ما دمنا في حاجة الى جسر معها»؛ هذا بينما رأى إبراهيم نمر حسين، رئيس لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية، أن «في مقدور فلسطيني الى ١٩٤٨ (القيام بدور الوساطة) بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية... كونهم فلسطينيين ومواطنين في اسرائيل في الوقت نفسه». وقال عاصي أطروش، المدرس في الجامعة العبرية: «إن ما يطرح اليوم هو اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. نحن نثق بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بتمثيل مصالح الجماهير العربية في الداخل على أحسن وجه، بحيث نواصل العيش في قرانا ومدننا في الجليل والمثلث والنقب بكرامة ومساواة داخل دولة اسرائيل. وعلى رغم ذلك، لا مانع من اشتراك بعض الممثلين عن فلسطيني الى ٤٨ خلال المفاوضات الثنائية من أجل القضية الفلسطينية، لضمان حقوقهم ومستقبلهم في ديارهم بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة»^(٧٣). ويقول الشاعر سالم جبران: «عندما يتحقق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتقوم الدولة الفلسطينية، سوف نظل مواطنين في اسرائيل. عندئذ تكون دولة لشعبنا، ونناضل في ظروف أسهل للمساواة الكاملة»^(٧٤). والفلسطينيون في اسرائيل، حسب المراقبين الاسرائيليين «لا يعتزمون مغادرة اماكنهم الى خارج حدود الدولة [الاسرائيلية]... عندما يكون هناك حل سياسي لسكان المناطق [المحتلة]... ومن ناحية أخرى، فإنهم لن يعربوا عن معارضتهم لضم أجزاء من البلاد [اسرائيل] الى كيان فلسطيني مستقل... [و] نشاطاتهم اليوم تستهدف الحفاظ على مختلف الخيارات مفتوحة»^(٧٥).

وعلى ذلك، فإن اتجاه الفلسطينيين في اسرائيل، كما يقول ماجد الحاج، «ومدى التزامهم بالعنصر الفلسطيني أو الاسرائيلي، يرتبطان بموضوعين رئيسيين: الحقوق المدنية والمشكلة الفلسطينية؛ ودفع هذين الموضوعين الى الأمام من شأنه تعزيز العنصر الاسرائيلي لدى العرب. وانعدام المساواة المدنية، فضلاً عن الجمود السياسي سيؤدي الى محور الخط الأخضر، وبالأخص محور الفواصل التي كانت تفصل، حتى الآن، بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ومن الواضح أنه كلما نجح الفلسطينيون في المناطق في ترجمة الانتفاضة الى انجازات سياسية، كلما فاقم العرب في اسرائيل من نضالهم في المسألة المدنية، وتطلّعوا الى انجازات فورية لحل المشاكل... وعلى المدى البعيد - الى المساواة في الحقوق»^(٧٦). ولذا فإن حل المسألة الفلسطينية سيكون بالنسبة للفلسطينيين «حلاً لمشكلة النضال والفجوة اللذين يسيطران على حياتهم. إنهم

يتطلعون الى يوم لا يضطرون فيه الى أن يثبتوا، بشكل يومي، أنهم مواطنون مخلصون؛ كما يأملون أن تختفي تخططاتهم الصعبة التي تلازمهم يومياً، منذ أربعين عاماً [منذ قيام اسرائيل]؛ وذلك لدى تجسيد فكرتهم السياسية — أي عندما تقوم دولة فلسطينية الى جوار دولة اسرائيل^(٧٧). وهذا الوضع يجعل دور الفلسطينيين داخل اسرائيل ثلاثي الأبعاد، كما يصفه سالم جبران، ويتمثل في «● التعبير عن مصالحنا كأقلية قومية عربية فلسطينية بتصفية التمييز وضمان المساواة الكاملة؛ ● المشاركة الفعالة مع قوى السلام والديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي في النضال لتغيير اسرائيل، سياسياً واجتماعياً، في اتجاه الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام؛ ● المشاركة من موقعنا داخل اسرائيل في النضال لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً وثابتاً، يضع حداً لمأساة شعبنا، ويقيم الدولة الفلسطينية المستقلة، وينقل الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، من مواقع الصدام الى مواقع الجيرة الطبيعية والتعاون»^(٧٨)؛ وذلك يعني بالنسبة للنقطة الأخيرة — كما يقول عضو الكنيست السابق محمد وتد — .. أننا جزء من الشعب الفلسطيني، ومثلما يقوم يهود بمظاهرات — في بعض الأحيان، تضامناً مع يهود الاتحاد السوفياتي ويهود سوريا، فإن من حقنا، أيضاً، الاعراب عن التضامن مع نضال سكان المناطق [المحتلة] ضد الاحتلال»^(٧٩).

استنتاجات

مما تقدم، يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

- ١ — أن الفلسطينيين داخل اسرائيل، حتى الآن، فئة متفعلة، لا فاعلة، في عملية الصراع الفلسطيني — الاسرائيلي؛ ومرد ذلك أنها تقع بين مطرقة التهديد الاسرائيلي الدائم بالقتل والترحيل وبين سندان القبول بوضع دولي تحت سلطة ليست سلطتهم، إنما على أرضهم؛ أي بين اللجوء أو مواطنة من الدرجة الثانية.
- ٢ — أن أولوية الصراع لديها مع اسرائيل تنطلق من طبيعة مواظنتها، لا انتماؤها، أي من شروط الحياة اليومية نحو المستقبل، وليس العكس؛ ولذا تحتل المطالبة بالمساواة داخل الدولة الاسرائيلية الأولية، لدى أغلبية هذه الفئة من الفلسطينيين، على الحقوق الوطنية لعموم الشعب الفلسطيني، بالرغم من إقرارها بأنها جزء من الشعب الفلسطيني؛ ولذا تغلب — حتى الآن — التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني على المشاركة فيه.
- ٣ — أن درجة وعيها بوضعها داخل الدولة الاسرائيلية توفر لها القناة باستحالة الوصول الى المساواة؛ وذلك لأن العنصر اليهودي المهيمن في الدولة يعتبر الدولة دولة اليهود، لا دولة غيرهم؛ وهذا المنطق يعدم احتمال الوصول الى المساواة في ظل سيادة شك السلطة الاسرائيلية الدائم بولاء هذه الفئة للدولة.
- ٤ — وعيها لنفسها كأقلية (في اسرائيل)؛ تنتمي الى شعب آخر يناضل من أجل استقلاله، وفي ضوء ما أوردها في البند ٣، يوفر إمكانيات كبيرة لانتقالها من التضامن مع أبناء شعبها الى المشاركة الفعلية في نضاله، الى درجة تتراوح بين ربط مصيرها بمصيره، أي فتح «ملف ١٩٤٧» باعتبار أن مناطق اقامتهم الحالية هي — أيضاً — مناطق محتلة في حرب العام ١٩٤٨ (الحد الأقصى)، وبين تشكيل قوة ضغط مع قوى السلام الاسرائيلية لدفع الحكومة الاسرائيلية الى التفاوض مع قيادة الشعب الفلسطيني على تسوية، حداها الأدنى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكون وضعهم كأقلية فلسطينية موضوعاً في سياق تلك المفاوضات. وتصريح كل من رئيس حكومة اسرائيل، يتسحاق شامير، ورئيس الدولة الفلسطينية، ياسر عرفات، يرد في إطار الدور الذي يراه كل منهما — من موقع — لهذه الفئة من الشعب الفلسطيني. فقد قال شامير: «إن منظمة التحرير الفلسطينية... تريد إقامة دولة فلسطينية كخطوة أولى في الأراضي [المحتلة]... وفقاً لخططهم ستعاون هذه الدولة عندئذ مع عرب يعيشون داخل اسرائيل الآن، من أجل شن حرب على اسرائيل والقضاء عليها»^(٨٠)؛ أما

عرفات، فقد قال، في حوار مع عيناوي تيراسوف، نائب وزير الخارجية السوفياتية لشؤون الشرق الأوسط: «إذا فشل مسعى السلام الفلسطيني... لا بد أن يعرف العالم أنني حين أقول (لا فائدة بعد الآن) ستنفجر المنطقة، ويومها لن يستطيع أحد التنوُّ بما سيحصل؛ ولا يغيب عن ذهنك أن هناك ثلاث أرباع مليون فلسطيني في إسرائيل»^(٨١)؛ وإسرائيل - كما يرى عضو المجلس المركزي الفلسطيني، د. أسعد عبد الرحمن - «تدرك تماماً معنى أن يكون فلسطينيو الداخل هم حزة من شعب واحد، يضمهم مع فلسطيني الخارج... فعلاوة عن قوة الخطر على (إسرائيل)، والمتأتية من تلك الوحدة، فإنها تشكل الباب الواسع الذي يمكن أن يدخل منه ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون فلسطيني، هم (عرب ١٩٤٨)... [العملية التي] لا تجعل (قضية الانتفاضة) تبدأ وتنتهي عند حكم ذاتي لفلسطيني الضفة والقطاع، ولا حتى عند زوال كامل الاحتلال الاسرائيلي من هاتين المنطقتين فحسب، وإنما توسع تلك (القضية) فتصبح أيضاً قضية (حق العودة) للنازحين الفلسطينيين، وهو تقرير المصير لفلسطيني ١٩٤٨ طالما أن هناك شعباً واحداً، وحق تأسيس السيادة في دولة مستقلة طالما أن هناك حقاً لتقرير المصير».

٥ - لم يقتصر تطور الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل على وعيها لنفسها، بل شمل كافة مناحي حياتها، وترجمت ذلك في تأطير نفسها. وقد تطورت إداراتها من أطر محلية قروية أو مدنية وأحزاب متنازعة إلى أطر عامة تمثل مجموع الفعاليات النشطة، السياسية والمهنية، داخل تلك الأقلية، إلى درجة يصف فيها الإسرائيليون اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية بأنها «برلمان عرب إسرائيل»، ويطلقون على لجنة المتابعة لتسؤول المواطنين العرب صفة «حكومة»؛ واللجنة الأخيرة هي التي اتخذت قرار الاضراب العام في «يوم السلام»، وأشرفت على تنفيذه؛ وليس محض صدفة أن التوصل إلى تشكيل لجنة المتابعة تم في العام الذي كانت فيه مياه الانتفاضة في الضفة والقطاع على وشك الانفجار (١٩٨٧).

هل تتقل هذه الفئة من الشعب الفلسطيني من الانفعال إلى الفعل والمشاركة في العملية النضالية الفلسطينية؟ وما أشكال المشاركة التي يمكن أن تعربها عن نفسها؟ الامكانيات متوفرة، والاحتمالات مفتوحة؛ ويرتهن توقيت الانتقال، إلى الفعل سيرة الصراع بين الشعب الفلسطيني وسلطة الاحتلال الاسرائيلية؛ وهذه الفئة من الفلسطينيين تختزن إمكانية أن تكون جسراً للسلام بين الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، كما تختزن إمكانية أن تشكل فتيل تفجير منطقة الشرق الأوسط، وتقع مسؤولية توجه هذه الفئة الفلسطينية لتكون جسراً للسلام أو فتيلاً للحرب على السلطة الحاكمة في إسرائيل؛ فالفلسطينيون نهجوا درب السلام باعلانهم قيام دولة فلسطين على أساس القرار ١٨١ (دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجرائر) وقبولهم بالتفاوض من أجل السلام؛ وخيار التفاوض الذي تبناه الفلسطينيون يندرج في سياق كوني يديره العملاق، الأميركي والسوفياتي؛ لكن عرفات - بما يمثل - ما زال يتمنق مسدسه.

٤٦ - توفيق طوي، التحريض العنصري... مصدر سبق ذكره.

٤٧ - الملف، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠) كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ٩٧٠؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٧/١٢/٢٢؛ ويليديوت أحروروت، ١٩٨٧/١٢/٢٢؛ وجل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٢.

٤٨ - إيلي ريخس، عرب إسرائيل.. مصدر سبق ذكره.

٤٩ - طوي، التحريض العنصري.. مصدر سبق ذكره.

٥٠ - الملف، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠)، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ٩٥٦؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٧/١٢/٢٥.

٥١ - المصدر نفسه؛ ص ٩٥٦ - ٩٥٧ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٧/١٢/٢٣.

٥٢ - الصواف، عرب إسرائيل.. مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

٥٣ - الملف، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠)، ص ٩٥٧؛ نقلا عن: جل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٤.

٥٤ - المصدر نفسه، ص ٩٥٧؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٨/١/٨.

- ٥٥ - مردخاي غور، كلمات الى عرب اسرائيل، المصدر نفسه، ص ٩٣٤ - ٩٣٥؛ نقلا عن دافار، ١٩٨٧/١٢/٢٩.
- ٥٦ - رؤوفين فدهنسور، عرب سرائيل ولا تافاه في المناطق، الملف، المجلد الخامس، العدد (٤٩/١) نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٥٩؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٨/٣/١٤.
- ٥٧ - عوزي سريمان، في أعقد لوصع الصنيع، الملف، المجلد السادس، العدد (٦١/١)، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص ٦٢؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٩/٤/٤.
- ٥٨ - سالم جبران، فلسطينيون ومواطنون في دولة اسرائيل، الاتحاد، ١٩٨٩/١٢/١٢.
- ٥٩ - رثيف سيف، مطمو لاصرب أتتوا فرة تظيمية عامة، الملف، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠)، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، ص ٩٣٢؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٧/١٢/٢٢، أيضاً: ريجس، عرب اسرائيل - لحظة من حسابات الدات... مصدر سبق ذكره، ص ٥٦ و ٥٧ و ٥٨.
- ٦٠ - رون بن - يشاي، مطمة التحرير وراء التصعيد في القضاغ العربي، المصدر نفسه، ص ٩٣٣، نقلا عن: يديعوت أحرونوت، ١٩٨٧/١٢/٢٢.
- ٦١ - الملف، المجلد السادس، العدد (٦٧/٧)، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، ص ٦٣٤؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٩/٩/١٨.
- ٦٢ - في الصواف، عرب اسرائيل... مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ - ٢٤.
- ٦٣ - المصدر نفسه، ص ٢٤.
- ٦٤ - يهوشوع بيتسور، هل هناك حكمه دتي - دخل حدود، لحظ الأخصر، الملف، المجلد الخامس، العدد (٤٩/١)، نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٦١؛ نقلا عن: معارف، ١٩٨٨/٤/١.
- ٦٥ - المصدر نفسه، ص ٦٢.
- ٦٦ - في: الصواف، عرب اسرائيل... مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- ٦٧ - فدهنسور، عرب اسرائيل والمناطق... مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
- ٦٨ - دورو، استراتيجيا شاملة... مصدر سبق ذكره، ص ٨٧٣.
- ٦٩ - الداد فردو، دولة واحدة لكلا الشعبين، الملف، المجلد الخامس، العدد (٥٦/٨) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ص ٧٣٠ - ٧٣١؛ نقلا عن هارتس، ١٩٨٨/١٠/٢٧.
- ٧٠ - ملخص اقتراح الحاخام فرومان في: الحياة، ٦ - ١٩٩٠/١/٧، ص ٣.
- ٧١ - محمد الصواف، عم على الانتفاضة (تقرير)، الملف، المجلد الخامس، العدد (٥٧/٩) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٨١٢.
- ٧٢ - الاتحاد، ١٩٨٩/١٢/٦.
- ٧٣ - استطلاع المواقف هذا في: الحياة، ١٦ - ١٩٨٩/١٢/١٧، ص ٣. وبالإضافة الى الشخصيات التي أوردنا رايها هناك أيضاً رأي سميج القاسم الذي اكتفى بالحديث عن تبادل السكان ورفضه.
- ٧٤ - الاتحاد، ١٩٨٨/٥/٨.
- ٧٥ - أمير ريعف، من أقلية لأقلية قومية، الملف، المجلد السادس، العدد (٦٢/٢)، أيار/ مايو ١٩٨٩، ص ١٥٩؛ نقلا: عن عل همشار، ١٩٨٩/٤/٣٠.
- ٧٦ - ماجد الحاج، ماذا فعلت بنا الانتفاضة، مصدر سبق ذكره.
- ٧٧ - د. شكري عبد، راع في طريقه الى الجن، الملف، المجلد الخامس، العدد (٥٨/١٠)، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، ص ٩٢٣؛ نقلا عن: عل همشار، ١٩٨٨/١٢/٢٠.
- ٧٨ - سالم حران، هل لدى العرب في اسرائيل اتماءات متصاعدة، أم أن اتماءهم القومي محاصر ومهدد، الاتحاد، ١٩٨٨/٥/٢٤.
- ٧٩ - في الملف، المجلد الخامس، العدد (٤٩/١) نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٧٨؛ نقلا عن: هارتس، ١٩٨٨/٣/٣٠.
- ٨٠ - الحياة، ١٩٩٠/١/١٨، ص ٤.
- ٨١ - المحرر، باريس، العدد ٩٩، ١٩٩٠/١/١٣، ص ٣.
- ٨٢ - د. أسعد عبد الرحمن، خنلق الانتفاضة الأخير، القبس، الكويت، ١٩٩٠/١/١٧، ص ٦.

إنتهى

حكومة شامير: جبهة الرفض - الحرب الاسرائيلية

بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على سقوط حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل، وما تبعها من فشل شمعون بيرس في تشكيل حكومة مصغرة، ثم تكليف يتسحاق شامير، رئيس الحكومة الانتقالية، بتشكيل حكومة جديدة - استطاع شامير في نهاية الأمر، وقبل يوم من انتهاء المهلة الممنوحة له، وبعد توترات ومساومات وترددات ورشاوى، تشكيل حكومة يمينية، تتألف من الأحزاب اليمينية المتطرفة والأحزاب الدينية المتعصبة، أطلق عليها اسم «حكومة وطنية»

وهذه الحكومة هي الرابعة والعشرون في تاريخ إسرائيل؛ ويبلغ عدد أعضائها تسعة عشر وزيراً، بمن فيهم رئيس الحكومة شامير، الذي تولى أيضاً مناصبي وزير العمل ووزير حماية البيئة لخير محهما - على ما يبدو - لكتلتين من كتل الائتلاف [أنظر، قائمة بأعضاء الحكومة في باب الوثائق من هذا العدد].

اتصل شامير يوم الجمعة ١٩٩٠/٦/٨، هاتفياً، برئيس الدولة حاييم هيرتسوغ، وأبلغه بجأحه في تشكيل حكومة (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١٠). وتم ذلك عقب التوقيع على الاتفاق الائتلافي، الذي أعلنه شامير أنه راض عن تمكن الليكود من تشكيل حكومة، «تعتبر أفضل حكومة كان من الممكن تشكيلها»، زاعماً أنها «تمثل غالبية الشعب»، ومعرباً عن أمله بأن تكون هذه الحكومة «حكومة وطنية موسعة تؤدي إلى السلام وليس حكومة يمينية» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي يوم الاثنين ١٩٩٠/٦/١١، صادق الكنيست على الحكومة الجديدة، بأغلبية ٦٢ عضواً من كتل اليمين والمتدينين، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعارضة وكتل اليسار وأغودات إسرائيل، وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو أبرهم فيرديغر من أغودات إسرائيل. وصوت لصالح الحكومة «الهاربان» من كتلتيهما - إفرام غور من المعارضة، وأليعير مزارحي من أغودات إسرائيل... (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

تقول افتتاحية صحيفة «معارف» (١٩٩٠/٦/١٢): «لقد منح الكنيست حكومة يتسحاق شامير الجديدة الثقة بأغلبية حرجية. ولم تولد على الإطلاق حكومة في إسرائيل تمثل هذا الكم من الخطايا مثلما ولدت هذه الحكومة. فبعد أكثر من ثمانين يوماً من المخاض والتشويه والرشاوى والهرب من حرب لآخر، سيتعين على هذه الحكومة أن تقود شعب إسرائيل، وأن تواجه تحديات صعبة ومعقدة». وتتوقع الصحيفة ألا تحيا هذه الحكومة حياة رعدة (المصدر نفسه).

وفي هذا السياق، يرى تيدي بريس أن شامير لم يضطر إلى حكومة كهذه، وأنه وحد قاسماً مشتركاً مع الشركاء لوحدة نظره بأن المناطق [المحتلة] أهم من السلام، حتى وإن كان الثمن هو شوب حرب (دافار، ١٩٩٠/٦/١١).

ويرى شموئيل شنتيسر أنه، في ظل الواقع السياسي الحالي في إسرائيل، حيث لم تعد الانتهازية كلمة فظة، وإنما أصبحت معياراً مألوفاً ومقبولاً، لم يعد ثمة ائتلاف يعتمد على شراكة متنى. وإنما على شراكة بين من يتطلعون إلى السلطة والمناصب... (معارف، ١٩٩٠/٦/١٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى الدعوى القضائية التي كان أحد كبار المحامين الاسرائيليين - وهو المحامي شموئيل سعديا - قد رفعها أمام المحكمة العليا، لمع شامير من تقديم حكومته إلى الكنيست، بسبب وجود هاريس من أحزابهم إلى الائتلاف، وهو الأمر الذي وصل - حسب قوله - إلى حد الخداع والرشاوى... (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود سيدات في حكومة شامير الجديدة، مما دفع السيدات في جلسة مركز الليكود إلى

الاعراب عن احتجاجهن خلال لقاء شامير خطابه أمام المركز، حيث رفعن لافتات كتب عليها: «المرأة مكانها في المطبخ السياسي»، «لن تقوم حكومة أخرى من دون المرأة»، «سيدات الليكود - قوة لليكود». فاضطر رئيس الحكومة الى التعهد بالبحث عن سبيل لضمان وجود سيدات في الحكومة، بعد أن تبدأ في تأدية مهامها... (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

الحكومة بين التطرف اليميني والتعصب الديني

يقول الصحفي شلومو غينوساز: ان الحكومة الجديدة هي الحكومة لأكثر تطرفاً - حتى الآن - في اسرائيل. وليس ذلك مجرد كلام، وإنما هو حقيقة في حد ذاته؛ فاسرائيل ذهبت الى أقصى اليمين (حزب «موليدت») وإلى أقصى التعصب الديني («شاس» و«ديغل هتوراه»). والدمج بين التطرف اليميني والتعصب الديني هو وصفة كريهة بصفة خاصة. إذ كيف نأكل من هذه الطبخة ونظل على قيد الحياة؟ وهذا السؤال لا يطرحه اليوم على نفسه نصف الشعب فحسب، وإنما يتخبط فيه - أيضاً - شامير ومريدور وأولمرت، وبعض أعضاء الليكود الذين يرون الأمور على حقيقتها (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

وترى افتتاحيتها «عل همشار» (١٠ - ١٩٩٠/٦/١١) أن حكومة شامير الجديدة هي أسوأ حكومة - حتى الآن - في اسرائيل، وأنها أسوأ وأكثر تطرفاً من حكومة بيغن - شارون، التي قادت اسرائيل الى حرب لبنان. فهذه الحكومة قامت على أساس رفض مسيرة السلام، وكل أهدافها تتمثل في صد ورفض الخطوات والاجراءات الحتمية للتفاوض. ومن ناحية تركيبتها الشخصية، فهي تصمم وزراء من «الصقور المحبولين». فتذكره دخول دافيد ليفي الى ادارة شؤون السياسة الخارجية هي اشتراكه السري في غزو مستوطنين للحي المسيحي في المدينة القديمة من القدس، وكونه جزءاً لا يتفصم من معسكر الاشتراطات... ويشترك في هذه الحكومة، أيضاً، يوفال نتمان، الذي أندى تعاطفاً مع كل الأعمال المتطرفة وأعمال القتل المرتبطة بالحاخام موشيه لمينغر وأمثاله... وقد تشكلت هذه الحكومة بفضل رشايء علنية من الليكود للأحزاب الدينية المنعصبة في شكل مخصصات مالية... وتتوقع الصحيفة أن ينشط الابتزاز من جانب الأحزاب الدينية بشكل يؤدي الى سن قوانين وتشريعات دينية، يكون من شأنها إعادة اسرائيل الى الورا، اعتباراً من قانون تحريم الخنزير وحتى قانون تحريم الاجهاض...

ويرى الصحفي روفيك روزنتال أن شارون كان بمثابة القوة المحركة ولروح النابضة وراء هذه الحكومة المصغرة... وفي إطار منصبه كوزير للبناء والاسكان، سيقوم بدفع المستوطنات الى الأمام، بعدما اكتشف أنها ليست عقبة أمام المسيرة السياسية. كما سيسشن هجوماً متكرراً على موشيه أرنس وزير الدفاع، بسبب عدم انتهاز سياسة مشددة لقمع الانتفاضة... ويقرر روزنتال أن حكومة يمينية مصغرة هي بالتأكيد حكومة خطيرة (عل همشار، ١٩٩٠/٦/١٠).

ويقول دان مرغليت: إن يتسحاق شامير هو الوحيد الذي لديه القدرة على التظاهر بالسذاجة على شاشات التلفزيون، والادعاء بأن الفارق بين حكومته [الجديدة] والحكومات السابقة لها يتلخص في غياب وزراء المعراخ من الائتلاف الجديد... والصحيح أنه على مدى سبع سنوات - من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٤ - كانت السلطة في أيدي الليكود والمتدينين المتعصبين... واتسمت تلك السنوات بغرق الجيش الاسرائيلي في المستنقع اللبناني، وارتفاع نسبة التضخم الى ألف في المئة. وحتى الانجاز الضخم لاتفاقية السلام مع مصر عارضه يتسحاق شامير؛ ولم يتحقق هذا الانجاز الا بفضل القوة السياسية لمناحم بيغن، وبالذات من خلال الاعتماد على اثنين من الوزراء، هما: موشيه دايان، الذي جاء من المعراخ لتنفيذ سياسته، وعيزر وايزمان... (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي معرض الإشارة الى ما ستكون عليه الحكومة الاسرائيلية الجديدة من تطرف وتعصب، نورد بعض النقاط التي وردت في الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة. فقد ركزت الحكومة على تعزيز قوة الجيش الاسرائيلي، وعلى العمل ضد الارهاب والعنف [المقصود هنا الانتفاضة]، رغم الادعاء بأنها ستعمل من أجل السلام وفقاً لآطار كامب ديفيد ومبادرة الحكومة الصادرة يوم ١٩٨٩/٥/١٤. وجاء في الخطوط الأساسية، أيضاً، أن اسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية أخرى [!] في قطاع غزة

وفي المنطقة التي بين إسرائيل ونهر الأردن [الضفة الغربية]، وأن إسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف، بشكل مباشر أو غير مباشر... وتعهدت الحكومة بتدعيم وتوسيع وتكثيف الاستيطان في أرض - إسرائيل، معتبرة أنه حق للشعب الإسرائيلي، وجزء لا ينفصم من الأمن القومي الإسرائيلي. كما ركزت الحكومة، بشكل أساسي، على استيعاب المهاجرين الجدد، وتوطيئهم أين يشاءون. وبالنسبة للوضع الراهن في الشؤون الدينية، جاء في الاتفاق الائتلافي أن الحكومة تؤيد قانون تحريم الخنزير وقانون التفويض [أي الصيغة المعدلة لقانون «من هو يهودي» حسب روح الشريعة]، وتطبيق التوصيات الكاملة في موضوع الاجهاض [أنظر نص «الاتفاق الائتلافي» و«الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة» في باب الوثائق من هذا العدد]. وفي إطار التعليق على الاتفاق الائتلافي والخطوط الأساسية للحكومة الجديدة، ومقارنتها بالخطوط الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية السابقة، يقول الصحفي يشعياهو بن - بورات: لا تعتبر الخطوط الأساسية والاتفاق الائتلافي بمثابة كتاب التوراة المقدس. فهذه الخطوط - بصفة عامة - هي إعلان نوايا يفتقر إلى فعالية قضائية أو قانونية... والاتفاق الائتلافي السابق لحكومة الوحدة الوطنية تم خرقه مرتين على الأقل، دون تقديم أحد من الموقعين عليه إلى المحاكمة: مرة عندما لم يدع بيرس إلى انتخابات جديدة، بعد أن بادر إلى إسقاط الحكومة، ومرة عندما قام شامير بإقالة بيرس رغمًا عنه... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي معرض مقارنة الخطوط الأساسية الحالية بالسابقة، يشير بن - بورات إلى النقاط التالية:

- * جاء في الخطوط الأساسية الحالية: أن الحق الأبدى للشعب اليهودي في أرض إسرائيل غير قابل للتقويض». وهذا القول لم يرد على الإطلاق في الخطوط السابقة.
- * جاء أن «الحكومة ستعمل على مواصلة مسيرة السلام وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد ومبادرة شامير»... ولكن البند الذي ينص - بشكل قاطع - على أن «القدس لن تدخل في الحكم الذاتي»، وعلى أن «سكانها العرب لن يشتركوا في الانتخابات، سواء كناخبين أو منتخبين»، هو بمثابة رفض جليد لأسئلة بيكر.
- * حكومة الوحدة الوطنية رفضت التفاوض مع م.ت.ف؛ أما في المرحلة الحالية فتم التركيز بصفة خاصة على رفض التعاون مع م.ت.ف بشكل مباشر أو غير مباشر.
- * البند الخاص بالاستيطان لا يترك أدنى شك بالنسبة لتوجه نية الحكومة نحو الاستيطان في «كل أرض - إسرائيل» (المصدر نفسه).

ومن ثم، يرى مناحم راهاط أن الخطوط الأساسية للحكومة المصغرة تعبر عن خط سياسي أكثر تطرفاً من ذلك الخط الذي انتهجته حكومة الوحدة الوطنية (معاريف، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي سياق الحديث عن التوجه اليميني المتطرف للحكومة الجديدة، يعلق الصحفي دان مرغليت على خطاب شامير أمام الكنيست، لتقديم حكومته، بالاشارة إلى حقيقتين أساسيتين:

- * ألغى رئيس الحكومة شامير، بشكل شبه كامل، خصوصية القضية الفلسطينية. ولصرف الأنظار عن الجمود في المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، حاول التركيز على المواجهة المتفاقمة مع الدول العربية الأخرى...

* لا يتضمن خطاب تقديم الحكومة أي طرف خيط عملي لاستئناف المسيرة السياسية. لا اجتماع في القاهرة، ولا أي خطوة عملية أخرى، باستثناء الالتزام العام بمبادرة الحكومة للسلام «بكل بنودها»... (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

وفي هذا السياق، أيضاً، تجدر الإشارة إلى ما عرضه الصحفي عكيفا إيلدار من آراء إيلياكيم هعيتسني (ليكود) وأفنيير شاكي (المفدال)؛ والأخير تولى منصب وزير الشؤون الدينية. فقد دعا هعيتسني إلى إقامة شيء ما أشبه بجيش جنوب لبنان في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة، لفرض النظام في القرى هناك. كما أبدى شاكي استعدادة للذهاب شخصياً إلى وزير الخارجية الأميركي بيكر، لكي يوضح له أن التحديات التي تواجه إسرائيل ليست ما يعتقد هو (المصدر نفسه).

وبالرغم من ذلك كله، فإن سيامين تنياهو (ليكود)، الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية، ويتولى — الآن — منصب نائب وزير الدفاع، يرغم — في محاولة لتشويه الحقائق — أن «الادعاءات القائلة بأن الحكومة الجديدة هي حكومة يمينية متطرفة، هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة». ويضيف تنياهو، خلال اجتماع له مع زعماء يهود شيان من الولايات المتحدة، وكندا: إن هذه الادعاءات تذكر بالاتهامات ضد حكومة مناحم بيغن الأولى، حيث قيل إنها «حكومة حرب»، ولكن تلك الحكومة كانت الوحيدة التي أبرمت اتفاقية سلام مع دولة عربية (المصدر نفسه).

ردود فعل رسمية

في معرض تعليقه على تشكيل الحكومة الجديدة، قال رئيسها يتسحاق شامير: إن هذه أفضل حكومة كان من الممكن تشكيلها. وادعى أنها تمثل غالبية الشعب، وأطلق عليها صفة «حكومة وطنية» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠). أما رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، فقال: إن هذه الحكومة ربما تستطيع حل مشاكل بعض الأحزاب، ولكني لا أرى أن في مقدورها حل مشاكل الدولة. وأضاف أنها حكومة ولدت بالخطيئة (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١٠). وفي مقابلة تلفزيونية، وصف بيرس الحكومة الجديدة بأنها «حكومة كارثة». وأضاف: لو كان شامير رئيساً للحكومة سنة ١٩٧٧، لما تم التوصل إلى اتفاق مع مصر. وفي سنة ١٩٨٤، عندما توليت رئاسة الحكومة، كان شامير يعارض انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. وفي سنة ١٩٨٧، نسف اتفاق لندن [مع الملك حسين]؛ وهو يقوم — الآن أيضاً — بنسف مبادرة السلام مرة أخرى (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

وقبل الإعلان عن تشكيل الحكومة، أعلن عضو الكنيست ووزير الدفاع السابق، يتسحاق رابين، أن حكومة مصغرة ستؤدي إلى جمود سياسي، يتسبب في ظهور جبهة شرقية عسكرية ضد إسرائيل، وأنها ستكون بمثابة كارثة داهمة، وقد ترتكب أخطاء فادحة، يكون من شأنها المساس بالهجرة، وخلق جمود سياسي يؤدي إلى اتجاهات تكتل سياسي عربي متطرف... بقود — في النهاية — إلى خلق جبهة شرقية عسكرية ضلنا (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

أما أريئيل شارون، الذي تولى في الحكومة الجديدة منصب وزير البناء والإسكان ورئيس اللجنة الوزارية العليا لشؤون الاستيعاب، فقال: إن هذه الحكومة تعتمد على ٦٢ عضو كنيست؛ وإني على ثقة بأنها ستعتمد في غضون فترة قصيرة — على ٦٦ عضو كنيست، على الأقل. وتتسم هذه الحكومة بوجود حط واحد في موافقها الأساسية، على العكس من الحكومة السابقة لها... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وقال دافيد ليفي، الذي حصل على منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية: على هذه الحكومة أن تقول كلمتها لكل طرف في العالم بصورة واضحة، حتى لا تحدث أخطاء، وحتى لا تتطور مبادرات يكون من شأنها تشويه مبادرتنا (المصدر نفسه).

حركة «راتس» وصفت الحكومة بأنها يمينية متطرفة ومتعصبة، تشكلت لتحقيق الأماني في السلطة والجاه أكثر منها لتحقيق آمال الشعب. وذكرت «راتس» أن هذه الحكومة قد تؤدي إلى نشوب حرب ضرور، وإلى يقظة الرأي العام في إسرائيل وتنبهه لأوهام اليمين وجنونه.

حركة «تسيوي» قالت: إن الحكومة التي تشكلت ليست حكومة وطنية، وإنما هي كارثة قومية على إسرائيل... إنها حكومة تقضي على الأمل في التوجه إلى السلام، وتعجل بنشوب حرب... وإن تشكيل الحكومة يعتمد على أعضاء هاربين، وعلى إكراه ديني وانترزات شخصية... وهذا يشع أن «الديمقراطية الإسرائيلية» في خطر.

وذكر حزب «مبام» أن شكل تركيبة الحكومة الجديدة يسبب الخجل لأعضائها. وتنبأ الحزب بحدوث جمود في مسيرة السلام، وفي النمو الاقتصادي واستيعاب الهجرة: وهو الأمر الذي يندرك أنه على إسرائيل أن تختفي هذه الحكومة. واعتبر

«مبم» أن دوره يتمثل - الآن - في تواجده في صفوف المعارضة، لوقف التدهور، وتقصير عمر حكومة الجون الوطني (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وعقب مصادقة الكنيست على الحكومة، وفي إطار ردود الفعل، قالت عضو الكنيست شولاميت ألوني (راتس): إن ذلك ليوم مشؤوم للدولة؛ وهو ليس يوم عيد وإنما يوم خوف وفرع. فهذه الحكومة لن تترك أية آمال للفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق المحتلة. وإن المشعوذين والسحرة أصبحوا سادة البلاد، ويسهم أولئك الذين يصاغون لتعليمات الحاحام ملوففيتش فيما وراء البحر، والاحاحام شتاي تسفي المقيم في بروكس. كما أن هذه الحكومة تترك العرب دون حقوق إنسان ودون حقوق مدنية. وأصافت ألوني أن الشعب لم يختر هذه الحكومة لارسال أولاده كحمود صد مدنيين وساء وأطفال، وإن أحداً لا يملك تفويضاً لحرباً إلى حرب جديدة، وإلى مزيد من إراقة الدماء. وإن تلك الحكومة هي حكومة لاءات. ومن الواجب أن تذكر الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥، عندما هدمت حكومة كهده نسيح الحياة في سرائيل. وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم، وإلى حرب لا ضرورة لها في لبنان، من أجل «مملكة إسرائيل الكبرى» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

وفي هذا السياق، ذكر عضو الكنيست توفيق طوبي (حداش) أنه ليوم مشؤوم للدولة ذلك اليوم الذي تشكلت فيه تلك الحكومة، التي تعبر عن الأرملة العميقة، التي تحتاج المجتمع الإسرائيلي. فهذه حكومة يمينية، تعتمد على عنصريين وكهنة ووثاب، وهي تسير على طريق حرب أهلية (المصدر نفسه).

أما عضو الكنيست حنان بورات (المفدال)، فقال: «إنه ليوم عيد وفرح»، وارتدى لذلك حلة بيضاء اللون. وأضاف أن إسناد وزارة التعليم إلى زفولون هامر (المفدال) من شأنه تجديد الحركة والنشاط، بدلا من الجمود في حصار التعليم، وإسناد وزارة الزراعة إلى رهايثل يتان (تسومت) يضمن إعاش الواقع الزراعي، وإسناد وزارة الاسكان إلى «البلدور» أريئيل شارون من شأنه ضمان تسيير الأمور في الوزارة وفقاً للمتطلبات الحالية للهجرة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

وقال أمنون روبينشتاين (تسيوي): «إنه ليوم مشؤوم للديمقراطية وللسلام، معرباً عن رفضه الشديد لحكومة شامير، لأنها قامت على الرشاوى، مما جعل النظام السياسي في إسرائيل فاسداً. وأشار روبينشتاين إلى أن كل حديث شامير عن النطق إلى السلام ليس إلا ورقة التبر التي يغطي بها لاءات الحكومة: لا للحوار مع الفلسطينيين، لا للمتطعين إلى السلام، لا لأفضل أصدقائنا (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

وحول ردود الفعل في المناطق المحتلة، سمعت آراءً تنبئ بعدم وجود احتمال لدفع الحل السياسي إلى الأمام في ظل تولي حكومة يمينية مقاليد السلطة في إسرائيل. وعرب البعض عن القلق من حتمال تنهاج وسائل أعف لوقف الانتفاضة، ولزيادة حركة ونشاط الاستيطان. ولكن، في الوقت ذاته، أعربت شخصيات فلسطينية عن رأيها بأن الحكومة الجديدة ستؤدي إلى ترديد اشتعال الانتفاضة، وإلى ترديد وتعاضف قوة المتطرفين في المنطق [المحتلة] ووصف عاصري المناطق المحتلة الاسرائيلية الجديدة بأنها حكومة كارثة، وتوقع تعاضف الانتفاضة بشكل أكبر، وتزايد أعداد الجرحى والقتلى، مما يؤدي إلى زيادة وحدة الشارع الفلسطيني في مواجهة حكومة الحرب (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وحول ردود فعل العرب في إسرائيل، فقد ساد الشارع العربي في إسرائيل القلق من جراء تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة، التي لا - شك - ستنهج سياسة الشدة تجاه العرب في إسرائيل وتجاه العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعرب رؤساء الجمهور العربي عن مخاوفهم من أن تخلد هذه الحكومة وضع التفرقة لعنصرية. وقال المتحدث باسم لجنة المتابعة العربية العليا، محمد زيدان: إن هذه أكثر الحكومات تطرفاً منذ قيام دولة إسرائيل. ومع قيام هذه الحكومة، تلاشت احتمالات إرساء السلام، وبدأ شبح الحرب يحوم فوق المنطقة. وأشار إلى خطر أن يقوم الوزراء الماهضون للعرب في الحكومة بتنفيذ مواقفهم العنصرية - الترانسفيرية ضد عرب إسرائيل. وبالرغم من ذلك، أبدى زيدان قدراً من التفاؤل عندما أشار إلى أن

بعض الوزراء مثل زفولون هامر، وزير التعليم، وأرييه درعي وزير الداخلية، سوف يعملون على دفع مصالح السكان العرب الى الأمام. وقال: إن الوزير هامر كان أحد وزراء التعليم المتزنين، الذين اهتموا بالتعليم في القطاع العربي. كما أن الوزير درعي طرح - من قبل - موضوع المساواة بالنسبة للهيئات العربية (دافار، ١٢/٦/١٩٩٠).

وزارات الحكومة - الاضطلاع بالمهام

أعلن يتسحاق شامير أمام الكنيست أنه سي طرح على جدول أعمال الحكومة ثلاث قضايا، تبدو له قضايا مهمة وملحة: أولاً - العمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وتعزيز المسيرة السياسية، وتنفيذ مادارة السلام التي طرحتها الحكومة؛ ثانياً - السياسة الأمنية التي تقسم الى موضوعين: حل مشكلة التهديد الاستراتيجي العراقي لاسرائيل، والتصدي للانتفاضة؛ وثالثاً - استيعاب الهجرة (يديعوت أحرونوت، ١٢/٦/١٩٩٠).

ويشكك الصحفي دوف جنحوفيسكي في قدرة هذه الحكومة على مواجهة المسائل الهامة والقضايا الملحة، ولا يتوقع منها الكثير (المصدر نفسه).

ويرى المعلق السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، شمعون شيفر، أن شارون كان وراء تشكيل هذه الحكومة، وأنه سيظل يخيم عليها، وإذا شاء أحدث هزة فيها، وإذا أراد جعلها تؤدي مهامها في هدوء. وسوف تكون في حوزة شارون مليارات الشيكلات، لتنفيذ خطط ومشاريع للبناء والاستيعاب، حسبما يشاء. وسوف تؤثر خطواته على السياسة الخارجية الاسرائيلية... وهذه الحكومة ستكون حكومة أرئيل شارون. ويقول شيفر: إن في هذه الحكومة أربع شخصيات لخلافة شامير: موشيه نعيم، الذي تولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الصناعة والتجارة؛ دافيد ليفي نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية؛ موشيه أرنس، الذي تولى مضطراً منصب وزير الدفاع؛ وأرئيل شارون وزير البناء والاسكان. وثمة تصميم لدى ليفي لبذل قصارى جهده من أجل التجاح في منصبه الجديد. والخطوة الأولى بالنسبة له كوزير خارجية ستكون في اتجاه مصر والمغرب، ثم - بعد ذلك - في اتجاه الولايات المتحدة. ويدرك ليفي أن الفشل في وزارة الخارجية يمكن أن يضر بفرصه لخلافة شامير. أما موشيه أرنس، فيدرك أن شارون سوف يمسك بخناقته منذ اليوم الأول له في وزارة الدفاع، وأن انتقادات شارون لرابين - بسبب عدم تصديه للانتفاضة كما «يجب» - ستكون شيئاً لا يذكر إذا قورنت بالانتقادات التي سيوجهها له (المصدر نفسه). وتجدر الإشارة هنا الى ما أعلنه شارون من أنه لن يتردد في خوض نضال داخل هذه الحكومة بالنسبة لأرائه في مسائل الأمن، وأنه إذا اتضح له أن الحكومة الجديدة لا تعطي رداً على مشاكل الأمن فسوف يعتبر نفسه حراً في اتخاذ كل الاجراءات والتدابير التي يراها (هآرتس، ١٠/٦/١٩٩٠).

ويضيف المعلق شيفر أن موشيه أرنس لا يعتزم التخلي عن دوره في رسم وصياغة السياسة الخارجية الاسرائيلية. كما يؤكد (المعلق) أن المادة اللاصقة الوحيدة، التي تعزز من هذه الحكومة المسماة «وطنية»، هي السلطة. وقال: إن هذه المادة اللاصقة أقوى من كل العقبات (يديعوت أحرونوت، ١٢/٦/١٩٩٠).

وفي إطار الحديث عن اضطلاع الوزارات الحكومية بمهامها، يرسم المعلق العسكري والسياسي، رون بن - يشاي، صورة لما يمكن أن تكون عليه آفاق العمل بالنسبة لعدد من الوزارات. فبالنسبة لوزارة الدفاع، يرى بن - يشاي أن تولي موشيه أرنس مسؤوليتها يشربعه أكثر راحة للصناعات الأمنية ولقيادة الجيش الاسرائيلي. ولكن الخوف الرئيسي في جهاز الدفاع يتمثل في أن تتغلب أحياناً الميول الشخصية والعقائدية لدى أرنس على اتزانه واعتباره الموضوعية. وسيحظى رئيس الأركان والقادة بقدر أكبر من الحرية في المجال العملياتي، حيث سيكتفي أرنس بالرقابة والاشراف من أعلى، كما كان يفعل خلال توليه الوزارة ذاتها في السابق. وستكون هناك قرارات مدروسة ومتزنة بالنسبة لبرامج التزود بالأسلحة والاستعداد للحرب القادمة؛

ولكن يده ستكون مكنة بقيود لميرانية... وسيفهم رأس بتشكيل طاقم لنظر في ساليب عمل جديدة لقمع الانتفاضة، وكذلك من تشريعات تسهل على الجيش لقيام بعمله وربما يجبر حذر بعض توصيات التي يقترحها شارون. ولكنه كوزير خارجية سابق سيكون مدرك للأضرار التي يحتمل أن تلحق بإسرائيل من جراء انتهاج سياسة القصة الحديدية. وبالنسبة للتعيينات التي سيعرضها عليه رئيس الأركان، لن يتسرع أرنس في اتخاذ القرار.

وبالنسبة لسياسة الخارجية الإسرائيلية، هناك عدد من المسائل الملحة. استئناف المسار السياسي كتسرع لوقف الهدوء في العلاقات مع الولايات المتحدة؛ والتهديد الذي أضفه زعيم الاتحاد السوفيتي، ميخائيل غورباتشوف، بشأن استمرار الهجرة، يتطلب علاجه فوراً للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي وهذا - أيضاً - احتمال أن تقوم دول مجموعة الأوربية بفرص عقوبات على إسرائيل، لذا تقدم الموضوع في المناظرة [لمحنة] (بديعوت أحرزوت، ١٩٩٠/٦/٨).

وحول إمكانية وزير الخارجية الجديد، دافيد ليفي، الذي لا تحدث الإنجليزية وعلى أنه سبتقها، يقول دنيال من - سيمون. ليست لغة الإنجليزية هي التي ستقود علاقات إسرائيل مع العالم من الانهيار وليس هناك فرق إذ ما قل ليفي ليكر «لا» باللغة العبرية أو بالإنجليزية، فليست واحدة وإنما في ذلك فرق لنقاش حول تعيين دافيد ليفي يعني أن يصب على الأساس والجوهر، وليس على الشكل والأمن الثقافية. وقد تبنى بصره لانتخابات كسياسة رسمية للحكومة الجديدة، فمن المؤكد - تقريباً - أن الانهيار في العلاقات بدوية لإسرائيل سوف يتعاضد ودائماً - في المقام - نمط التفكير المعتدلة التي وجهته في مطلع الثمانينيات، فهذا احتمال كبير أن يتجلى في مقبلة الجديد (دافيد، ١٩٩٠/٦/١١).

وهو يبدي الكتب أزييه دافيد من التفاؤل بالنسبة لمسيرة سلام في ظل نوايا ليفي وإزالة الحرجة، قائلاً بوجود احتمال بأن يترك وزير الخارجية دافيد ليفي بصماته على لمسيرة سياسيه، عن طريق طرح مبادرات (بديعوت أحرزوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

وبالنسبة للاستيعاب، يرى المعنى رؤى من - يتأني أن لحكومة الجديدة ستوحده وفقاً لدول صعد في هذا المجال. ائتلاف من يدور العبرية ومرفق وللاحد السوفيتي، الذي يعرض سده توضع يهود في المساح [لمحنة] وقد لا في هذا الموضوع أذاً صاغية لدى أفضل أصدقاء إسرائيل (بديعوت أحرزوت، مصدر سبق ذكره).

وفصلاً عن ذلك، احتمال حدوث ردو حجة فصل في حد سراج على لصلاحات في مجال الاستيعاب من وزير الاستيعاب. لحدام يتسحق بيرنس، وزير لاسكدر رئيس شريون، الذي يرأس أيضاً لمجلس لوزري لسيؤون ههجرة والاستيعاب وقد أصبح لوزير بيرنس أن أي نقاض من صلاحية كوزير للاستيعاب ستؤدي إلى تحده قرر بالاستقالة من الحكومة (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

وحول تأثيرات الحكومة الجديدة على السبيل، لا حشدي لدولة إسرائيل، يرى نروفيوسور فريشيل فوكستس، سداد لعدون في جماعة العبرية، أن الحكومة الجديدة ستؤدي إلى استقطاب شديد من مختلف قطاعات الشعب، وأن هذا الاستقطاب قد يؤدي إلى تقويض السبيل الاجتماعي والنفساني على دولة إسرائيل الذي يعرفه حتى الآن من يكون إسرائيل هي تلك الدولة التي يراد لها نصف جيش شعب من شعب بصرية تحرب عادته، ومنفوض للاحشاح لأسي وفي ذلك لغة احتمال كبير بأن يحبر هذه الحرب، حيث يكون ذلك سده حرب يمكن أن تنت. وفصلاً عن ذلك، فإن لحكومة الجديدة عهده على ائتلاف صاعد مع لسياسيين لمتعصبين وهؤلاء، سوف يوسعون خلافات مع بعض السياسيين جيب يريد لاحتساب لالاعراب وهذا لاستقطاب من لمتدبين ولعندسيين، ولا يصح لاحتساب دولة بصرية، مسؤولين من تعاضد ههجرة منعصبين في حد حدود لدولة، والتي يريد ههجرة عهده من لدولة في عهده حرب وتنه مخاوف

أخرى من حدوث استقطاب طائفي، حيث يؤيد الحكومة السكاد السفارديم [اليهود الشرقيون]، بينما يعارضها السكان الاشكناز [اليهود الغربيون].. ويؤكد البروفيسور أورثيل أن «هذه لعبة بوكر خطيرة» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/٨).

تعليقات صحفية

ارتأت افتتاحية «دافار» (١٩٩٠/٦/١٢) أن الحكومة اليمينية الجديدة لا تبشر بالخير لدولة إسرائيل. وارتأت الصحفي شيفاح فايس أنها «حكومة خلافات»، خلافات مع العالم، مع الشعب اليهودي، وخلافات داخل المجتمع الاسرائيلي ذاته. وأضاف أن الاسرائيليين سيكونون تواقين، مرة أخرى، الى حكومة الوحدة الوطنية (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٦/١١). وأشار يشعياهو بن - بورات الى أن هذه الحكومة، التي تحدثت عن أرض - اسرائيل الكاملة، تضع أفضل أصدقائنا في موقف حرج (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وذكرت افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٦/١٠) أنه لا يوجد في حكومة شامير الجديدة ولو شعاع ضوء واحد، وأن تركيبها لا تضمن وجود حكومة قادرة على التصدي للمشاكل... وأن هذه الحكومة، التي تتألف من أنصار ضم المناطق [المحتلة] وإقامة مستوطنات جديدة، قد تجد نفسها في مواجهة عنيفة مع الادارة الأميركية، بل ربما تتعرض لعقوبات اقتصادية... وفي هذا السياق، ترى افتتاحية الصحيفة ذاتها («عل همشمار»، ١٩٩٠/٦/١٢) أن تشكيل حكومة شامير اليمينية المتعصبة سيسجل في التاريخ البرلماني لاسرائيل كإحدى أخطر الفرص المهدرة. فهذه هي أسوأ حكومة يمكن أن تتشكل في هذه الفترة؛ إذ يمكن أن تقود الى حرب داخلية وخارجية... وإن دولة اسرائيل تدلف الى فترة صعبة ومعقدة، تسيطر فيها على مقاليد الحكم حكومة يمينية متطرفة، تنطوي على مغامرة وتفتقر الى المسؤولية، حكومة تعاني العمى والانغلاق والطيش وعدم الاتزان... ولا نملك إلا أن نحيثونا الأمل بأن تكون هذه الحكومة قصيرة العمر وألا تطول أيامها... وفي هذا السياق، يرى شلومو غينوسار أن تلك هي حكومة إهدار الفرص، وأنها كارثة داهمة ومفجعة، وستزيد من النفور المتزايد تجاهها، وتضع يهود الغرب في موقف حرج. ويقول: إن الأمل الوحيد هو ألا يطول عمر هذه الحكومة بسبب عيب خلقي... ولكن هذا ليس مؤكداً، وربما يكون مجرد حلم (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

ويرى دون غولدشتاين أن أيام هذه الحكومة لن تطول، قائلاً: المؤكد أن شامير يدرك أن شراكة ائتلافية كهذه، تعتمد على ستة شركاء (ثلاثة من اليمين وثلاثة من المتدينين)، وعلى ليكود منقسم على نفسه لم يمنع الصراع داخله الا حب السلطة، لن تطول أيامها أكثر من الفترة المطلوبة، للعودة لتشكيل حكومة شراكة مع المعارخ أو لاجراء انتخابات جديدة (معاريف، ١٩٩٠/٦/٧).

وعلى نقيض ذلك، يرى حمي شيلو أن هذه الحكومة سوف تستمر، ولكنها ستصنع كوارث، مثل حكومة بيغن الثانية (دافار، ١٩٩٠/٦/٨).

وترى افتتاحية «هآرتس» (١٩٩٠/٦/١٢) أن حكومة شامير تتسم بطابع سياسي واضح، وهو ما يسمى في النظام الديمقراطي - البرلماني بالطابع الحزبي... ومن الناحية المبدئية، ينبغي أن «نهني» أنفسنا للعودة الى الحكومة التي تتسم بطابع ما، حسبما يتطلب النظام... ولكن الصحيفة ترى أن السياسة اليمينية المتطرفة لا يمكن أن تحقق أهداف الحكومة، وإنما ستزيد من عزلة اسرائيل، على الساحتين الاقليمية والدولية...

ويرى دانيال ملوخ أن النقطة الايجابية الوحيدة في هذه الحكومة المصغرة والمتطرفة أنها تعطي فرصة - ربما تكون الأخيرة - لحزب العمل، للقيام بوقف حساب مع النفس، وتنظيم بيته من الداخل، والعمل كمعارضة محاربة ذات احتمال للعودة الى الحكم (دافار، ١٩٩٠/٦/١٠).

ويقول عضو الكنيست من حزب العمل، شيفاح فايس: إذا انتهجت الحكومة سياسة تقوم على القوة، سوف نخوض نصالاً ضدها؛ أما إذا بادرت إلى مسار هادئ من الاستعداد لتسوية سياسية، فسوف نصظر إلى تأييدها ونحن خارج الصورة وخارج دائرة اتخاذ القرار. وإذا أبدت الحكومة تهاوناً تجاه المشاكل الاقتصادية، سنقيم لها المتاريس... وسوف تصدى لخطط وبرامج الحكومة المتطرفة والمتعصبة، التي تنطوي على مقامرة... (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١٠).

وتقول افتتاحية «دافار» (١٩٩٠/٦/١٠): من الواجب أن تقف في مواجهة هذه الحكومة، التي تنطوي على كارثة، معارضة قوية ومقاتلة، تسعى دوماً – وبدأب – إلى إسقاطها وإجراء انتخابات مبكرة... إن حكومة شامير يمكن أن تتحلل من الداخل، ولكن ينبغي أن تساعد على ذلك، ومن دون إرجاء.

مصطفى محمد الحسيني

* *

حزب العمل: صراع على الزعامة وصراع على النهج!

لم تمض سوى فترة وجيزة على فشل رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، في حشد أغلبية ضئيلة تؤيد ائتلاًفاً حكومياً برئاسته حتى عاد التنافر القديم بينه وبين يتسحاق رابين ليطغى على كل ما عده من تناقضات وصراعات في هذا الحزب. وتعمق هذا التنافر أكثر فأكثر في أعقاب تعميم تقرير ما يسمى بـ «لجنة استخلاص العبر من نتائج الانتخابات للكنيست الثانية عشرة ونتائج الانتخابات للسلطات المحلية»، التي أنشأها الحزب لفحص تآكل قاعدته بين جمهور الساخين في الدرجة الأولى. فقد وجه هذا التقرير انتقادات مباشرة إلى رئيس الحزب، اعتبرت – على الرغم من صياغاتها الرقيقة – لاسعة حياله، على ضوء تعمق تآكل شعبيته داخل حزبه وبين الرأي العام بعد فشله الأخير.

تقول الصحفية أورلي أزولاي – كاتس: إنه لدى إقامة لجنة الفحص السالفة، لم ينظر إليها أحد بعين الجدية، وطفى الافتراض بأن اللجنة ستنهمك بمواضيع هامشية، وسيزج باستخلاصاتها في أحد الأدراج المخبوءة في «رشف الحزب». غير أن الصراع المتجدد بين بيرس ورايين، وخيبة الأمل من بيرس جراء فشله في تركيب حكومة، جعل تلك اللجنة واستخلاصاتها محط أنظار الجميع. وبات معسكر أنصار بيرس ومعسكر أنصار رابين، على حد سواء، يترقبان ما سيفضي إليه عمل اللجنة، لتجبيره في الصراع الدائر بينهما. وتراشق المعسكران بالاتهامات قبل تعميم أية استخلاصات: معسكر رابين اتهم اللجنة بخصي ما توصل إليه بحثها من نتائج حقيقية، تحت ضغط بيرس وأنصاره. ومعسكر بيرس اتهم، بالمقابل، بعض أعضاء اللجنة بأنهم متمثلون مع رابين، وجل همهم منحصر في خدمة مصالحه، عن طريق إلقاء تبعه تراجع نفوذ الحرب على كاهل بيرس (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٨). وحلست كاتس إلى القول: إنه في خاتمة المطاف صدر عن تلك اللجنة تقرير، «هو بمزلة حل وسط ناتج عن صغوظ سياسية». ولهذا فإنه، في تقديرها، وثيقة أخرى «تستغل الصحافة يوماً أو يومين، ثم تلون في أرشيفات الحزب» (المصدر نفسه).

هذا التقييم ينطبق على التقرير من زاويتين:

الأولى – زاوية قراءة حيثياته سواداً على بياض.

الثانية - زاوية الاحاطة بتركيبة لجنة الفحص وآلية عملها ومساره.

بالنسبة لزاوية الأولى، فإن لتقرير يعوض في بحبين المتفورات التي مر عليها الحرب، لكنه يحجم عن إصدار توصيات شخصية بحق القيادة، وبسبب عن ذلك توزيع مسؤوليه قتل الحرب في الانتخابات على القيادة العليا، التي تشمل رئيس الحرب وسكرتيره لعدم رئيس طقم الاتحاد وهم - على التوالي - شمعون بيرس وعوزي برعام وعبر وايبرس. وإلى ذلك، أضاف لتقرير أن أعضاء اللجنة «متفقون على أن رئيس الحرب، وخصوصاً في ضوء مركزية دوره في إدارة معركة الانتخابات على المستوى العملي، يتحمل مسؤوليه أكثر إزاء حاجت الحرب لإحداقته السياسية.. ومع ذلك، تستند اللجنة على رفضها لظاهرة تحميل المسؤولية الكاملة لرئيس الحزب» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

وقالت مصادر قريبة من لجنة الفحص لصحيفة «يديعوت أحرووت» إنه، في المراحل الأخيرة من صياغة التقرير، جرى توسيع قاعدة المسؤولية عن إحداقات الحرب. وعليه، لم يعد بيرس بمفرده مسؤولاً عما حصل، وأضيف إليه، بدرجة أقل من المسؤولية، عوزي برعام وسكرتير الحرب السابق، وعيزر وايبرس، الذي شغل منصب رئيس طقم الانتخابات. وأوضحت المصادر نفسها أن هذا التعديل جرى بعد تسرب تفاصيل عن مسودة التقرير، أثارت حق بيرس، وجعلته ينسج هجوماً شديداً على كاتبه (١٩٩٠/٥/٢٨). ولم يكن هذا هو التعديل الوحيد فقد شُطبت من التقرير، كذلك، فقرة تشير إلى أن شعبية يتسحاق زيس في الوسط المتأرجح بين التصويت للعمل أو التصويت لليكود تفوق شعبية شمعون بيرس (لمصدر نفسه) أما بالنسبة للزاوية الثانية، فتجدر الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أن تركيب لجنة الفحص المؤلفة من تسعة أعضاء كان عبارة عن حل وسط، حسب تقول صحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٥/٢٧). لمي أضافت أن «تشكيله اللحية التي اقترحها سكرتير الحرب، عضو الكنيست ميخا حاريتش، وحاجت أعضاء الحزب، فسرعوا إلى الادعاء بأن التعيين يتبث وجود نية واضحة لطمس الخلاصات والاستخلاصات التي ستتوصل إليها».

وفي معرض التعريف بهوية أعضاء اللجنة السياسية، قالت «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢٨): إن اثنين من أعضاء اللجنة محسوبون على معسكر بيرس، وثلاثة آخرين محسوبون على معسكر زابن. وفي هذا ما يفسر كيفية تسرب معلومات عن مضمون التقرير قبل تعميمه على الملأ، أما رئاسة اللجنة، فقد أقيمت بنسبة لفيكتور بيرس، المدير العام السابق لوزارة الصحة، الذي «نحا محلي نوحه انتقادات لاسعة لبيرس، وكان من بين الذين حاولوا قيده اللجنة نحو لتوصل إلى استخلاصات قاطعة صدر رئيس الحرب» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧) ولم يحف لبيرس، خلال رئاسته للجنة، بينه في السافس على احتلال مركز مضمون في قائمة الحرب لانتخابات الكنيست كما لم يحف أنه يستعمل اللجنة لدفع مصالحه الشخصية إلى الامام (يديعوت أحرووت، ١٩٩٠، ٥، ٢٨) وفي مقابلة صحفية أدلى بها لجريدة «חדשות»، عننية تعميم تقرير اللجنة، طالب جهاراً بعزل بيرس عن رئاسة الحرب (١٩٩٠، ٥/٢٥) وفي أعقاب كل ذلك، تعرض لحملة انتقاد شديدة، أدت إلى استقالته من رئاسة اللجنة، واستبدله بأحد أعضاء اللجنة محسوبين على معسكر بيرس، وهو عضو الكنيست لأسبق دافيد قتال (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧). عبر لبيرس صريح بعيد استقالته أن حضوره هذه حارة «بعد تمام صياغة تقرير اللجنة» (لمصدر نفسه). كما تجدر الإشارة إلى أن رئيس «عمل» بيرس، منحت أكثر من مرة عمل لجنة الفحص وحصلته، المستقلة، في أعقاب تسرب معلومات حول مضمون لتقريره، ودرج على القول إن التقرير مستدرة ربح، ويصير إلى صياح (داوار، ١٩٩٠، ٥، ١٨) بيد أن دعاية تقرير لجنة الفحص أمام جناح مركز «عمل»، منعقد في ٢٧ أيار ١٩٩٠، كانت - رغم ذلك - كله - مناسبه ظهر الحرب خلالها على أن الانقسامات القديمة، لمحدده بشكل غير مسوف منذ عدة سنوات ومثل هذا الأمر، أكثر مما نل، ظهور تسحق ريس وقبده في هذا الاجتماع، فقد أعلن زابن أنه «يتك حطاً عندما صممت لمدة سبع سنوات، مقصلاً السلام الداخلي على حوز» وأضاف أن على «حزب العمل أن يستند لنحوس في صف

المعارضة، ولا انتخاب قيادة جديدة من جانب عموم أعضاء الحرب، لكي يتم ستخلاص النتائج التنحيفية» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

أما البروفيسور حاييم أسا، عضو لجنة الفحص ومن أنصار رابين، فقد أعلن أن الحرب يعاين «شرحاً عميقاً جداً» في هيئته. وإذا لم يتحمل قاداته المسؤولية، وخصوصاً المسؤولية الأكثر، فإنهم سيصبحون سوية معه». وذكر أسا هجومه على رئيس الحرب، مؤكداً أن الإشارة الواردة في التقرير إلى المسؤولية لأكثر التي يتحملها، جراء اختراقات الحرب، هي «النقطة المحورية فيه» وموها بأن بيرس في خطائه الذي استغرق (٤٥) دقيقة ضُرق إلى هذه النقطة لمدة (١٥) دقيقة، بينما تكلم عن الليمود لمدة (٣٠) دقيقة، وعن التغيرات في العالم لمدة (١٥) دقيقة (المصدر نفسه).

وقال البروفيسور يورم ليس، الرئيس المستقبل للجنة الفحص: إنه، عندما أدرك أنه ارتكب خطأً لا لاداء تصريحات صحفية قل نعيم لتقرير، أحد على عاتقه مسؤولية الخطأ واستقال وأصف. «إن الاحساس بالمسؤولية يوجب حملها على الكاهل وتقدم الاستقالة من دون عذر. وهذا ندم كل فرد فيما شكل شخصي، ويرم ولا وفيل كل شيء، رئيس القائمة لانتخابات الكنيست الـ ١٢» (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

أما شمعون بيرس نفسه، فقد اعتراف أن التقرير لم يوحه إليه أية تهمة، يمكن محاكمته عليها، وأن حرب لعم «ليس حرب انتخابات فقط .. فلو كان كذلك لكانا نتج ما يروق لدوق المستهلك، بينما يقع على الحرب دور في تطوير لدوق لأموال ليست موحدة» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨). وأصف أنه لا يجوز الاستعداد للانتخابات المقبلة، بمواعين معركة انتخابات ولت، لأن سلم الأولويات تغير وتغير (المصدر نفسه).

• صراع بيرس - رابين

ليس الجزء العلوي من الكأس

تحدد «حرب لنود» بين بيرس ورايين لا يتسكن. بأنه حان، لحزب نيمي، من كأس الأزمات والصراعات لنبي تعصف بحزب العمل، وبالمجتمع الاسرائيلي برمته.

يقول عضو نكست ميحا حاريش، أسكرتير العام لحزب العمل، أن لحزب موجود في أزمة كبيرة، تعس عليه حيلها أن يمر في عملية «نح وحدث حول موقف وصحة من أجل ثورة لاحده لمستفي». وأصف أنه لا يرى أي أفق لاستقرار لحزب من دون عقد مؤتمر عام، بحري التحصير له، على إحصاء جديد لأعضاء لحزب وأوضح أن هذا لالحصاء سستاً في ١٥ تموز/ يوليو القادم، وينتهي في ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر، أما موعد لمرتبف لعقد مؤتمر لعدم تقدم لحزب، فهو شهر أيار ١٩٩١ ورفض حاريش ذكر موعد لسوف على رأسه لحزب، مكلفاً بالقول بـ رئيس لحزب سستج من قبل جميع الأعضاء (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١).

وتدألت الصحف لاسرائيلية (راجع دافار، ١٦/٥/١٩٩٠)، عندما قات حاريش، نصريح برئيس لحزب شمعون بيرس، بأن فيه أنه لنحب لفرة أربع سوب لنهي في ١٩٩٢ وكان من يأتب لشجيرة فيه ... من لأحدث، ولش «سأل مرماه حتى لو حاول ذلك بكل ما أوتي من قوة».

ومع ذلك، فإن بيرس، مؤخر، ينضم صفوف معسكره، لكي يسط من أعضاء لحزب (دافار، ١٨/٥/١٩٩٠) ويعقد نصدره أن بيرس سستور في سفس على رئاسة لحزب، ركتيرة (٦٠٠) ستمه من أصوب أعضاء لحزب ومن بوكير سستد معسكر بيرس تنظيم (٢٠) حستام سستركه في فروع لحزب لمختلفه (سستدر نفسه) أما سستحق ريس، فيه سستخ في عقد اجتماعات خاصة مع شخصيات محبقة، لم يكن في عدد معسكر نصدره (المصدر نفسه)

وفي المقابل، أعلن عضو الكنيست والسكرتير السابق للحزب، عوزي برعام، أنه يرى نفسه بين المتنافسين على رئاسة الحزب. وقال: «معسكر برعام لم يقم بعد، لكنه سيقوم لأن له احتمالاً كبيراً» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١١). وقد عقد برعام اجتماعاً كبيراً في تل - أبيب، ضم مئتين من أعضاء مركز الحزب، برز بينهم أعضاء الكنيست لوفيا إلياف ودافيد ليبايتي وعمير بيرتس، وكذلك رئيس دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، وسكرتير شعبة الحزب، آفي يحزكيل، وعضو اللجنة المركزية للهستدروت، ماني وايزمن (المصدر نفسه).

كذلك أعلن عضو الكنيست ووزير الطاقة السابق، موشيه شاحال، عن نيته التنافس على رئاسة الحزب. وقال شاحال، في اجتماع عقده لمجموعة من أعضاء مركز الحزب في مقر الحزب المركزي بتل - أبيب: إنه يجب منع بيرس ورايين من تدمير الحزب، «فكلاهما قد فات أوانه، خيراً أم شراً. وعلى الحزب أن ينهك أكثر فأكثر في المجال الأيديولوجي في مواجهة الليكود؛ وبالانطلاق من ذلك يتعين انتخاب قيادة له» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١١).

ويقول الصحفي دان مرغليت: إن الصراع بين بيرس ورايين سينتحر حول عدة مواضيع، أهمها أن الأول سيحاول تحديد (من حدة) المعركة من أجل السلام، بينما سيشتد الثاني على أن الأمن له موقع الأسبقية على السلام، فضلاً عن أنه شرط له (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥). وأضاف أن رايين يروم حسم الصراع قريباً، بينما يؤثر بيرس تأجيله، «لأن أي تأجيل من شأنه أن يتيح له مجال الانتعاش. ومن هذه الزاوية، فإن فترة من ثلاثة أشهر، يبدو أن رايين غير معارض لها، محبذة في عينيه، وخصوصاً إذا ما ترافقت مع قيام حكومة يتسحاق شامير الجديدة وسقوطها» (المصدر نفسه).

ويرى الصحفي دانييل بلوخ أنه من الأفضل تقرب المنافسة على رئاسة حزب «العمل»، وإلا فإن «جو التنافس سيحدد بقايا الهواء النقي شذر مذر» (دافار، ١٩٩٠/٥/١٦). ويضيف أن التطورات القادمة المتوقعة لا تتيح لحزب العمل إرجاء التنافس إلى موعد استحقاقه القانوني في ١٩٩٢، لأنه يتعين عليه أن يكون مستعداً في أي وقت لاحتمال إجراء انتخابات جديدة مبكرة. ولهذا فمن المحبذ حسم مسألة قيادة العمل في أقرب فرصة، للتحول دون عدم الوضوح، ولاتاحة المجال أمام القيام بدور معارضة مقاتلة، والتحضير سوية مع ذلك للانتخابات القادمة. ويعتقد بلوخ أن لحزب «العمل» مرشحين جيدين لترعّمه، فضلاً عن بيرس ورايين، مثل عوزي برعام، ومردخاي غور، سيمحا ديبيتس، وميخا حريش، وجاد يعقوبي، ودافيد ليبايتي، وأورا نيمير، ويسرائيل كيسار، وموشيه شاحال (المصدر نفسه).

وعلى النقيض من هذا الرأي، يرى مردخاي نسيهاو أن التنافس على رئاسة الحزب من شأنها «أن تفاقم وتشوه الأزمة القائمة». ولهذا فإن البديل المطلوب - برأيه - هو توصل بيرس ورايين إلى تسوية، تقضي بالفصل بين منصب رئيس الحزب وبين مرشح الحزب لرئاسة الحكومة، على أن يتولى بيرس المنصب الأول ويكون رايين المرشح لتولي رئاسة الحكومة (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٢). ويعتقد نسيهاو أن «التنازل عن رايين كرئيس للحكومة هو سذاجة سياسية من الدرجة الأولى، ووصفة أكيدة لخسارة الانتخابات القادمة» (المصدر نفسه).

وتتفق مع هذا الرأي إيلانه تشيرنوفودا، التي تقول: «يدعي بيرس بمثابة أن الوصول إلى الحكم لا يهمه، وأن عملية السلام تقف في رأس سلم اهتماماته. وإذا كان ادعاؤه صحيحاً، فعليه أن يساعد حزبه على تسلم الحكم؛ وذلك عن طريق تقديم استقالته، والتنازل عن زعامة الحزب لصالح رايين حصمه. وخطوة كهذه هي دليل على زعامة أصيلة. ونفس نقية وعقلية حكيمة وجديّة». وأضافت: «إذا لم يرتفع حزب العمل إلى مستوى الضرورة الحيوية للفرز بالانتخابات، فانه سوف يندثر، سواء كان في المعارضة أم في إطار حكومة وحيدة» (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/٣).

أما الصحفي بوغز شابيرا، فقد عبر عن معارضته للصراعات الشخصية على زعامة الأحزاب من وجهة نظر مغايرة. فكتب يقول: «منذ مدة طويلة، كفت السياسة لدينا عن أن تكون حلبة سباق بين الأيديولوجيات، وتحولت إلى حلبة السباقات

الشخصية فقط . والساسة عندنا ينتهجون هذا النهج، لأنه – في خاتمة المطاف – لا فارق بينهم. ويبدو أن الهوة الأيديولوجية غير عميقة، ليس فقط بين الأشخاص الأعضاء في الحزب ذاته، وإنما أيضاً بين الأحزاب نفسها» (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١). ويرى المعلق السياسي شلومو شفير أنه لا وجود حالياً لحالة التعادل الصعب، وإنما هناك أكثرية يمينية (فأغودات يسرائيل حزب يميني أيضاً). «وتتغير هذا الوضع عن طريق نشاط سياسي طويل المدى من جانب حزب العمل في مقاعد المعارضة، لا عن طريق ائتلاف حكومة «وحدة» غير واقعية، ولا عن طريق تحالفات غير مشرفة مع الأحزاب الحريدية... وفي هذا يكمن شرط هام لعودة الحزب الى تسلم الحكم في المستقبل» (دافار، ١٩٩٠/٥/١٥).

أما المعلق ران كسليف، فيؤكد أنه، لو تصرفت قيادة حزب «العمل» وفق المنطق السياسي، لكان يتوجب عليها أن تنحي بيرس عن رئاسة الحزب، بعد الفشل الأول في الانتخابات البرلمانية، أو – على أكثر تعديل – بعد الفشل الثاني. وكل هذا كان ينبغي حصوله قبل عدة سنوات. ولأن هذه القيادة لم تفعل ذلك، فهي دي تدفع الشمس باهظاً (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٥). ويضيف كسليف أنه في حساب المفاضلة، فإن راين ليس أحق من بيرس حالياً برئاسة الحزب. فهو الذي أدخله الى حكومة شامير، التي فشلت فشلاً ذريعاً؛ وهو الذي أصر على بقاء الحزب في الحكومة رغم انفضاح فشلها لكل العاملين؛ وهو مستعد – الآن – للزحف نحو حكومة كهذه لو يتاح له المجال لذلك. مع ذلك، فإن راين يبقى المرشح الوحيد لرئاسة حزب العمل – برأي كسليف – لأنه، في ظل قيادة هذين الاثنين للحزب، لم تنشأ قيادة بديلة عنهما من زعماء الصف الثاني (المصدر نفسه).

وفي هذا السياق، يرى المعلق أ. شفايتسر أن الوصفة الأكيدة لمعث حزب العمل من جديد هي إيجاد زعيم، ولو من الصف الثاني، مقارنة مع بيرس وراين، يؤمن بحزبه، ومستقبله كحزب حاكم حقيقي، ويكون مستعداً لتكريس كل جهده في بنائه من جديد وفقاً لطراز حزب «مباي» التاريخي (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

أما المعلق غندون سامط، فيرى أن الصراعات داخل العمل لا تثير لديه أدنى استغراب، وإنما تشكل دليلاً على أن هذا الحزب مستغلق على هضم الأسباب القريبة، التي آلت به الى هذا الوضع، فما بالك بالأسباب البعيدة؟ (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ويضيف سامط : «إن حزباً يفشل في أربع معارك انتخابات، مع القيادة ذاتها، ليس مجرد حسم سياسي في أزمة عابرة، بل إنه حسم منهوك متكلس، وربما أسوأ من ذلك بكثير» (المصدر نفسه).

ويرى بن – درور يميني أن هناك قسماً من الذنب في ما هو حاصل داخل الحلبة الحزبية الاسرائيلية، وخصوصاً في العمل. يقع على عاتق الجمهور؛ فيقول: نعم، الجمهور مذنب. لقد رأى ما هو الوضع. رأى البطالة، رأى الانتفاضة، ورأى التحريض، ورأى سفك الدماء. وإذا كان قد فضل، بعد كل ذلك، أن ينتخب أولئك الذين ينتحون كل ذلك، – فهو أيضاً – شريك في الذنب» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٤).

• أزمة نهج لا أزمة زعامة

في غمرة الحديث، الذي يرجع أزمة حزب العمل المستحكمة الى ختل القيادة، انفردت صحيفة «عل همشمار» بالقول إن الحزب يواجه أزمتين متصلتين: «أزمة القيادة وأزمة النهج؛ وعليه أن يحسم الأزميتين». ولا – تضيف افتتاحية الصحيفة – «فسيوصل الحزب الظهور أمام الجمهور كحزب مفتقد الى عمود فقري، ومهان، وسيخسر ناحبيه أكثر فأكثر» (١٩٩٠/٥/٢٨). وحسم أزمة النهج يتطلب – برأي الصحيفة – تحديد الفوارق بين حزب العمل وحزب الليكود في القضايا السياسية – الاجتماعية. وسوية مع ذلك، فإن الصحيفة مقتنعة بأنه ليس بمقدور بيرس أن يقود الحزب الى النجاح في الانتخابات القادمة.

وتوافق صحيفة «هآرتس» في فتحة جبهة (١٣/٥/١٩٩٠) لرأي القائل إنه ينبغي على حزب العمل أن يطرح نفسه كديل لسكود، أمم الجمهور في أحداث الكنيست الـ ١٣؛ وذلك عن طريق الجلوس في المعارضة، والكشف دون هوادة — عن أخطاء الحكومة وتجاهلها. وتدع الصحيفة، فائدة من الحرب أخرج ما يكون، في سبيل ذلك، إلى زعامة شابة، تستطيع أن تثبت قوتها، وتوضح طريقها السياسي بما يقضي على تسييح معاد حريم إلى التخلي عن السيطرة على مبيون وبصف مبيون عربي، وينبغي — بعد ذلك — أخذ زمام المبادرة لتقريب الانتخابات.

ويرى دان مرغليت أن تقريب موعد الانتخابات من «لمخرج نصحيح لوحيد لأزمة امتداد ومختلف الأحزاب» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

أما صحيفة «معريف»، فترى في افتتاحية لها (٢٨/٥/١٩٩٠) أن تدفيس على لرئاسة «يمنع حزب العمل من بناء نفسه من جديد». وتصيف: «يستطيع حزب العمل أن يعري نفسه بأن نوصع في نيكود ليس أفضل. لكن المفارقة أن كل الخسافة سببونها لسبب خلال ساعات، إذا ما قامت حكومة وحدة قومية، وعاد جميع وزراء لمعارض إلى مكثهم الحكومية الوثيرة».

• أصوات من «العمل»

اختلفت الآراء وتباينت التقييمات، داخل حزب العمل، حول لطريق التي يجب أن يسلكها الحزب، للتخلص من أزماته والعودة إلى موقع الصدارة في الحياة السياسية العامة.

يقول عضو الكنيست ميخا حاريتش، السكرتير العام للحزب، إن فشل «العمل» في تشكيل حكومة برئاسة دفع به إلى فوهة أزمة شعبية وإدخالية. «وحتى نقف على عتبة قضايا حاسمة صعبة، نأسس لأساليب النشاط وسلم الأفضلية وتركيب القيادة» (دافار، ١٤/٥/١٩٩٠) ويصيف أن المهمة الرئيس أمام الحزب شعبياً، من الآن فصاعداً، هي كسر حالة التعادل لصالحه.

ويرأي حاريتش، فإن الخيارات المطروحة أمام حزب العمل، في الوقت الراهن، تنحصر في ١ — خوص الانتخابات بصورة مسكرة: ٢ — لاصمام على حكومة وحدة قومية شريطة أن يتراجع شامير عن رفضه لدفع عملية السلام إلى الأمام ٣ — الجلوس في المعارضة. ويتابع أن الخيار الثالث هو الواقعي، لكنه «خيار صعب وغير مريح لحزب العمل في ظروفه الحادية وأزماته» ويخلص إلى القول: «ما لمجرد الأكيد أنني أعرف بحزب فشله، فهو صراعات الداخلية الصعبة والمتواصلة. ويتوجب عيب مواجهة هذه الأزمة حتى الانتخابات القادمة للكنيست».

ويرى عضو الكنيست وزير الصحة لسدق، يعقوب تسور، أحد أنصار رايب، أنه يجب الإسراع في إنهاء التنافس على رئاسة الحزب، «في سبيل منع التوتير له حتى في الحرب» (دافار، ١٨/٥/١٩٩٠) ويصيف: «عقد أن إقامة حكومة صيغة برئاسة شامير — نربم مواجعتها من موقع المعارضة. وكللت أحرى، فإن دور هو أن يقصر قدر الامكان عمر حكومة ليمين، وتقريب موعد الانتخابات وهذا الأمر يربم أن يحسم في هذه المرحلة، ونس لاحداً، مسألة من سيكون مرشح حزب رئاسة للحكومة» (المصدر نفسه) ويرئي تسور، فإن تدفيس على رئاسة لحزب بين أعضاء لحزب كافة جعلت ظاهرة المعسكرات قل حدة. وقال إن يجب مجتمع بين الجمهور توسيع ثقة كبيرة، نتيجة مقدريه على الجمع بين «الكفاح بلا هوادة في الميدان الأمني والجاهزية لتسوية سياسية بالغة الأهمية» (المصدر نفسه).

أما عضو الكنيست دانيال بير لمديه لسدق، يوسي شيب، فيرى أن تدفيس على رئاسة لحزب «يجب أن يتمحور على لشيخ لا على صميم» وهو مقتنع بأن لعنه مسكور من صلب بيرم. أنني يعتبر بلبس من أقرب المقربين إليه (دافار، ١٨/٥/١٩٩٠) ويقول بلبس، إن معسكر بيرم كد قائم حتى ١٩٨١، وكان يضم أكثر من ٨٠ لمنة من أعضاء الحزب. لكن

معسكر بيرس لم يعد اجتماعاً واحداً منذ ذلك التاريخ، بينما حافظ معسكر رايبين على وحدته، واهتم بتوزيع المناصب على أعضائه، ومع ذلك ليس صحيحاً القول: إن هناك انسحاباً من طرف مؤيدي بيرس، وزحفاً صوب مؤيدي رايبين» (المصدر نفسه). وقال عضو الكنيست ووزير الاتصال السابق، جاد يعقوبي: إن على حزب العمل ألا يكتفي بحساب داخلي، أو بالجلد الذاتي، بل عليه أن يوضح برنامجه السياسي بالتعاطي مع الظروف القائمة، التي تؤكد أن شركاءنا هم الفلسطينيون فقط، وبالأستعداد لتقسيم البلاد بيننا وبينهم، للامتناع عن قيام «أبرتهاید» وعن تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٠). وأضاف أن استمرار الوضع القائم يؤدي إلى مس اضافي بقدرة الحزب على احداث تغيير على المستويين القومي والاجتماعي (المصدر نفسه).

وأضاف يعقوبي، في سياق آخر، أن «استمرار الوضع السياسي القائم هو وصفة لكارثة. وغياب الاستعداد للتسوية مع الفلسطينيين سيؤدي إلى تدهور أخذ في الاستمرار في كل مجالات حياتنا» (يديعوت أحرانوت، ١٩٩٠/٥/٢٤). ولكن، يبقى أن أفضل خلاصة للجدل الدائر بين الاسرائيليين، وحول أزمة حزب العمل، تكمن فيما ذكره عضو الكنيست ووزير العلوم السابق، عزيز وايزمن، حين قال: «إنني لا أتبع لهذا ولا لذلك، لا لرايبين ولا لبيرس. ولوتوجب علي اليوم أن أصوت، لما كنت لأنتخب لا هذا ولا ذلك. إن سبب ما نحن عليه الآن هو الخناقات المستمرة فيما بينهما منذ (١٦) عاماً... العالم يشتمل! الانتفاضة على بعد كيلومترين منا؛ الجماهير العربية في إسرائيل ثائرة كالركان في الجليل ووادي عارة؛ يجب الخروج بحل واضح؛ يجب الجلوس مع عرفات، ففي يديه المفتاح للسلام مع الفلسطينيين» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

أنطوان شلحت

مهاجرون (الكريني)

الانتفاضة – الانطلاقة الثانية وحتمية الحل السياسي

بعد مرور ثلاثين شهراً على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في الأراضي المحتلة، اعتقد البعض من الاسرائيليين أنها (الانتفاضة) تمر بمرحلة من الخمود وانطفاء العجوة؛ وذلك بالنظر إلى مسارات الارتفاع و«الهبوط» في نشاطها من يوم لآخر ومن منطقة لأخرى؛ وأيضاً على خلفية الممارسات التعسفية التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي وسائر قوات الأمن الأخرى ضد المنتفضين الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً.

وعلى حين غرة، شهدت الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومناطق ١٩٤٨ داخل تخوم الخط الأخضر، تفجرات شعبية عارمة، أعادت إلى الأذهان بداية اندلاع الانتفاضة في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٧. وقد جاءت تلك التفجرات – التي تمثل الانطلاقة الثانية للانتفاضة – على خلفية المجزرة التي ارتكها شاب اسرائيلي يدعى عامي بور، قبل إنه «مختل عقلياً»، عندما أطلق النار عامداً متعمداً، ومع سق الاصرار والترصد، يوم الأحد ١٩٩٠/٥/٢٠، على عمال فلسطينيين من قطاع غزة في ريشون لتسيون؛ فقتل سبعة منهم، وأصاب أحد عشر آخرين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١). إذ كانت تلك المجزرة هي الشرارة التي أشعلت الحريق، وأذكت بيران الانتفاضة؛ حيث شهدت الأراضي المحتلة – في اليوم ذاته – إضرابات عنيفة قتل خلالها ستة فلسطينيين، وأصيب أكثر من ٦٥٠ شخصاً في قطاع غزة، رغم فرض حظر التجول

العام على القطاع بأكمله، وعلى مدن الخليل وبابلس وطولكرم، وغالبية قرى ومخيمات الضفة الغربية (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

يصف أحد كبار رجال الأمن الاسرائيليين أحداث يوم الأحد ١٩٩٠/٥/٢٠، بقوله: «منذ اندلاع الانتفاضة في سنة ١٩٨٧، لم نشهد تفجراً كهذا» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢١). وقد حدثت هذه الانطلاقة الجديدة للانتفاضة بكثيرين من المراقبين والمعلقين الاسرائيليين الى تكذيب ادعاءات قادة الجيش بأن الانتفاضة تمر بمرحلة من الخمود، والى عقد مقارنات بين بداية الانتفاضة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وبين الأحداث التي تفجرت عقب المذبحة في أيار/ مايو ١٩٩٠. على سبيل المثال، يقول المعلق السياسي لصحيفة «هآرتس»، فولص: كان هنالك، على الدوام، أساس للتشكك في التقديرات المتفائلة لرؤساء الجيش الاسرائيلي والادارة المدنية ومسق العمليات في المناطق [المحتلة]؛ وذلك بالنظر الى أحداث هذا الأسبوع. ويمكن القول بأن الانتفاضة تعززت من الداخل. والجماهير الفلسطينية ضربت عرض الحائط بأوامر حظر التجول، وخرجت الى الشوارع في مواجهات مع الجنود... وإذا كان مقتل أربعة من العمال الفلسطينيين في حادثة طريق مأساوية سنة ١٩٨٧ هو الشرارة التي أشعلت الحريق الهائل، فلا عجب ان أدى القتل المتعمد لسبعة من العمال الفلسطينيين في سنة ١٩٩٠ الى قيام الجماهير الفلسطينية بمظاهرات عنيفة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وفي هذا السياق، يقول المعلق العسكري، رثيف شيف: ان الاشتعال العفوي، الذي طرأ على أحداث الانتفاضة، يشير الى وجود برميل ضخمة من الدارود في المناطق [المحتلة]، وكفي وقوع حادث واحد للتسبب في انفجار هائل. وذلك لأن الظروف الأساسية، التي أدت الى اندلاع الانتفاضة، ليس فقط أنه لم يتم القضاء عليها طيلة الوقت، بل إنها تفاقمت وتعمقت أيضاً. والادعاء الذي ذكرته عناصر عسكرية، مؤخراً، بأن الانتفاضة تخبو وتقترب من نهايتها، هو ادعاء خاطيء ولا أساس له (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

وتؤكد افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢٢) أن «كل من توهم بأن الانتفاضة تخبو، وأن الفلسطينيين أصابهم التعب من جراء النضال من أجل حقوقهم الوطنية، قد جاءته المذبحة الشعة في ريشون لتسيون لتثبت له أن من المستحيل إعادة العجلة الى الوراء، وأن انعدام مسار سياسي لحل النزاع يطوي على أخطار عديدة بحدوث حريق، قد يتجاوز المناطق المحتلة ليصل الى داخل الخط الأخضر، داخل إسرائيل. إن حكومة اسرائيل تلعب بالنار، التي لا تطفئها الا مسيرة سياسية مستمرة وجادة».

ممارسات الجيش - ارباب وتعسف

عقب وقوع المذبحة، حذر رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، سكان المناطق [المحتلة] من مغبة القيام بأعمال عنف، وقال: إننا لن نسمح - بأي حال من الأحوال - بخروج جماهير السكان الى الشوارع للتظاهر (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١). ورغم هذا التحذير، خرجت الجماهير الفلسطينية في موجات غضب عارمة، مما جعل الجيش الاسرائيلي يدفع بتعزيزات ضخمة من قواته الى المناطق، كما زود الشرطة بمعدات مكافحة الشغب في مناطق ١٩٤٨. وبالرغم من ذلك، كانت هناك قاعة لدى القادة ورجال الأمن باستحالة القضاء على موجات الغضب هذه قضاء مبرماً.

يقول الصحفي عمانوئيل روزن: «لا توجد أوهام لدى الجيش الاسرائيلي وجهاز الدفاع. فكل واحد يعرف أن قطاع غزة ينطوي على شحنة ناسفة هائلة، وعلى قدر كبير من الكراهية والاحباط والعنف، لا يمكن القضاء عليه...» (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥). ويضيف: إن الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٩٠، قد استقبل التفجر الجديد للانتفاضة بالتجربة والخبرة والوسائل التي لم تكن متوفرة لديه قبل عامين ونصف العام. ويقول الضابط بينهم وبين أنفسهم، إنه كان من الممكن - حتى في

اليومين الصاخحين التاليين للمجزرة - أن تنتهي من المهمة بعدد أقل من القتلى [من الفلسطينيين]... ولكن الجنود - وليس السكان فقط - كانوا في سورة غضب قتالية؛ كانت طائرات هليكوبتر «يسعور» تهبط في خضم الاضطرابات وتقوم بتفريغ عشرات الجنود من داخلها، حيث يندفع لحنود باتجاه الحرج مباشرة الى رائحة الغاز ودخان الاطارات المشتعلة. وكان الجو مشبعاً برائحة الحرب (المصدر نفسه).

وهذا الجو المشبع برائحة وشعور الحرب أدى الى سقوط عدد من القتلى ومئات الحرحى، مما دفع منظمة العفو لدولية «أمنيستي» الى توجيه بدء عاجل الى الحكومة الاسرائيلية لتغيير أوامر إطلاق النار الصادرة للحدود الذين يخدمون في المناطق [المحتلة]. وجاء في بيان صدر في حنيف، من جانب المنظمة، أنها قلقه جداً من استمرار قتل مدنيين فلسطينيين عزل على أيدي القوات الاسرائيلية، وأن أكثر من ٢٦٠ شخصاً قتلوا خلال سنة ١٩٨٩، بينما قتل ٥٩ شخصاً منذ مطلع سنة ١٩٩٠ (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥). وأعلنت «أمنيستي» أن أوامر إطلاق النار، وشكال القتال وما يعقها من تحقيقات - كل ذلك يشير الى أن حكومة اسرائيل تشجع أعمال القتل ضد فلسطينيين عزل، أيدي قوات الأمن، ومن دون إطار قضائي. واتهمت المنظمة اسرائيل بانتهاج وسائل غير ملائمة للسيطرة على الاضطرابات والمظاهرات، مثل الاستخدام لموسع للأسلحة النارية (يديعوت أحرانوت، ١٩٩٠/٥/٢٣).

وتجدر الإشارة الى أن من دواعي المفارقة إعلان الجيش الاسرائيلي في يوم المذبحة ذاته أنه يقوم بإدخال نوعين حديدتين من الطلقات الى حيز الاستخدام في المناطق [المحتلة]، بهدف الاصابة من مدى قصير جداً (١٥ لى ٤٠ متر)، حيث تكون الاصابة مؤلمة ولكن غير قاتلة. وهذا النوعان هما طلقات رملية وطلقات مطاطية من نوع جديد، تم إخراج المعدن منها (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٠). وفي إطار تبرير ممارسات الجيش، أعلن صابط اسرائيلي رفع المستوى، في اليوم التالي، أن كل المنظمات [الفدائية] أصدرت توجيهات الى رجالها بتصعيد أعمال العنف واستخدام الذخيرة الحية في المذطق، وفي تخوم الخط الأخضر... (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

وكان الفرع المحمي التابع للمنظمة السويدية - الأميركية قد أعد تقريراً مفصلاً، يعتبر لائحة اتهام شديدة ضد الجيش الاسرائيلي. ويعرض التقرير معطيات حول إصابات لأطفال الفلسطينيين - ممن تقل أعمارهم عن ١٦ سنة - خلال العامين الأولين من الانتفاضة؛ وحسب ذلك ١٥٩ طفلاً قتيلاً وخمسين ألف جريح. وعلى حد قول التقرير، الذي وزع على منظمات دولية، وأعضاء كونغرس في الولايات المتحدة، وبعض كبار الشخصيات وصحفيين، فإن غالبية الأطفال الذين قتلوا في هذين العامين (أي نسبة ٥٢٪) لم يشتركوا في حوادث عنف، ولم يتواجدوا - لدى إصابتهم ووفاتهم - على مقربة من أية عمليات احتجاجية. وذكر التقرير أن ١٩٪ فقط من الأطفال الذين أصيبوا كانوا مشتركين في الحوادث (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

وفي سياق الحديث عن ممارسات الجيش الاسرائيلي، شكوا عضو الكنيست ددي تسوكير، قبل حوالي الشهرين، لدى رئيس الحكومة والقائم بأعمال وزير الدفاع، يتسحاق شامير، من أنه يتم يومياً، في أجهزة الاتصال الخاصة بالجيش الاسرائيلي في غزة، استخدام مصطلح «قدرين» ككلمة ودية تطلق على العرب وفي معرض الرد، علم من وزارة لدفاع أن ذلك تم بمبادرة شخصية، وأن قائد الوحدة المقصودة أصدر مراً بوقف استخدام هذا المصطلح. «ولأمن، توجه تسوكير - مرة ثانية - الى شامير، وأعلن له أن استخدام ذلك المصطلح لا يزل مستمراً، وبسبب فقط في غزة، وإنما في الضفة الغربية أيضاً» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

كما بعثت مجموعة من شخصيات طولكرم، في الضفة الغربية، ببرقية احتجاج الى رئيس الادارة المدنية في الضفة، أعربوا فيها عن احتجاجهم على قيام جنود من الجيش الاسرائيلي بانتهاك حرمة مسجده زيد في الضاحية الجنوبية من طولكرم،

حيث شطبوا آيات قرآنية مكتوبة على جدران المسجد، وكتبوا عليها عبارات من الشتائم والألفاظ النابية (عل همشار، ١٧/٥/١٩٩٠).

وفي إطار الحيل والمكائد التي تقوم بها قوات الأمن الاسرائيلية، أفادت مصادر فلسطينية عن وجود ظاهرة جديدة في قطاع غزة، في الآونة الأخيرة، تتمثل في إرسال منشورات ورسائل الى منازل سكان قتل أقارب لهم بتهمة التعاون مع السلطات الاسرائيلية. وهذه الرسائل مذيلة بتوقيع الجيش الشعبي - فتح. وتتضمن هذه الرسائل توجهاً الى أسر القتلى بتهمة التعاون، جاء فيه: «لقد قمنا بالتحقيق في ملاسبات مقتل ابنكم، واتضح لنا أنه كان ابناً من أبناء فلسطين، وأنه كان بريئاً ولم يرتكب أي خطأ، وأن قتله كان عبثاً. ونطلب إليكم الحصول على تعويض من مندوب م.ت.ف في منطقتكم». وقد توجهت الأسر التي تلقت رسائل كهذه الى الصحافة المحلية، طالبة نشر صيغة الرسالة، ولكن الصحافة عارضت ذلك بعدما ارتأت أن المقصود رسائل مزيفة، وزعتها قوات الأمن الاسرائيلية (هآرتس، ١٤/٥/١٩٩٠).

مناخ التطرف اليميني وراء المذبحة

تقول افتتاحية صحيفة «دافار» (٢١/٥/١٩٩٠): «المؤكد أنه من الصعب الافتراض بأن القاتل إنسان سوي. وحسب كل الدلائل، فإنه عمل وحده. ولكن حقيقة أنه أخرج إيجاباته وجنونه على العرب بالذات تستوجب منا وقفة حساب مع النفس لقد سرق القاتل السلاح الذي استخدمه، ولكن الرغبة في القتل استمدها من المناخ المحيط به من كل حذب وصوب، ومن فوقه أيضاً. إنه مدرك لحقيقة أن رئيس الحكومة ووزير العدل ورئيس الكنيسة قد صوتوا لصالح إصدار عفو عن القتلة في التنظيم السري اليهودي، وأن رئيس الدولة صادق على سلسلة من عمليات عفو كهذه، في صورة تخفيف فترة العقوبة. وقد سمع أنه من المفترض أن يكون من بين أعضاء الحكومة الجديدة رفائيل إيتان ورجعام رتيقي...»

ويقول يورام ليفي: إذا ثبت وجود مرض ما في رأس القاتل، فليس ثمة شك في أن المناخ العام تجاه العرب قد ساهم بشكل كبير في تفاقم المرض. فعندما تقوم جماهير بمرافقة الحاخام موشيه ليفينغر الى السجن، حيث يقضي هناك خمسة أشهر بتهمة التسبب في وفاة عربي من الحليل «من دون قصد»؛ وعندما يدعو الحاخام موشيه تسفي نيريا الى إطلاق النار ذات اليمين وذات الشمال؛ وعندما يصبح أعضاء كنيسة عرب بمثابة رجال م.ت.ف غير جديدين بالجلوس في الائتلاف؛ وعندما تتكشف في المحاكم العسكرية، يومياً، فظائع ارتكبتها جنود وضباط الجيش الاسرائيلي ضد سكان عرب؛ وعندما تصدر قرارات بتخفيف عقوبات سجناء حوكموا بتهمة قتل عرب - عندما يحدث كل ذلك، فليس من قبيل الدهشة والعجب أن يمسك شخص ما بالسلاح ويقتل عرباً، لا شيء سوى كونهم عرباً... (المصدر نفسه). وينفي ليفي؛ بشكل غير مباشر، احتمال أن يكون القاتل مخبولاً، قائلاً: لقد اختار المكان والroman الملائمين، حيث يوجد عدد ضخم من العرب. وقد ارتدى الزي العسكري للجيش الاسرائيلي لكي يضيفي على نفسه نوعاً من المصداقية. وقام بتفحص بطاقات ضحاياه للتأكد من أنه لن يقتل يهوداً. وكان يعرف أن عرب غزة معنادون على أن يطلب الجنود اليهم إبراز هوياتهم في أية مناسبة. وفقط بعد أن تأكد من أن الذين أمامه هم عرب فحسب، أخذ يطلق النار حتى قتل أو أصيب، كل من كان في المكان من العرب (المصدر نفسه). وتلقي شولا ميت هارثيفين بمسؤولية المجزرة على اثنين من الحاخامين، بقولها: يقولون إنه مختل عقلياً، وأن الأسوأ والعاقليين ليسوا مسؤولين عن تصرف شخص مجنون. ولكن أسوأ المخولين لا يمكن أن يطلق النار إلا على من أبيع دمه. فهناك من ضغط على الزناد، وهناك من أوعزله في مسامعه، أو حتى جهاراً وعلى رؤوس الاشهاد، بأنه لا توجد أية غضاضة في الضغط على الزناد تجاه أهداف معينة. فالسيد ليفينغر أباح دم هؤلاء الذين يسعون الى أرزاقهم ولقمة عيش لأولادهم في ريشون لتسيون، عندما قال: «من دواعي أسفي أنه لم يكن من حقي الاعتداء على عربي». ولن أسميه بالحاخام، لأن اسم حاخام لا يطلق على من يندس اسم الرب... والسيد موشيه تسفي نيريا أباح دم العمال العرب عندما قال بـ «وجوب إطلاق

النار ذات اليمين وذات الشمال». ولن أطلق عليه لقب حاخام أيضاً، لأن شريعته هي شريعة القتل، حيث لم يستجب لوصية «لا تقتل».... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

وفي هذا الإطار، تقول افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢١): «إن الحكومة غير مسؤولة بشكل مباشر عن هذه الجريمة، ولكنها لا تستطيع التملص من مسؤوليتها بالنسبة لتهنية مناخ الكراهية، الذي أدى إلى الجريمة... فالحكومة لم تتخذ أية تدابير للحيلولة دون ظواهر الجنون... والمخولون» السابقون، وأعضاء التنظيم السري اليهودي، تم إطلاق سراح معظمهم من السجن، سواء عن طريق إصدار عفو أو لأسباب صحية أو لأسباب أخرى... كما أن الحكومة الانتقالية الحالية رفضت مبادرات دولية عديدة للبدء في إجراء مفاوضات، كانت آخرها مبادرة بيكر. ولكن على الحكومة أن تفهم أن أية ملاحظة أخرى ستؤدي إلى دوامة من الدماء».

ويوجه الخبير النفساني والأستاذ في جامعة بن - غوريون، دان بار - أون، أصابع الاتهام إلى المجتمع الاسرائيلي بأسره، الذي يستطيع أن يغمض له جفن في الليل وينام قريح العين، بينما تسيل الدماء كالدماء. ويقول: لقد أن الأول لأن نستعيد أهم قيمة لنا، وهي قيمة حياة الإنسان لكونه إنساناً (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

انتفاضة العرب في اسرائيل - بركان الغضب

تقول افتتاحية صحيفة «دافار» (١٩٩٠/٥/٢٢): إن النيران التي أطلقها القاتل في رشون لتسيون أشعلت حريقاً لم يعد يوجد معه فارق بين الضفة العربية وقطاع غزة... ويس تجمععات العرب في اسرائيل. ويؤكد المعلق العسكري، آفي بنيهو، أن المذبحة كانت الفتيل الذي فجر برميل البارود بين العرب في اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وينظر الصحفي أفنير ريغف، إلى تفجر بركان الغضب لدى الفلسطينيين في اسرائيل من زاوية عنصر المفاجأة، قائلاً: في يوم الغفران سنة ١٩٧٣ فوجئنا بحرب بادرت بها الدول العربية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ فوجئنا بالانتفاضة التي بادر بها سكان المناطق [المحتلة]. وفي أيار/ مايو ١٩٩٠، فوجئت عناصر معينة بقوة وشدة الأحداث بين عرب اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويشير كثيرون ممن كانوا ضالعين في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد منذ ١٩٤٨ إلى أن هذه هي أول مرة ترد فيها الزعامة العربية في اسرائيل رداً سريعاً جداً وقاطعاً جداً. ويتمثل أهمية القرار الذي اتخذته لجنة المتابعة - التي تمثل زعامة للعرب في اسرائيل - بالاضراب لمدة يوم والحداد لمدة ثلاثة أيام في القطاع العربي، في أنه يتزامن مع قرار الاضراب في المناطق [المحتلة]؛ أي «إضراب شامل في كل أرجاء فلسطين»، وفي أن «النضال يوحد فلسطين - الأرض والشعب»... (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

وفي معرض الحديث عن مظاهر الانتفاضة داخل نخوم الخط الأخضر، تشير الصحيفة ذاتها إلى أنه في يوم الاثنين ١٩٩٠/٥/٢١، يوم الاضراب، كانت الأرض تغلي رداً على المذبحة. كانت الناصرة وبقية الغربية والطيبة وكفر قاسم تبدو مثل نابلس. إطارات مشتعلة، حواجز، قذف حجارة، زجاجات حارقة، جنود شرطة، أفراد حرس حدود، سيارات جيب، جياد، هراوات وغاز مسيل للدموع. وحدثت مواجهات بين الشبان وأفراد الشرطة وحرس الحدود. وقال الشبان في الناصرة: لقد تعلمنا أساليب الانتفاضة، وإن الناصرة تبعد الآن عن جنين [في الضفة الغربية] مسافة ربع الساعة (المصدر نفسه).

وقد أشارت مصادر أمنية إلى أن حوادث ذلك اليوم لم يكن لها مثيل، بل إنها كانت أكثر عنفاً من أحداث يوم الأرض سنة ١٩٧٦. وأشارت تلك المصادر إلى سمات جديدة تكشف في ذلك اليوم؛ حيث انضمت - لأول مرة - إلى موجات العنف قرى هادئة في المثلث ووادي عارة، ولأول مرة ظهر ملثمون داخل دولة اسرائيل، كما أقيمت حواجز في مدن مختلطة كبرى (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ويرى زئيف شيف أنه في أعمال الاخلال بالنظام، التي قام بها عرب اسرائيل، برتدحل عناصر إسلامية أصولية، حيث رفعت الرايات الخضراء للإسلام، والرايات السود تعبيراً عن الحداد والحرث، أكثر من أعلام م.ت.ف (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢). وعلى سبيل العرص السريع لمظاهر الانتفاضة داخل اسرائيل، فقد شهدت الناصرة، يوم ١٩٩٠/٥/٢١، اضطرابات عنيفة أصيب خلالها ١٤ شخصاً و ٤ من أفراد الشرطة. كما تم اعتقال ٣٥ شخصاً، بينهم قرينة رئيس بلدية مدينة الناصرة. وفي المثلث، أصيب أحد أفراد الشرطة وممرض من أريئيل. وتم اعتقال عدد من الشبان للتحقيق معهم. وفي الطيرة، شاركت جماهير غفيرة في مسيرة احتجاجية ضد المذبحة. وفي جلعولية، تم رفع الأعلام الفلسطينية. وعند مدخل كفر قاسم، تم وضع حواجز من الحجارة وإشعال إطارات السيارات. وفي اللد، وقعت بعض المصادمات ورفعت الأعلام الفلسطينية (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢). وفي حيفا، التي توجد فيها حياة ملؤها التعاون والتفاهم بين العرب واليهود، حدثت مظاهرات ردد خلالها العرب هتافات «بالدم والنار نفديك يا فلسطين» و«الدم العربي ليس مباحاً» و«بلادي بلادي» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٢). وبعد أيام على ذلك، استمرت مظاهر الفوران في القطاع العربي. في اللد - على سبيل المثال - تعرض أحد حراس شركة «موكيد ٩٩» لاعتداء على أيدي عمال عرب، مما أسفر عن إصابته بجروح. وتم اعتقال أربعين شخصاً على ذمة التحقيق (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

وقد أثارت موجات العنف، التي قام بها العرب في اسرائيل، قدراً كبيراً من ردود الفعل والتعليقات، اتفقت في غالبيتها على التحذير من مغبة انتقال الانتفاضة الى تخوم الخط الأخضر بهذا الشكل، وطالبت - من ناحية أخرى - بضرورة إصلاح أحوال وأوضاع العرب في اسرائيل.

في جلسة كتلة الليكود، قال رئيس الحكومة، يتسحاق شامير: من الواجب أن نقول للعرب مواطني اسرائيل إنهم تجاوزوا حدود المسموح به. وطالب بضرورة توقف الحوادث في اسرائيل (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٣). وقال عضو الكنيست أريئيل شارون: إن الناصرة تبدو مثل غزة، وربما أسوأ منها؛ والسبب في ذلك يرجع الى الانتفاضة (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

وفي إطار التعليقات، يرى المعلق العسكري زئيف شيف أن «أعمال الاخلال بالنظام» في القطاع العربي في اسرائيل قد ألقت صوءاً شديداً على الاتجاهات السلبية التي تحدثت بيس الأقلية العربية. فمنذ اندلاع الانتفاضة في المناطق [المحتلة]، حدث شيء ما لدى عرب اسرائيل. والوضع الذي كان سائداً حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لا يمكن أن يعود الى الوراء، بل إن الاتجاهات السلبية بين عرب اسرائيل سوف تتفاقم ما لم يحدث تقدم في مسيرة السلام. واستمرار الاحتلال والمواجهات الدامية في المناطق [المحتلة] سيؤديان في نهاية الأمر الى نقل الانتفاضة الى داخل حدود اسرائيل. وستكون هذه بمثابة مواجهة بين دولة اسرائيل والأقلية العربية فيها... (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ويقرر شيف أن عرب اسرائيل متعاطفون مع الانتفاضة، ثم يعرض للتفاقم في «عدد الاعتداءات» داخل اسرائيل، حيث يشير الى وقوع ٧٠ «اعتداء» في سنة ١٩٨٧، وارتفاع هذا العدد الى ٢٤٠ «اعتداء» في سنة ١٩٨٨، ثم وقوع ٢١٠ «اعتداءات» في سنة ١٩٨٩. ويعرض شيف، أيضاً، لاتجاهات الانقسام بين دولة اسرائيل والعرب فيها، مشيراً الى أن الاحساس بعدم المساواة خلق مساراً حطيراً... ثم يقرر أن «النظرية القائلة بأن عرب اسرائيل يمكن أن يكونوا جسراً بين الفلسطينيين والدولة ثبت زيفها...» وإذا خضعت لأقلية العربية لمحرضيهي على تقليد ومحاكاة الانتفاضة، فسوف يحدث أمران: ستظهر أصوات تطالب بالتمسك بحقوق العرب، بما في ذلك حقهم في المشاركة في الانتخابات الكنيست؛ ولذلك ينبغي عليهم توخي الحذر في المساس بالديمقراطية التي تحميهم. حتى وإن كانوا يشعرون بالظلم والاحباط. والأمير الثاني أن اليمين سيدعي أن النضال يدور حول كل شيء. فإذا كان الفلسطينيون يريدون حيفا ووادي عارة، فما معنى التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة؟... (المصدر نفسه).

ويرى المستشار السابق لرئيس الحكومة لشؤون العربية، عاموس علون، أنه «منذ سنة ١٩٦٧ تمت الهوية الفلسطينية لعرب اسرائيل. وكلما نمت هذه الهوية وتبلورت، كلما زاد التناقض بين هذه الهوية وبين انتمائهم لدولة اسرائيل. وقد أدت الانتفاضة الى تعظم وتفاقم هذا التناقض؛ كما مزقت قلب العربي الاسرائيلي؛ فهو هنا في اسرائيل، وقبته مع شقائه أثناء شعبه». ويضيف علون أن كثيرين من عرب اسرائيل يعتبرون أنفسهم، أكثر فأكثر، فلسطينيين يعيشون - لسوء حظهم - في دولة اسرائيل؛ وأن مصطلح «عربي اسرائيلي» بدأ يمحى من المعجم.. (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥). وفي مقال آخر يوضح علون ضرورة إصلاح أوضاع عرب اسرائيل، وعدم انتظار الحريق الهلث. ويقول: إن رئيس الحكومة شامير أمامه فرصة ذهبية لذلك. ولكنه يقرر أيضاً، «وبالتوازي مع ذلك، وجوب أن نوضح لهم ولرعايائهم، شكل قاطع وواضح، أن الدولة ستقصي على أية محاولة للاخلال بالقانون والنظام. وعليهم أن يفهموا: أن المطالبة بالمساواة تتطلب المسؤولية أيضاً»... (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٣)

وفي هذا السياق، يذهب دوف جحوفيسكي أحد من ذلك، حيث يقرر أن «ما بدر من عرب اسرائيل لا يتماشى والمطالبة بالمساواة» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٢) ولكن ريميه يشعيا هوس - يورات يرى أن «عدم منح العرب حقوقاً متساوية يجعلهم يخرجون الى الشوارع» [للتظاهر]؛ غير أنه - في الوقت ذاته - لا يبرر أعمال قذف الحجارة من جانبهم (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويرى عوزي بنزيمان أن الملتزمين الحقيقيين ليسوا سكان الضفة وعرة، ولا الشبان الذين قاموا بأعمال شعب في الباصرة والطيبة، وإنما هم ينسحاق شامير والوزراء التابعون له، الذين يعطون عيوبهم لكي لا يروا نتائج سياستهم تجاه القضية الفلسطينية على عرب اسرائيل... ويضيف: «لن يغفر للحكومة أنها تسير بالسرعة في اتجاه العنف، وإلى النقطة التي يتعين فيها على عرب اسرائيل أن يحسموا، فعلاً، بين تعاطفهم مع أشقائهم الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] أو انصياعهم وولائهم للدولة...» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

ويرى عوزي محتاي أن، إذا لم يتم حل المشاكل المتعلقة بالظلم وعدم المساواة لعرب اسرائيل، فإن الانتفاضة في المناطق [المحتلة] ستندو وكأنها «لعب أطفال» إذا ما قورنت بما سوف يحدث هنا [في اسرائيل]. وطالب محتاي بالدخول الحتمي والعموري في المسيرة السياسية... حيث أن تركا العصب لدى عرب اسرائيل بدأ يعمل (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٢).

الجنون الاسرائيلي واحتمالات نشوب حرب

يقول عضو الكنيست عن حركة حقوق المواطن (راتس)، يوسي ساريد: لا شك في أن دولة اسرائيل تقيم لنفسها، في الأسابيع الأخيرة مكانة دولة مجنونة... فإذا كان من بين علامات الجنون الانفصال شبه الكامل عن الواقع، وعدم القدرة على فهم مغزى التصرفات وتقدير نتائجها - فإن المحانين هم هؤلاء الذين يجلسون في حكومتنا. وعلى سبيل المثال، فإن من يخصص ٤١ مليون شيكل للاستيطان لا يمكن أن يكون إنساناً عاقلاً وطبيعياً... ويرجع ساريد معجدة التاريخ الى لواء، الى صبيحة يوم الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو سنة ١٩١٤، عندما أطلق شخص واحد طلقة أو طلقتين مما أشعل نيران الحرب العالمية الأولى... ويقر أنه من أجل الحل الجذولي دون نشوب حرب، لا بد أن يطل مفعول الشحنة النافسة - أي القضية الفلسطينية. ويمكن عمل ذلك من خلال ثلاثة اجراءات:

أولاً: انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق [المحتلة] باستثناء قوات محدودة لتأمين محاور المرور الرئيسية، ووقف الاستيطان والعقوبات الجماعية وسف المنازل والطرود، والإفراج عن المعتقلين الاداريين...

ثانياً: البدء - في أقرب وقت - في محادثات، حول حكم ذاتي في المناطق، مع الزعامة الفلسطينية المحلية؛ وهي زعامة معروفة ولا داعي لاجراء انتخابات لتحديدتها، أي مع فيصل الحسيني، رضون أبو عياش، سري سبيه...

ثالثاً: فور تأسيس الحكم الذاتي، وفي ظل مناخ - أكثر هدوءاً - من الثقة المتبادلة، تدعو إسرائيل م.ت.ف لبدء مفاوضات حول الوضع النهائي للمناطق. وتكون إسرائيل مستعدة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانبها، اذا ما قبلت تلك الدولة قيوداً صارمة لجعلها دولة منزوعة السلاح على مدى سنوات.

ويقرر عضو الكنيست ساريد أن «هذا هو الحل. ولا حل غيره. ولكن السؤال: هل سيأتي هذا الحل قبل الحرب القادمة أم بعدها؟» ويقرر - أيضاً - أن الكارثة وراء الباب (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وحول الاحتمال ذاته بشأن نشوب حرب، يرسم الصحفي تسفي تيمور سيناريو حرب، كان يمكن أن يحدث عقب المذبحة في ريشون لتسيون، مشيراً الى أن الحرب العالمية الأولى نشبت في أعقاب مقتل ولي العهد النمساوي فرانز فرديناند نتيجة إطلاق أحد الطلبة النار عليه. ويقول: صحيح أنه كانت هناك أسباب أخرى للحرب؛ ولكن حدث القتل كان عود الثقب الذي أشعل نيران الحرب. ويضيف: لا داعي للذهاب بعيداً قبل ستة وسبعين عاماً، وكفي أن نعود الى سنة ١٩٨٢، عندما نشبت حرب لبنان عقب محاولة اغتيال سفير إسرائيل في لندن؛ وهو الاغتيال الذي كان مبرراً وذريعة لتحريك عجلات الحرب. ويشير تيمور الى مخاطر الوضع الحالي على إسرائيل من ناحية الحلقة المفرغة من الدماء واحتمالات نشوب حرب. ثم يقرر أنه لا مخرج سوى الحل السياسي، الذي ينبغي البدء فيه اعتباراً من الآن (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويقول حانون بارطوف: إن الجو مشبع بأبخرة قابلة للاشتعال. وإن أي مجنون أو محتل عقلياً يمكن أن يتسبب في نشوب حريق الحرب، مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى. وإن الجمرات المتوهجة يمكن أن تتحول الى حريق؛ وهذا الحريق لا يطفئه الا الحل السياسي... (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ردود فعل رسمية

أدان رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، المذبحة في ريشون لتسيون، وقال: إن مثل هذه الأعمال «المخبولة» تثير الاشمئزاز في قلب كل انسان، وفي الأمة كلها (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١). ورغم ذلك، انتقد هيرتسوغ القرار الخاص بعقد مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع في المناطق [المحتلة] عقب المذبحة، وقال: إنه لو حدث في إحدى دول العالم الثالث أو في الدول العربية ما حدث في إسرائيل، لما كان أحد قد دعا الى انعقاد مجلس الأمن. ورأى هيرتسوغ أن أعضاء مجلس الأمن خضعوا لضغوط سياسية من جانب الدول العربية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤). كما اتهم الأسرة الدولية بالعنصرية والتعامل على الشعب اليهودي؛ وهو الأمر الذي يتمثل - حسب وجهة نظره - في انعقاد مجلس الأمن الدولي ردأ على مقتل سبعة من العمال الفلسطينيين. وقال رئيس الدولة: إن أحداً لم يطالب بانعقاد مجلس الأمن، عندما وقع اعتداء على باص سياحي إسرائيلي في مصر، أو عندما تسبب عربي «مخبول» في انقلاب باص في طريق القدس، مما أسفر عن وفاة ستة عشر شخصاً واصابة كثيرين آخرين (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وادعى رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، أنه ليوم حزين ذلك اليوم الذي قتل فيه عرب أبرياء جاؤوا للعمل في إسرائيل. وقال: إن هذه الكارثة يمكن أن تذكي الكراهية، وتؤدي الى حدوث تصعيد بين إسرائيل والفلسطينيين (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١). ومن ناحية أخرى، ذكر رئيس الحكومة أنه، إذا قرر مجلس الأمن الدولي إيقاف مراقبين للاشراف على مجريات الأحداث في المناطق [المحتلة]، فلن تسمح إسرائيل بتنفيذ القرار (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥). وفي هذا الصدد، أعلن وزير الخارجية، موشيه أرنس، أنه «إذا تمت المصادقة - لا قدر الله - على إيقاف مراقبين الى الضفة الغربية وقطاع غزة، فلن تسمح إسرائيل بتنفيذ ذلك» (المصدر نفسه).

وعلى الصعيد البرلماني: ناقش الكنيست، يوم ١٩٩٠/٥/٢١، ثلاثة عشر اقتراحاً مدرجاً على جدول الأعمال، حول

القلق ينتاب الصقور أيضاً

هآرتس، ١٨/٥/١٩٩٠

يسرائيل هرتيل*

يحاول يتسحاق شامير تشكيل حكومة تضم أكثر من نصف أعضاء الكنيست، بينما يساور القلق معسكر اليسار: العلاقات مع الولايات المتحدة ستأخذ في التأزم، والانتفاضة قد تزيد وتتصاعد، وسيتم إقامة المزيد من المستوطنات، والاهتمام بالهجرة والاستيعاب سيكون فاشلاً مثلما كان، وهلم جرا. والحقيقة أنه ليس اليسار وحده الذي يساوره القلق، وإنما أيضاً قطاعات لا يستهان بها من اليمين. وحول المسائل ذاتها. وهناك - على سبيل المثال - أزمة الثقة مع الولايات المتحدة. فمشروع الانتخابات بين عرب يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، الذي قدمه يتسحاق شامير قبل عام إلى الإدارة الأميركية، دون أن تكون لديه النية لتنفيذه، هو الذي أدى - من غير شك - إلى هذه الأزمة. ومن غير الممكن أن نقول للرئيس بوش: «إذهب لتعلق الاتفاق في المتحف»، مثلما قال شامير للبروفيسور يوفال نثمان بعد أن خرق الاتفاق مع حركة هتحياء ومع الحراديم [المتدينين المتزمتين]. واتجه إلى تشكيل حكومة مع المعراخ والصقور، رغم أنهم متهمون (في أفضل الأحوال) برؤية غير سليمة للواقع، حذروا - قبل عام - من أن هذه «المبادرة» خطيرة، وتنطوي على مغامرة، وستؤدي إلى نتائج من بينها النتائج التالية:

إذا تم تنفيذ هذا المشروع، فإنه سيكون معبراً وممراً لإقامة دولة فلسطينية. وأحد السيناريوهات هو: بعد أن يتم انتخاب زعامة رسمية لعرب يهودا والسامرة وغزة، ومن خلال انتخابات ديمقراطية، فلن يستطيع أي شيء إيقاف تلك الزعامة عن إعلان قيام دولة، ستحظى فوراً باعتراف غالبية دول العالم. ويؤدي إسرائيل، التي بادرت باجراء الانتخابات، ستكون مكبلة، حتى أنها ستدعي بحق أن الزعامة المنتخبة قد عملت بما يتعارض والاتفاقات. وماذا ستفعل إسرائيل حينئذ؟ حتى الاتحاد السوفياتي، الذي يعتبر دولة عظمى، لا يستخدم قوة ملموسة ضد دول البلطيق التي تعلن استقلالها؛ كما أن استعراض القوة ليس من شأنه - في نهاية الأمر - الحيلولة دون تقدم تلك الدول في اتجاه الاستقلال.

أكثر صحة، أكثر واقعية وأقل خطراً

إذا لم يكن رئيس الحكومة قد اعتزم، منذ البداية، تنفيذ المشروع، وإذا لم يكن ذلك سوى مناورة أخرى على غرار «إما أن يموت الوحش وإما أن يموت الكلب»، فهذا الأمر ثبت أنه لا يعرف ذاته وقدرته، وأنه لا يفهم طبائع الإدارة الأميركية الجديدة. فجورج بوش ليس رونالد ريغان، وجيمس بيكر ليس جورج شولتس. كما أن الوضع على الأرض يختلف تماماً: لا يوجد وجه شبه بين وضع هاديء نسبياً كالذي كان سائداً حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ [أي قبل اندلاع الانتفاضة]، والوضع في أيار/مايو ١٩٨٩ موعد تقديم المشروع، بعد مرور قرابة العام ونصف العام على اندلاع الانتفاضة.

في أيار/مايو ١٩٨٩، ادعى كثيرون من اليمين السياسي أن من الأصح والأكثر واقعية والأقل خطراً أن نقول للأميركيين وللشركاء الاسرائيليين في الائتلاف: طالما أن العنف مستمر، فلا مجال لمسار سياسي ينطوي على إنجاز سياسي للانتفاضة.

* رئيس مجلس يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، ورئيس تحرير صحيفة «نيكوداه»

المذبحة. وقد وجه أعضاء الكنيسة من اليسار، وأعضاء الكنيسة العرب، اتهامات إلى اليمين المتطرف بأنه خلق الظروف لهذا العمل، بينما رفض أعضاء اليمين هذه الاتهامات (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

وفي مجمل النقاش الذي دار في الكنيسة، قال ممثل الحكومة، الوزير روني ميلو: إن المأساة أعطت ذريعة لبعض الذين يطلقون على أنفسهم لقب القيادة الوطنية، من بين سكان المناطق [المحتلة]، لمحاولة إذكاء البيران في تلك المناطق. وأعرب رئيس الكنيسة بالوكالة، عوفاديا عالي، عن تعازيه لأسر القتلى؛ وقال: إن حادث القتل هذا يستوجب الإدانة الكاملة، ومن صميم القلب. وقد نشأت عاصفة عندما منع عوفاديا عالي النائب العربي عبد الوهاب دراوشة من التحدث، بزعم أنه تأخر في اعتقال المصنعة، حيث قال له دراوشة: «أنت عنصري». وقال النائب حاييم أورو (ممام): من قال بأن الانتفاضة تخو، سرعان ما ثبت ريف كلامه. إنها تدخل الآن مرحلة جديدة فائقة القوة. وأشار النائب دادي تسوكير (راتس) إلى أن الانتفاضة تغير مسارها، حيث ارتفعنا درجة جديدة من الدماء والسيران وعمدة الدخان. وقال النائب هاتسم محاميد (حداش): عندما يوصف الفلسطينيون بأنهم «صراصير مسمومة» في زحاجة، فما هي قيمة حياتهم. لأن الضرر الذي يسبب إزعاجاً أو يؤدي ينبغي دهمه بالأقدام والقضاء عليه. وتناك النائمة غبولة كوهين على الضحايا، وباشتد حركات اليسار عدم إلهاب النفوس (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٢).

وفي إطار ردود الفعل البرلمانية، أعلن وزير الدفاع السابق، النائب يتسحاق رابين (المعراخ)، أنه لو لم تكن مسيرة السلام قد توقفت، لما كنا في الوضع الذي نعيشه الآن في المناطق [المحتلة] وفي الشرق الأوسط. وذكر أن المذبحة في ريشون لتسيون وقعت على خلفية التطورات في الساحة، وتوقف مسيرة السلام، والتطورات في العالم العربي (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤). وفي جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيسة، والتي حضرها رئيس الأركان والمفتش العام للشرطة، تعرض الجيش الإسرائيلي لهجوم من جانب اليسار، الذي أعرب عن اعتقاده بأن استخدام القوة من جانب الجيش لاحتفاء المظاهرات كان مبالغاً فيه وعشوائياً، ودون وازع أو كايح. وحذر أعضاء اليسار من خطورة أن يصبح الجيش ورقة التين للتغطية على العجز السياسي للحكومة. وفي المقابل، اتهم أعضاء اليمين الجيش بأنه لم يحلج القفارات الحربية في تعامله مع المستفزين، ولم يستخدم القوة المتاحة له (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

تعليقات إعلامية

أثارت الأحداث العنيفة في الأرض المحتلة، ودحول الانتفاضة الفلسطينية مرحلة جديدة، ردود فعل إعلامية، اتفقت في معظمها على استحالة استمرار الوضع الحالي في المناطق، وعدم قدرة إسرائيل على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة طيلة الوقت، ووجوب التوصل إلى حل سياسي.

يقول الأديب الإسرائيلي عاموس عوز: «سبق أن عرفنا أن الكراهية لا تولد إلا الكراهية، والجنون لا يولد إلا الجنون...» وألقى بالمسؤولية على عاتق اليمين المتطرف والحكومة الإسرائيلية؛ وطالب بالدحول فوراً في الحل الوحيد، الأوجد والحتمي، وهو الحل السياسي، للخروج من دائرة الدماء؛ وذلك من خلال: اعتراف مقابل اعتراف، سيادة مقابل سيادة، أمن مقابل أمن، وحسن جوار مقابل حسن جوار (يليعوت أحروروت، ١٩٩٠/٥/٢٧).

وفي حين طالب أبيعير حولان بدفع تعويضات لأسر القتلى، وبإصدار بيان فوري في هذا الشأن (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢١)، يرى موشيه زاك أن ياسر عرفات يمتطي الآن ظهر ذلك الاستفزاز الذي حدث في ريشون لتسيون، ليصل - من خلال جنيف - إلى تحقيق حلمه القديم بأن يكون مراقبون دوليون بمثابة رأس جسر لإقامة دولته (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥). ويشاركه الرأي زميله عوديد غرانوت، بل ويذهب أبعد منه، قائلاً: إن الراجح الوحيد، حتى الآن، من حوادث الأيام الأخيرة هو ياسر عرفات. فحدث القتل في ريشون لتسيون لم يجعل فقط الانتفاضة تحتل، من جديد، العناوين الرئيسية في الصحف

العالمية، وإنما مهد له الطريق — أيضاً — للمطالبة في قمة بغداد باستئناف الدعم المالي لـ م.ت.ف، من أجل مواصلة إذكاء نيران الانتفاضة (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويرى المعلق العسكري، رون بن — يشاي، أن «استمرار الأوضاع الحالية يمثل، على المدى البعيد، تهديداً لوجود إسرائيل. فهناك مساران يحدثان اليوم خارج حدود دولة إسرائيل: تبور ائتلاف من دول عربية مسلحة جيداً ولديها الدافع الكبير، من لناحية الشرقية لنا؛ واستعداد واشنطن للانتقال من التهديدات الى الأفعال في كل ما يتعلق بتقليص المعونة لإسرائيل». ويتساءل بن — يشاي: ما الذي يمكن أن تفعله إسرائيل لمنع الانتفاضة من تغذية هذين المسارين، اللذين يشكلان تهديداً لوجودها؟ ويجب: من الأفضل لو كان هناك طريق لنقضاء على الانتفاضة. ولكن، وفقاً لغالبية الخبراء، فإن هذا الهدف غير قابل للتحقيق... لأنه لا يمكن القضاء على الانتفاضة عسكرياً... فاستخدام القوة المفرطة لن يؤدي إلا الى هدوء مؤقت، حيث يمكن أن تشتعل الماطق من جديد؛ كما يمكن أن يؤدي ذلك الى عصيان مدني شامل من جانب السكان، أو الى عودة الفلسطينيين المحبطين في الشتات الى «الارهاب» ضد إسرائيل على الساحة الدولية. نهيث عن تأثير استخدام القوة على وحدة الشعب في إسرائيل، عندما يتضح لبعض القطاعات ما يفعله أبناؤهم في المناطق [المحتلة]... ويخلص بن — يشاي الى استنتاج مفاده أنه لا حل سوى الحل السياسي... ومن أجل إنهاء الانتفاضة سريعاً، لا بد من إيجاد مسار يتم فيه إشراك م.ت.ف بشكل ما. وإذا لم تتوصل حكومة إسرائيل الى ذلك من تلقاء ذاتها، فمن المحتمل جداً أن يقدم الأميركيون مبادرة ويجرون دولة إسرائيل من مؤخرة رأسها الى المسار السياسي... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وترى افتتاحية «هآرتس» (١٩٩٠/٥/٢٢) أن من الواجب على الحكومة الاسرائيلية — أية حكومة، بما في ذلك الحكومة التي يحاول شامير تشكيلها الآن — أن تفهم أن إسرائيل لا تستطيع المحافظة على سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا عن طريق استخدام القوة، وهو ما يؤدي الى فقدان البقية الباقية من التأييد والدعم من جانب الولايات المتحدة... ناهيك عن دول أوروبا، وأخيراً — وهذا هو الأهم — عن مصر... وسيترك العالم إسرائيل وحيدة ومعزولة، إذ لم تسع الى إنهاء الاحتلال... وفي هذا الصدد، يقول الصحفي فولص: لقد أد الاوان لتدرك الحكومة أنه بات من المستحيل على إسرائيل مواصلة الاحتفاظ بقوات الجيش الاسرائيلي في الماطق رغم أنف سكنها الفلسطينيين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

أما افتتاحية «عن همشمار» (١٩٩٠/٥/٢٩) فتؤكد أن الحكومة تدفن رأسها في الرمال، وتتشعل بتعزيز جهة الرفض الاسرائيلية... رغم عدم وجود خلاف ولا جدال على أن الجمود السياسي هو الذي يؤدي الى تفاقم الوضع، والانزلاق في منحدر العنف...

فهل تدرك ذلك الحكومة اليمينية المتطرفة، التي انتهى يتسحاق شامير من تشكيلها للتو؟ يبدو أن من غير الصعب الاجابة على هذا السؤال!

٢٠٢

مها يوسف اللواتي

* *

الولايات المتحدة - إسرائيل: توتر محكوم بالتحالف

في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأميركية، تنتظراً إيجابياً من إسرائيل، على مبادرة وزير خارجيتها، جيمس بيكر، بشأن خطته ذات النقاط الخمس، لبدء الحوار بين وفد فلسطيني وآخر إسرائيلي في القاهرة، تمهيداً للانتخابات في الأراضي المحتلة، سقطت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة يتسحاق شامير، بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠. وبذلك دخلت عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط في تలాخة الجمود، لفترة أخرى غير محددة، انتظاراً لتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة غير واضحة المعالم حتى كتابة هذا التقرير، وإن كان من المتوقع أن يسيطر عليها مجدداً الليكود بزعامة شامير، سواء كانت حكومة يمينية ضيقة القاعدة البرلمانية، أو كانت حكومة وحدة وطنية يشارك فيها المعارض من جديد.

وبينما الأمر كذلك، دخلت حكومة شامير الانتقالية لعبة شد الحبل مع الإدارة الأميركية في عدد من القضايا المتعلقة بأزمة المنطقة، في محاولة لاجبار إدارة بوش - بيكر على التراجع عن مواقفها المعلنة بشأن عملية التسوية في المنطقة، وكإشارة - أيضاً - إلى التوجهات الاسرائيلية المستقلة، بخصوص مسيرة السلام بكامنها في منطقة الشرق الأوسط. واتساقاً مع النوايا الاسرائيلية تلك، تم الاعلان بصورة شبه واضحة عن أن شامير لن يرد بالاجاب على مقترحات بيكر؛ وكذلك تم الاعلان عن اقامة مستويات جديدة، وبناء بعض الأحياء في القدس الشرقية، والسطو على مسمى فندق ماريون، التابع للكنيسة الأرثوذكسية في القدس؛ وفوق ذلك كله طلب قرض أميركي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لتمويل إستيعاب هجرة اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي.

سوء فهم

والمتمتع لتفاصيل الأمور، بين الإدارة الأميركية وإسرائيل، يكاد لا يحد مؤشرات واضحة على وجود خلافات، أو حتى أية ملامح للتباعد بين الموقعين الأمريكي والإسرائيلي، مثل تلك التي يخبر بعض الاسرائيليين من وجودها. وبدون حكومة شامير الانتقالية تريد استغلال الفترة الانتقالية الحالية في تحقيق إنجازات عدة على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، مستفيدة من المتغيرات الدولية والإقليمية، لتعزيز الدور الإسرائيلي كحارس للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، وتوسيع هامش القرار الإسرائيلي على صعيد الخيارات السياسية المطروحة لحل لأزمة في المنطقة.

أشار الصحفي موشيه زاك إلى أن الخلاف يعود إلى وهم لدى الإدارة الأميركية بأن الذي أسقط الحكومة الاسرائيلية في الكنيست (حزب العمل) بمكانه تشكيل حكومة جديدة، وأن الإدارة الأميركية «سوف تتمكن بواسطة الحكومة الجديدة من السير قدماً في عقد لقاء القاهرة، بين وفد فلسطيني وآخر إسرائيلي». ونقل زاك عن وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، أنه قال في إحدى المناسبات في مدينة دالاس الأميركية: إن الأغلبية في الكنيست «أعلنت موقفاً إيجابياً تجاه تقدم الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني». واستناداً إلى ذلك، أعرب الوزير الأمريكي عن أمله بأن «تشكل الحكومة الجديدة بالسرعة الممكنة، وتتخذ القرارات للتقدم في عملية الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين» (معارف، ١٩٩٠/٤/٢).

ويبدو أن الإدارة الأميركية يملكها الشعور بأن شامير يستخف بها، بسبب سياسة المراوغة والتأجيل، التي يتبعها في تعاطيه مع مبادرة بيكر لبدء حوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حسب ما قال الصحفي رامي طال في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (١٩٩٠/٣/١٩). وفي رأي طال أن سبب الخلافات، بين إسرائيل والإدارة الأميركية، يعود إلى النظريات الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية، وأن «تغيير رئيس الحكومة [الاسرائيلية] لن يوقف تبلورها وتجسيدها». كما يرى أن المكانة المميزة التي بنتها إسرائيل، منذ العام ١٩٦٧، مع الولايات المتحدة الأميركية، واعتبارها «ثروة استراتيجية» في

المنطقة، كانت تتعزز في ضوء الاستقطاب العالمي في ظروف الحرب الباردة بين الجبارين. ومع انهيار النظام العالمي، اختفى التهديد السوفياتي. وبالتالي، فإن إسرائيل التي بدت في نظر الأميركيين «كحصن معاد للسوفيات» تجد نفسها - الآن - في وضع «عربة الأحصنة» التي تلاشت فائدتها، بعد أن تمت صناعة السيارات الحديثة. «ولا يفهم من ذلك أن علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأميركية سوف تصل قريباً إلى الهاوية التي وصلت إليها في العام ١٩٥٦، عندما أصدر [الرئيس] أيزنهاور أمراً بانسحاب إسرائيل من سيناء، ونفذت إسرائيل الأمر كولد مطيع. فإسرائيل اليوم أقوى بكثير، وشبكة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية لن تتدهور بسرعة. لكن الأيام السعيدة لريغان وشولتز، حيث اعتبرت [إسرائيل] في حينه «ثروة لا بديل لها». ونفذت في الشرق الأوسط ما أرادت تنفيذه، من دون خشية الرد الأميركي... تلك الأيام تبدلت، ولن تعود بسرعة». ويعود التوتر الحالي في العلاقات إلى أن الإدارات الأميركية المتعاقبة - كما رأيت صحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٤/٢٠) - لم تشهد هذا الأسلوب الذي اتبعه معها رئيس الحكومة الإسرائيلية، وذلك بالرفض الواضح للرجعة الأميركية. فمكتب رئيس الحكومة لم يحاول - من جهته - تخفيف اللهجة التي تحدث بها رئيس الحكومة، في ما يتعلق بالرد على خطة بيكر؛ إذ أكد المكتب أن حكومة شامير سقطت نتيجة رفض شامير نفسه الرد إيجابياً على اقتراحات وزير الخارجية الأميركي.

وكانت الناطقة باسم الخارجية الأميركية، مارغريت تاتولر، ردت بلهجة مماثلة، حين قالت: «إن الولايات المتحدة الأميركية فعلت الكثير من أجل دفع المسيرة السياسية. وقد تحقق تقدم بارز، خصوصاً في موضوع استعداد الفلسطينيين من سكان المناطق [المحتلة] للدخول في حوار مع إسرائيل». وربطت الناطقة بين التقدم في مسار السلام وقيام حكومة في إسرائيل يكون بإمكانها الرد إيجابياً على اقتراحات بيكر. وأضافت: «(في رأينا أن تقدم المسيرة السياسية مرتبط الآن بأن تقوم في إسرائيل حكومة قادرة على إتخاذ قرارات، وتكون على استعداد للتقدم في اتجاه السلام)» (المصدر نفسه).

من الواضح - إذن - أن ما ينشده الإسرائيليون من الإدارة الأميركية هو التأكيد الكامل للخطوات والاجراءات الإسرائيلية على الصعد كافة، والاندماج الكامل مع السياسة الإسرائيلية في المنطقة. والبدل لذلك هو استخدام كل أدوات الضغط على الإدارة الأميركية، بحجة أن سياسة الإدارة تلك تلحق الضرر بالمصالح الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، قالت المصادر الإسرائيلية: إن الرئيس جورج بوش هو أقل رئيس أميركي خلال السنوات الأربعين الأخيرة يهتم بحاجات إسرائيل.

لكن بوش سيبقى في منصبه حتى العام ١٩٩٦. ونظراً لأن أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية يتركزون في الكونغرس الأميركي، فإن الاعتماد الإسرائيلي على الكونغرس سيبقى إلى فترة طويلة «للتصدي للتطورات السلبية تجاه إسرائيل في إدارة الولايات المتحدة. ولذلك، يطرح هنا سؤال: هل تستطيع إسرائيل أن تعتمد على تأييد الكونغرس، مهما تكن الخطوات التي تتبعها حكومتها؟» (أريشيل غيناي، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٤/٣).

والجواب على هذا السؤال يجده الصحفي غيناي في البند الثالث من قرار الكونغرس بشأن القدس، حيث دعا الأطراف المعنية بمسار السلام «للاستمرار في مساعيهم الهادفة إلى إجراء مفاوضات بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين... وهو القرار الذي حصل على أغلبية ٨٣ صوتاً من أصوات مجموع الأعضاء البالغ مائة عضو؛ وذلك بسبب هذه الصيغة» (المصدر نفسه).

ونقل الصحفي ذاته أقوالاً لأعضاء في الكونغرس، منذ العام ١٩٨٨، عندما لاحت في الأفق احتمالات قيام شامير بتشكيل حكومة تستند على تأييد اليمين المتطرف، وما سينتج عنها من معارضة لأية مفاوضات حقيقية. وقد أوضح المتحدثون في حينه أنه، في مثل هذه الحالة، سيكون صعباً عليهم أن يصادقوا في الكونغرس على أي مشروع قانون لصالح إسرائيل، وسوف تضعف قدرتهم على معارضة اجراءات غير ودية من الإدارة الأميركية (المصدر نفسه).

ويمثل الموقف من الاستيطان في الأراضي المحتلة إحدى صور الاحراج التي يسببها الإسرائيليون للإدارة الأميركية. فالموقف الأميركي المعارض للاستيطان منذ ١٩٦٧ لم يتغير؛ وهو موقف لا يلقى استجابة من جانب الإسرائيليين. ففي الزيارة الأخيرة، التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى واشنطن، في نيسان/ أبريل ١٩٨٩، أبلغه الرئيس بوش بوجوب عدم إقامة

مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. وحسب المصادر الأميركية، فإن شامير تعهد أمام الرئيس الأميركي بعدم إقامة مستوطنات جديدة (شمعون شيفر، يديعوت أحرونوت، ١٨/٥/١٩٩٠). ولكن، بعد يومين فقط من ذلك التعهد، أعلنت إسرائيل عن اعتزامها بناء مستوطنات جديدة. ورأى الصحفي شيفر أن جميع المحاولات لتقية الأجواء، بين الولايات المتحدة الأميركية ورئيس الحكومة الإسرائيلية فشلت. وذلك لأسباب، أهمها: أولاً - حسب شخصيات مقربة من شامير، فإن [رئيس الحكومة] لا يعترف أن يتعهد لأي طرف، بمن في ذلك رئيس الولايات المتحدة الأميركية، بالتوقف عن بناء مستوطنات في المناطق [المحتلة]. ثانياً - بالرغم من عدم اتخاذ قرارات شاملة بشأن الاستيطان في المناطق [المحتلة]، فالمعلومات عن النشاطات في هذا المجال الحساس تأخذ من تلقاء ذاتها مكاناً بارزاً في وسائل الاعلام العالمية. وثمة من يريد إذكاء (النار)، التي انتشرت في نسج العلاقات بين يوش وشامير» (المصدر نفسه).

ومن جهته، لاحظ وزير الخارجية الإسرائيلية، موشيه أرنس، أن أسباب التوتر في لعلاقات مع الادارة الأميركية تعود الى أن واشنطن لم تكن قادرة على استيعاب تسارع الأحداث الأخيرة في إسرائيل، والتي أثارت «المررة والاحباط». وذلك لأن كتلاً صغيرة تتحكم في مسار الأحداث، فضلاً عن انتقال عضو كنيسة من كتلة الى أخرى، وكذلك الأحداث عن الفارين. وأوضح أرنس أن طبيعة العلاقات القائمة مع الادارة الأميركية يحكمها منذ عهد ريعان مبدأ «اتفقنا على أن لا نتفق». وما يحدث الآن، حسب أرنس، أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية «لم تغير مواقفها التقليدية إزاء إسرائيل، فالدولتان تحتازان فترة من التوتر» (معاريف، ١١/٥/١٩٩٠). واتهم أرنس الولايات المتحدة الأميركية باتخاذ خطوة لا سابق لها؛ وهي موافقة مدونها على مسودة قرار في مجلس الأمن بشأن مصري بالسبة لاسرائيل، وهو الهجرة. وقد تم تسويق ذلك بين سفيرها في الأمم المتحدة، توماس بيكرينغ، وممثل اليمن الجنوبي، الدولة التي كانت - حتى وقت قريب - في قائمة الدول التي ترعى الارهاب الدولي» (المصدر نفسه).

ومن حابه، ذهب عضو الكنيسة ليمان شوفال (ليكود) بعيداً في اتهام واشنطن بأنها لا تساهم دائماً في خلق أحواء الثقة المطلوبة: ذلك أن «تصريحات يوش وبيكر بشأن القدس والاستيطان وما شابه ذلك، والاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة الأميركية وم.ت.ف، لم تزد فقط من التخوفات، حتى لدى أولئك الاسرائيليين المؤيدين لحلول وسط بعيدة المدى، أو تسببت - بشكل غير مباشر - في أزمة حكومية فحسب؛ وإنما قدمت - أيضاً - دحيرة للمتطرفين وسط (جبهة الرفض) الفلسطينية» (معاريف، ١٨/٤/١٩٩٠).

والواقع أنه، على الرغم مما تفوه به الاسرائيليون عن وجود توترات في العلاقات مع واشنطن، فإن هذه الادعاءات الاسرائيلية سرعان ما طوقت. إذ لم يتجاوز الغضب الأميركي على إسرائيل، بشأن السطو على فندق ماريوحنا في القدس، حدود فرض غرامة بقيمة ١,٨ مليون دولار، اقتطعت من مجموع لقرض البالغ أربعمئة مليون دولار، والمقدم للمساعدة في استيعاب المهاجرين الجدد. وتمثل قيمة العقوبة الملغ الذي دفعته وزارة الاسكان الاسرائيلية لتمويل صفقة شراء الصديق باسم الشركة البنمية الوهمية (يديعوت أحرونوت، ٢٠/٥/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، تبين لدى عرض موضوع الاستيطان في مجلس الأمن الدولي أن الموقف الأميركي الأولي كان تكتيكاً مؤقتاً سرعان ما تحول الى موقف داعم لاسرائيل من دون تردد. وحسب مصادر أميركية، فإن الأرومة في علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، على خلفية طرح موضوع الاستيطان على مجلس الأمن، كانت نتيجة «عدم تفهم إسرائيل». وسبوا عدم التفهم الى الطرح المشوه لمواقف الولايات المتحدة الأميركية من قبل ممثلي إسرائيل في الأمم المتحدة. وأضافت المصادر عينها أنه كان في نية الادارة الأميركية منذ البداية أن تستخدم حق الفيتو ضد الصيغة المتطرفة، التي أصر معدها على أن تتضمن «حق العودة» للاجئين ١٩٦٧، والتي قررت أن الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية يناقص معاهدة جنيف الرابعة، ووصفت الاستيطان في المناطق المحتلة بأنه غير قانوني (هآرتس، ١١/٥/١٩٩٠).

وادعت المصادر الأميركية أن دبلوماسيين وسياسيين إسرائيليين أخطأوا في تفسير النوايا الأميركية. وقد اكتشفوا ذلك فقط عندما وصلت المداولات في مجلس الأمن إلى نقطة حاسمة، بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠، ويبدو أن الإدارة الأميركية، وعلى ضوء التطورات السياسية الداخلية في إسرائيل، واحتمالات تشكيل حكومة يمينية ضيقة فيها لم ترغب حتى في تصعيد المجابهة الكلامية مع الحكومة الإسرائيلية، مع أن ذلك التصعيد سعت إليه أطراف ليكودية مقربة من شامير. واتساقاً مع هذا الموقف الأمريكي، ردت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية، مارغريت تاتولر، على أقوال نسبت إلى وزير الخارجية الإسرائيلي، مفادها أن العلاقات بين الدولتين وصلت إلى أدنى مستوى في تاريخها، ويسودها «التوتر». وفي ردها ذلك، نصحت تاتولر الصحفيين بأن يسألوا أرنس نفسه عما كان يقصده. وأضافت أن أرنس «يعرف سياستنا جيداً». وكررت الناطقة الموقف الأمريكي المؤيد لهجرة اليهود السوفيات بواسطة رحلات جوية مباشرة، ومعارضة كل جهد يبذل لأحباط الهجرة، قائلة: إن «علاقتنا الثنائية قوية جداً» وهي مثل كل صداقة قوية، توجد فيها خلافات في الرأي حول مواضيع معينة. ولكن يجب توضيح هذا بصورة مريحة للطرفين». وأوضحت الناطقة الأميركية أن الولايات المتحدة الأميركية تميز بين استيعاب المهاجرين في إسرائيل وبين «توجيههم إلى المناطق المحتلة. وإن حكومة إسرائيل تعرف جيداً رغبتنا في أن لا يحصل يهود الاتحاد السوفياتي على التشجيع للتوجه إلى المناطق [المحتلة]» (المصدر نفسه).

ولاء مزدوج

وفي حقيقة الأمر، تشكل الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية صمام الأمان الدائم لاحتداث التوازن المطلوب، بين توجهات الإدارة الأميركية وسياسة حكومة إسرائيل. فقد أدرك اليهود الأمريكيون منذ قضية بولارد خصوصاً، حيث أرسل — لأول مرة منذ العام ١٩٤٨ — يهودي أميركي إلى السجن، بسبب تهريبه السلاح إلى إسرائيل، أن ثمة حالات يحتمل أن «ينتج فيها تعارض بين اخلاصهم لإسرائيل وإخلاصهم للولايات المتحدة الأميركية» (يوفال أليستور، معاريف، ١٤/٥/١٩٩٠). وكذلك بالنسبة لموضوع «من هو اليهودي» حيث اعتبر معظم يهود أميركا أن إسرائيل تتدخل في مكانتهم داخل مجتمعاتهم. وفي هذا الإطار يرى بعض الإسرائيليون أنه لا يحق لليهود الولايات المتحدة الأميركية أن يكونوا انتقائيين في مسألة تدخلهم في شؤون إسرائيل. فإذا كانوا شركاء لها حسب ما يقوله هؤلاء، فيجب أن تكون الشراكة كاملة، «ونتوقع من يهود أميركا، ومن رؤسائهم، أن يشاركوا كل يهود إسرائيل، بالإضافة إلى نصف إسرائيل، الذي لن يكون ممثلاً في الحكومة المقبلة، في كل المواضيع التي هي محل خلاف. فإذا كان مصيرنا مرتبط بمصيرهم، فعلياً أن نكون حساسين لما يجري في خان يونس وكريات شمونة وتل — أبيب، وليس لما يجري فقط في حي النصارى في القدس القديمة» (المصدر نفسه).

ونقلت الصحفية داليا شاحوري في رسالة لها من واشنطن (عل همشمار، ٢٧/٤/١٩٩٠) الأحواء السائدة في أوساط يهود الولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً التنظيمات الأشد إخلاصاً لإسرائيل، ووصفتها بأنها مخيبة للآمال، نتيجة تصرفات حكومة شامير الانتقالية، ومشاركتها في تمويل عملية الاستيطان في حي النصارى في القدس القديمة. وعادت الصحفية بالذاكرة إلى الانتخابات الأخيرة لكنيست الثاني عشر، عندما استجاب شامير لطلب المتدينين بشأن تغيير قانون «من هو اليهودي»، حيث أصيب يهود الولايات المتحدة الأميركية بالذهول، لأن جزءاً كبيراً من صفوفهم لن يعتبر يهودياً، حسب قانون دولة إسرائيل. وقد مارسوا على شامير صعوبات قوية، من أجل عدم التنازل للمتدينين. وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة استجاب لمطالبهم، فإن قلقهم لم يتبدد، وتملكهم الشعور بأن عدم الحضور للمتدينين — شأن «من هو اليهودي» — هو مسألة مؤقتة.

وبعد أن انتهى الصراع حول قضية «من هو اليهودي»، تحول إلى مجال آخر، عندما بدأت الإدارة الأميركية بالحوار مع

م.ت.ف. ولعناد حكومة شامير في هذا الشأن، كان أن اضطرت الطائفة اليهودية الأميركية للاختيار بين الاخلاص لاسرائيل والاخلاص للولايات المتحدة الأميركية. وقد بدأ يهود الولايات المتحدة الأميركية «بالتحلي عن اسرائيل. كما قطعت الادارة الأميركية على نفسها عهداً بأن لا تتحدث عن ذلك، حتى لا تساعد شامير — على ما يبدو — في تشكيل الحكومة». وتشمل الانتقادات التي يوجهها يهود الولايات المتحدة الأميركية الى سياسة حكومة اسرائيل، عدداً كبيراً من المجالات، منها ما يتعلق بالسياسة الداخلية وأسلوب الحكم في اسرائيل، ومنها ما يتعلق بسياسة الحكومة الاسرائيلية إزاء بعض القضايا الحساسة المتعلقة بأزمة المنطقة. فمد حرب لبنان ١٩٨٢، سادت في الولايات المتحدة الأميركية آراء تقول: إن حكومة اسرائيل «تخلت عن طابعها الليبرالي. وهي تتحلى تدريجياً عن القيم الديمقراطية، وعن النبوءة التي ورثتها عن آباء الصهيونية» (شلومو شامير، هآرتس، ١٩٩٠/٥/٦).

وقد وفرت حكومة الوحدة الوطنية السابقة على يهود أميركا وزعامتهم كثيراً من المشاكل. إذ ساعدت الشراكة بين الحزبين الكبيرين رؤساء الطائفة اليهودية في المحافظة على حد أدنى من التفاهم، ومنع الانقسام داخل المؤسسة اليهودية الأميركية. وما يقلق زعماء اليهود — الآن — هو احتمال أن تقوم في اسرائيل حكومة يمينية ذات قاعدة صلبة. وحتى أولئك الذين يوصفون عادة بأنهم مؤيدون لليهود، يحشون من تشويش في العلاقات مع الادارة الأميركية. ويقول زعماء يهود في أميركا: إن الاحباط السائد في الادارة من سياسات اسرائيل، إزاء موضوع السلام، أخذ في الازدياد؛ وإن حكومة يمينية ضيقة القاعدة تعطي دفعة لشعور «التناقض تجاه اسرائيل، وهو ما كان مدموماً مؤخراً في مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين» (المصدر نفسه).

وباستثناء حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء اسرائيل، فإنه لا يوجد اتفاق عام بين اليهود الأمريكيين، بشأن تصرفات الحكومة الاسرائيلية إزاء المواضيع الأخرى، حسب ما قاله، ألفرد غوتشلك، من زعماء اليهود الأمريكيين. ويعارض غوتشلك نشاط الاستيطان في المدينة القديمة، خصوصاً وأن ذلك يلحق الضرر باسرائيل، الآن، بسبب صورتها الهائطة كثيراً. ورأى غوتشلك أن جيل كبار السن، الذي حمل رسالة الصهيونية على أكتافه، تلاشى «ولا تزال المؤسسات اليهودية تدار بواسطة أشخاص من جيل ٦٠ — ٧٠ عاماً، يملكون اتصالات وثيقة مع اسرائيل. فهم يعرفون أعضاء المؤسسة الاسرائيلية القدامى... ولا يوجد لأبناء جيل ٤٠ — ٤٥ عاماً أي ارتباط عاطفي كبير باسرائيل. ولا تملك هذه الدولة اليوم وسيطاً من الدرجة الأولى، مثل أبا إيسن أو عولده مائير، يمكنه أن يشرح موقفها الى الشعب الأميركي بشكل عام، والى اليهود بشكل خاص» (عاموس بن — فيرد، هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢). وأعطى غوتشلك مثالا على هبوط تأييد اسرائيل، يتمثل في دخل الجباية لاسرائيل. ففي مدينته، «ساهم هذا العام نحو مئتي شخص. في حين ساهم في السنوات السابقة حوالي خمسمائة شخص على الأقل. ولا يزال الجميع يؤيدون الجباية الموحدة، من أجل استيعاب يهود الاتحاد السوفياتي. ولكن لا يوجد دافع للترشح من أجل الحاجات العامة لاسرائيل» (المصدر نفسه). وأوضح غوتشلك أن الجباية الموحدة ترتبط ، هذه الأيام، بالسياسة الداخلية لاسرائيل. فمعظم المتبرعين لجباية هم من اليهود والاصلاحيين والمحافظين. ويقدم المتديون الدعم الى المدارس الدينية مباشرة، ويقدمون أقل من ذلك بكثير الى الجباية الموحدة. وقد فوجئ الجميع عندما تبين أن حاحاماً واحداً من بروكليس، يحظى بتأييد ٦٠ ألف مؤيد، لا يقوم فقط بتحديد الى أين توجه الأموال، وإنما يقرر أيضاً من يجب أن يشكل حكومة، في حين أن أكثر من مليون يهودي اصلاحي يتحملون معظم العبء المالي» (المصدر نفسه). وحسب تقديرات غوتشلك، فإن هذه التعابير السلبية سوف تنعكس على الكونغرس. صحيح أن الكونغرس يصمم أصدقاء لاسرائيل أكثر مما في الادارة الأميركية؛ لكن هناك شعوراً بالتحول في العلاقات في أوساط أعضاء مجلس النواب، الذين ينتخبون مرة كل سنتين. ولذلك، فإنهم أقرب كثيراً الى تطلعات الشعب والناخبين. وفي الوقت الذي يلاحظون فيه التحول في الرأي العام، فإنهم سوف يعبرون عن ذلك في خطاباتهم وتصريحاتهم... ويشعر مؤيدو اسرائيل بالاحباط. فالجيل القديم أصيب بالملل. والتعبان غير

متحمسين ولا يملكون الوسائل للاجابة على الانتقادات بشكل جيد... ويتنظر يهود أميركا أن يحدث شيء ما، يخرج إسرائيل من الوضع الذي لا يشير الى اتجاه ايرازرعامات تقوم بعرض لمسائل بصورة حيدة. وإذا استمرت الأمور كما هي عليه الآن، فتمتد خطر بأن تطور يهود الولايات المتحدة الأميركية مواقفهم؛ ويستثناء الاعراب عن التعاطف مع إسرائيل، فإنهم لن يفعلوا شيئاً آخر» (المصدر نفسه).

حكومة يمينية وأخطارها

والسؤال الذي يطرحه المراقبون، في سياق هذه التطورات هو، هل أن طريقة عمل الحكومة الانتقالية الحالية، بزعامة يتسحاق شامير، هي نفسها طريقة عمل الحكومة المقبلة، إذا ما نصح شامير في تشكيلها؟ وهل أن التوترات القائمة حالياً بين الادارة الأميركية وحكومة شامير هي في إطار تحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين الطرفين، قبل أن ترى حكومة كهذه النور؟ وكيف تنظر الادارة الأميركية والطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية الى حكومة يمينية ضيقة القاعدة بزعامة الليكود؟

في حقيقة الأمر، يجمع معظم أصحاب الرأي في إسرائيل على أن الادارة الأميركية، وكذلك المؤسسات الأميركية الأخرى، لا تشعر بالارتياح من احتمال قيام حكومة يمينية في إسرائيل. فإذا كان بالإمكان، حتى الآن، اصلاح بعض الخلل في علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً وأن الكونغرس هو بمثابة «خزان لا ينضب - تقريباً - من الود تجاه إسرائيل»؛ إلا أنه «إذا ما تشكلت حكومة يمينية في إسرائيل... حكومة استيطان مع زئيفي، غيتولا، وزفاثيل ويكون أرئيل شارون فيها ركناً أساسياً، وسيكون شامير (يا للسخرية) الرمز اليساري فيها، فعندها سيتعزز الشعور في واشنطن بأن من غير الممكن، في الوضع القائم، التعاطي مع إسرائيل. فالادارة الأميركية تشبه الديسم البدين والثقيل، الذي يرد ببطء، ويتحرك بخمول. ولكن عندما يقرر التوجه، فمن الصعب جداً إحتجازه؛ وبشر الاتجاه المتبلور، الآن، بوضع شيء تجاه إسرائيل» (رامي طال، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٠).

وفي الاطارداته، كتب الصحفي يوثيل ماركوس أن الادارة الأميركية تستعد لاحتمال تشكيل حكومة ضيقة برئاسة شامير؛ «وليس سراً - أيضاً - أنه من دون غيتولا كوهين ورجب عام زئيفي، في حكومة يكون فيها وزراء الاشتراطات في مناصب أساسية، ستكون هناك درجة معينة من عدم الثقة تجاه شامير. فالرئيس جورج بوش لا يخفي عدم ثقته بشامير، حيث ينتابه الشعور بأنه ضلله» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٤). ورأى الصحفي ذاته أن الادارة الأميركية على قناعة بأن شامير لن يقول نعم لبيكر، لأنه لو أراد ذلك، لفعله من خلال الحكومة الانتقالية. ويعتقد الأميركيون أنه لو قامت حكومة ضيقة، فليس ثمة أمل بأن ترد بالإيجاب على بيكر.

ونظراً لأن الادارة الأميركية تدرك الظروف الداخلية في إسرائيل، فقد طلبت تجميد استمرار الاتصالات، من أجل دفع مبادرة السلام الى الأمام، حتى تنتهي مهمة تشكيل الحكومة، حسب ما قاله الصحفي عكيفا إدار في «هآرتس» (١٩٩٠/٥/٢١). وحسب معومات وصلت من واشنطن، وأستند إليها إدار، فإن وزير الخارجية الأمريكي «لن يترك شامير وشأنه إزاء مبادرة السلام، عندما يتمكن الأخير من تشكيل الحكومة. وستند أسلوب بيكر على تقويم يقول: إن الانتقاد لمتزايد تجاه إسرائيل في الكونغرس، ولدى الطائفة اليهودية، وفي وسائل الاعلام، سوف يستخدم كخلفية مريحة لزيادة الضغط على حكومة إسرائيل. للدء في مفاوضات مع الفلسطينيين. وكذلك تعهدت الدول الأكثر أهمية في أوروبا بأن تقدم تأييدها لاتباع سياسات أقصى اتجاه إسرائيل. وقد أوضحت أنها لن تردد في فرض عقوبات عليها» (المصدر نفسه).

والنتيجة التي وصلت إليها واشنطن، من التطورات السياسية في إسرائيل، أن شامير هو القادر على تشكيل الحكومة الجديدة. وفي هذا السياق، قال موظف أميركي بارز: إنه لن يفاحاً - في حال قيام حكومة ضيقة في إسرائيل برئاسة شامير - إذا

اتخذت قراراً بالذهاب الى القاهرة للتفاوض مع وفد فلسطيني. وعندما سئل كيف؟ قال الموظف الأميركي: إن شامير لن تواجه مشكلة كيف يشكل وفداً اسرائيلياً، فهو لا يعيش في ظل شعور بأن بيرس وأنصاره يفرضون عليه حصاراً. وإذا ما نجحنا، نحن، في أن نشرح للفلسطينيين أنه من الأفضل لهم البدء بمسار مع حكومة يمينية، بدلاً من العيش في الأوهام وفقدان الأمل، فربما نصل عدد ذلك، مع شامير، أيضاً، الى القاهرة» (شمعون شيفر، يديعوت آحرونوت، ١٨/٥/١٩٩٠).

أما الصحفي عوزي بنيمان، فقد وجه الاتهام الى بيكر بتسببه في انهيار الحكومة الاسرائيلية، وأنه هو الذي تسبب، أيضاً، في أن تسيطر في اسرائيل حكومة أكثر يمينية من سابقتها. فإذا ما نجح شامير في تشكيل حكومة صيقة، فإن سياستها ستكون - بالتأكيد - أكثر تطرفاً من سابقتها. وإذا ما قامت حكومة وحدة وطنية من جديد، فالواضح منذ الآن أنها سوف تستند الى تجاهل أسئلة بيكر... وإذا ما تشكلت حكومة وحدة وطنية، فإنها لن تكون أيضاً قادرة على اتباع السياسات التي أدت الى حل حكومة الوحدة السابقة» (هآرتس، ٢١/٥/١٩٩٠). وتوقع الكاتب نفسه أن حكومة معراحية، برئاسة بيرس أو رابين، سوف تكون توحهااتها أكثر يمينية من السابق. «وعلى بيكر أن يعرف أنه، على خلفية صغواته وأسئلته، يحتمل أن تدعم مثل هذه التطورات معسكر اليمين في الكنيست المقبل. فوزير الخارجية [الأميركي]، الذي أراد تشجيع القيادة الاسرائيلية على التحرك قليلاً في اتجاه اليسار، لسان حاله يقول: خطوة صغيرة ليسار تؤدي الى خطوة كبيرة في اتجاه اليمين» (المصدر نفسه).

ورداً على سؤال: كيف تنظر الادارة الأميركية الى حكومة يمينية ذات قاعدة ضيقة برئاسة شامير، قال الصحفي شلومو شامير (هآرتس، ٦/٥/١٩٩٠): إن التقييمات السائدة لدى رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية غير متجانسة. فبعضهم يعتقد أن الادارة سوف تبارك مثل هذه الحكومة، على أمل أن تسقط أو أن تضطر لتوسيع قاعدتها. ويعتقد آخرون أن التقييم السابق مبالغ فيه؛ فشامير «لم ولن يكون حنرالا صينياً»، حسب ما قاله رئيس إحدى المنظمات اليهودية الكبرى. وهو «سيأخذ في الاعتبار الرأي العام الأميركي، ووجهة نظر القيادة اليهودية... فالادارة سوف تحدد علاقاتها مع حكومة ضيقة بما يتلاءم والسياسة التي تقرها وتجسدها، وليس حسب شخصية شامير».

ونقل الصحفي شامير عن روبرت ليفتون، وهو أحد زعماء الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية قوله: إن السؤال ليس حول ماهية الحكومة القادمة في اسرائيل، سواء كانت يمينية أم يسارية، وإنما ما هو النهج الذي سوف تتبعه الحكومة المقبلة؟ فالنهج الذي تتبعه الحكومة، اليوم، يظهر تقوفاً. وإذا ما استمرت على ما هي عليه، «فإن أي ضغط من حانسا على الادارة لن يفيد في شيء». ويجب على الحكومة التي سوف تقام في اسرائيل، أصاف ليفتون، أن تذكر مسؤوليتها المستقلة. وهذا يلزمها «بإظهار المرونة والتعاون مع الادارة» (المصدر نفسه).

وخلص الصحفي شامير الى نتيجة مفادها أن معظم رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية يفضلون حكومة وحدة وطنية، لأن حكومة تستند على صوت أو صوتين، «لا تستطيع أن تتخذ قرارات سياسية حاسمة؛ وأن الادارة ويهود أميركي لا يمكنهم التسليم مع مثل هذا الوضع».

علاقات وطنية

والسؤال الهام هنا هو: كيف ستكون شبكة لعلاقات بين اسرائيل والادارة الأميركية، في المدى المنظور، على الرغم من كل الظروف والعقبات، التي يمكن أن تواجه تلك العلاقات؟

في حقيقة الأمر، تتباين آراء الاسرائيليين حول هذا الموضوع. فبعضهم أن صرراً سيلحق اسرائيل نتيجة الخلافات مع الادارة الأميركية، ويتمثل ذلك بتحفيض حجم المعونات الاقتصادية والعسكرية، يرى آخرون أنه لن يضراً تبدل جوهري في العلاقات المتبادلة، وأن الدعم الأميركي لاسرائيل سيبقى ثابتاً.

وبالنسبة للرأي الأول، رأى طاقم من الباحثين، من معهد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية، أن الاستمرار في جمود المسيرة السلمية سيؤدي إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. إلى درجة «فرض قيود من جانب الولايات المتحدة لأميركية على المساعدة العسكرية المقدمة لإسرائيل. وقد يصل الأمر إلى درجة اتخاذ قرار من قبل الإدارة الأميركية بالتحلي عن دورها في النزاع العربي - الإسرائيلي. مع كل ما يتركه ذلك من انعكاسات على العلاقات بين الدولتين».

وقال تقرير طاقم الباحثين: إنه «على الرغم من التغييرات الكبيرة في أوروبا الشرقية، فالمصالح الأميركية في الشرق الأوسط بقيت على حالها... وإن وجود السلاح غير التقليدي يثير خوفاً من حرب إقليمية، تترك انعكاساتها على المستوى الاستراتيجي. ولذلك، فإن الولايات المتحدة الأميركية معنية بإحلال الهدوء في المنطقة».

وحول مسيرة السلام في المنطقة، أوضح الباحثون أن «ثمة مصلحة أميركية في تشجيع مسيرة السلام، أكثر من مجرد عقد لقاء وزراء خارجية الدول الثلاث في القاهرة. وشك كبيراً في أن يكون لدى إسرائيل ومؤيديها قدرة على منع خطوات أميركية في هذا الاتجاه». ولاحظ الطاقم وجود تيار أميركي، ينادي بأن تمكن واشنطن دول المنطقة من حل مشاكلها بنفسها، وذلك يعني التقليل من مكانة إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأميركية. ولا يعتقد الباحثون في معهد ديفيس أن الولايات المتحدة الأميركية ستلجأ للتدخل في السياسة الإسرائيلية، لكنهم متأكدون من أن الأميركيين لن يترددوا في التصريح علناً بعدم الرضى إزاء كل جانب من جوانب الخلاف بين الدولتين؛ وفي إطار ذلك، يجب رؤية التصريحات الأخيرة بشأن بناء أحياء جديدة في القدس الشرقية، أو بشأن الاستيطان في الضفة الغربية، وهي تصريحات موجهة ومقصودة، وقد عبرت عن السياسة الأميركية الحالية تجاه إسرائيل. وسيكون لهذه التصريحات تأثير تراكمي على الرأي العام في الولايات المتحدة الأميركية. «وإذا لم يطرأ تغيير هام في مواقف إسرائيل، فثمة خطر بالنسبة للسياسة التي سوف تتبناها [واشنطن] تجاهها».

وأشار الباحثون من معهد ديفيس إلى أن هذه المسارات تجري على خلفية التدهور المستمر لقوة اللوبي اليهودي والإسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية. ووجدوا أن تأثير اليهود في السياسة المحلية، وفي النقابات المهنية، قد انخفض، وكذلك في وسائل الاعلام، التي أصبحت لا تعبر عن تعاطف خاص مع إسرائيل.

واتفق الباحثون على أنه، بالرغم من غياب التناغم التام، بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. «لم تحدث فجوة كبيرة إلى هذا الحد بين الطرفين، كما هو الأمر الآن... وإذا ما افترضت إسرائيل أن هي وسعها ألا تعير اهتماماً لمطالبات ومصالح الولايات المتحدة الأميركية، فإنها ستفقد المزيد من التأييد الأميركي؛ فالولايات المتحدة الأميركية لن تتخلى عن إسرائيل بصورة كبيرة عند اندلاع حرب، لكن إسرائيل سوف تضطر - في مقابل المساعدة الأميركية - إلى دفع ثمن أكثر ارتفاعاً مما ترفض اليوم أن تدفعه» (يورام ليفي، دافار، ١٩٩٠/٥/٢٤).

ومن الجهة الأخرى، ثمة في إسرائيل من يرى عكس المسار السابق، وأنه مهما تكن ضيعة الحكومة القادمة، فلا يتوقع أن يحدث ضغط أميركي على إسرائيل، حسب ما كتبه الصحفي رامي طال في «يديعوت أحرونوت» (١٩٩٠/٥/٤). وقد أضاف طال هذا أن من يخشى أو يأمل أن يؤدي رد سلبى على اقتراحات بيكر إلى «تحفيض المساعدة الأميركية لإسرائيل، وإلى أن تصوت أميركا ضد إسرائيل في المنظمات الدولية. وتعرض عنها عقوبات أخرى. فهو خاطيء». وفي رأي الكاتب أن شامير لن يذهب بعيداً في تحدي الأميركيين، بل إنه يعرف الحدود التي يمكن تجاوزها مع الإدارة الأميركية، وتلك التي لا يمكنه الاقتراب منها، وخصوصاً بالنسبة لتكثيف الاستيطان، وتعيين أرئيل شارون وزيراً للدفاع. «فالنسبة لزيادة الاستيطان، فإنه - من وجهة نظر الأميركيين - من الصعب الاعتقاد بأن شامير يتجرأ على فعل ذلك. فقد ظهر شامير حتى الآن سياسياً حذراً وكثير التردد. وهو بالتأكيد ليس على استعداد للقفز بإرادته، داخل مياه عميقة، في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة

الأميركية... وفي حكومة يمينية صيقة القاعدة، من المؤكد - تقريباً - أن شامير، لمدعوم بالليكود والأحرار الدينية، سينذل جهوده للامتناع عن السير في مسار المواجهة مع الأميركيين» (المصدر نفسه).

والمواجهة بين الادارة الأميركية وإسرائيل لن تحدث - حسب ما قاله الصحفي طال - حتى لو رد شامير بـ «لا» على بيكر، وخصوصاً لأن الادارة الأميركية عبر مهتمة بتمثل هذه المواجهة. ولكن سوف يكون من المستبعد «منع التناهد والجمود في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، على المدى المديد». وتوقع طال أن يستمر نظام العلاقات القائم بين الدولتين سائداً، ولكن من دون «الروح العالية» التي اتسمت بها تلك العلاقات سابقاً. وكذلك لن يعود الشعور العميق المتبادل بالصدقة (المصدر نفسه).

ومن جهته، كتب الصحفي زئيف شيف مقالا تحليلياً في «هآرتس» (١٨/٥/١٩٩٠)، أكد فيه استمرار لتعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، في كل المجالات، وخصوصاً في مجال التعاون الاستراتيجي بين الدولتين. وأبرز مثال على ذلك، كل اللقاء نصف السنوي الذي عقد مؤخراً وأنهى بجراح، حيث وصف الطرفان تلك المباحثات بأنها ناجحة، وخرجت إسرائيل منه رابحة أكثر من أي لقاء سابق. كذلك أصابت واشنطن مبالغ مغيرة الى المساعدة الأمنية لإسرائيل. وشبه شيف التوترات التي تعترض العلاقة الأميركية - الإسرائيلية بـ «الطفل المدلل، الذي يتلقى صفقة من والده تائباً على خطأ ارتكبه، ولكن سرعان ما تطوقه الأم بذراعيها وتطعم القبلا على خده، وتقدم له الحلوى، من دون أن توجه له ملاحظة بشأن الخطأ الذي سببه».

وأكد شيف في تحليله أنه، على الرغم من الانتقادات العديدة التي يوجهها الأميركيون لإسرائيل، فإن مساعداتهم اليها تستمر من وراء الكواليس، بل إنها تتحسن أيضاً. ومع أن الفكرة التي تبنتها مجموعة الموظفين البارزين في وزارة الخارجية، برئاسة دينيس روس، قد فشلت (وكانت قد دعت الى الاعتماد على رئيس الحكومة الاسرائيلي شامير، وعلى خطته لمسار السلام) فإن السياسات الحالية ل واشنطن تقول: «إيه يجب الامتناع عن المس بالقضايا الأمنية الواضحة لإسرائيل، والتي من المحتمل أن تقوض توازن القوى السائد في المنطقة. فثمة تقويم في البنتاعون، مفاده أنه تتطور في منطقة الشرق الأوسط أخطار جديدة، وخصوصاً في مجال السلاح غير التقليدي. وتدعو المصلحة الأميركية الى المحافظة على المستوى العسكري لإسرائيل كما هو عليه اليوم؛ أي المحافظة على الفجوة العسكرية النوعية لمصلحتها، وتمكينها من الاستعداد لمواجهة الأخطار الجديدة» (المصدر نفسه).

ويشأن تحفيص المساعدات المقدمة لإسرائيل، لاحظ شيف أن التخفيضات لا تمس المجال العسكري، لأن واشنطن تخشى - إذا ما أعلنت عن تخفيضات للمساعدات العسكرية المقترحة لإسرائيل - من حتمال أن يظن العرب أن الولايات المتحدة الأميركية سحبت المظلة الدفاعية عن إسرائيل. وستكون هذه بمثابة دعوة لمصر، لكي تتحلل عن تساويات السلام؛ ويحتمل أن تستنتج دول عربية أخرى أنه يمكن المحدث - مرة أخرى - عن حل عسكري للزعم مع إسرائيل، دون خشية من الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية. «فاشنطن تسير - إذن - على حبل دقيق في علاقاتها مع إسرائيل، التي تزيد من حدة مواقفها وتصرفاتها المتطرفة. وليس معنى ذلك أن سياسة «الرسائل المزدوجة» سوف تستمر في كل الأوضاع. وإذا ما تشكلت حكومة يمينية صيقة في إسرائيل، فإن واشنطن ستجري - بالتأكيد - تقييماً جديداً حول كيفية التصرف، وكيفية الرد على تصرفات مثل تلك الحكومة. ويحتمل جداً أنها سوف تسلم مع خطوات تمل عنها حكومة يمينية ضد مبادرة السلام التي طرحها شامير ذاته. وفي حالة كهذه، من غير المشكوك فيه أن تلجأ واشنطن الى خطوات عملية ضد إسرائيل، وتوجيه اتهامات صريحة، ورفع درجة الاتصالات مع الفلسطينيين».

«وتميل واشنطن للانتظار حتى ينضج الوضع بصورة أفضل، وسوف تتعرض إسرائيل - خلال ذلك - الى ضغوط من المجموعة الأوروبية في الوقت الذي تكون فيه واشنطن تعالج مسائل أكثر اشتعالاً. ومقابل ذلك، فإن الولايات المتحدة

الأميركية سوف ترد، من دون شك، على أي استفزاز إسرائيلي، سواء كان ذلك ضد خطوات تبادر إليها حكومة إسرائيل، أو ضد خطوات من قبل المستوطنين. ويتضمن مفهوم الاستفزاز عدة قضايا، مثل الاستيطان في حي النصارى في القدس القديمة، أو موجة من بناء مستوطنات جديدة، أو قمع وحشي للانتفاضة».

«إن تغييراً في السياسات لا يتم بين عشية وضحاها. ولذلك، لا يتوقع أن يجري تغيير حاد وفجائي في نظرة الولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل، في حال صعود حكومة يمينية متطرفة إلى السلطة، حتى لو تسلم فيها أريئيل شارون حقيبة الدفاع. فسوف يسبق ذلك تعمق في الانقسام النفسي بين الرأي العام الأمريكي وإسرائيل. ويمكن تشبيه الولايات المتحدة الأميركية كحاملة طائرات ضخمة، تتلقى تعليمات بتغيير خط سيرها. ويجب أن يمر وقت كاف منذ لحظة إصدار الأمر، لكي تبدأ السفينة في تغيير اتجاهها. وعندما يتم تغيير الاتجاه، فمن الصعب إعادتها إلى مسارها السابق» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن



هنا يوسف (الربيعي)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع أرشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

• الولايات المتحدة

هوة أخذة في الاتساع

دافار، ٢٧/٥/١٩٩٠

بورام بيرى

منذ سنوات عديدة جداً والحمام يحذرون من أن السياسة الخاطئة لحكومة إسرائيل ستؤدي إلى حدوث هوة في العلاقات مع الولايات المتحدة، لدرجة أن هذه التحذيرات فقدت تأثيرها. والآن، حيث تحدث هذه الهوة، فإن أحداً لا يفعل لذلك. ولقد أخطأ الحمام أيضاً — عندما أشاروا في تقديراتهم إلى أن سياسة الولايات المتحدة سوف تتأثر كثيراً باعتبارات ومبررات أخلاقية، بسبب سياستنا تجاه الفلسطينيين. وهذا، أيضاً، غير صحيح. فالهوة الأخذة في الاتساع في علاقتنا مع حليفتنا الكبرى تنبع من أسباب أخرى، فيما يلي خمسة منها:

• من يقلق راحة الجيران؟

التعاون بين الدولتين العظميين يتمثل في أمور من بينها الرغبة في تهدئة بؤر الاشتعال في العالم. وذلك يشمل الشرق الأوسط أيضاً. وإسرائيل بالذات هي التي تشكل عائقاً أمام ذلك. وحتى إذا استمرت مسيرة السلام لسنوات غير قليلة، فإن وجود المسيرة ذاتها يخلق نوعاً من الهدوء. وبدلاً من ذلك، فإن إسرائيل لا تحول — فقط — دون وجود هذه المسيرة، وإنما تخلق — أيضاً — جلبة كبيرة من خلال القيام بعمليات مقصودة. والاستيلاء على الفندق في الحي المسيحي [في القدس]، أو تكثيف التواجد في نابلس هما مجرد مثالين على ذلك.

• على من يمكن الاعتماد؟

عندما تولى شولتز منصب وزير الخارجية، فإنه كان صديقاً للعرب. ومع مرور الوقت أصبح صديقاً حميماً لنا. والأمر الذي أدى إلى هذا التغيير، أساساً، هو فقدان الثقة في أصدقائه القدامى. وفي المقابل، بدت له إسرائيل موثوقة ويعتمد عليها. وفي السنوات الأخيرة، حدث شيء نقيض. فترئيس الولايات المتحدة لا يثق في رئيس حكومة إسرائيل. وهو في هذا الصدد لا يختلف عن رؤساء حزب أغودات إسرائيل أو الليبراليين عدنا، كما لا يختلف عن كثير من الأشخاص الذين أبرموا صفقات مع شامير. ولا يتعامل وزير الخارجية الأميركي مع نظيره الإسرائيلي على أن من الممكن الاعتماد على مصداقيته (تلقيت معلومات موثوقة في هذا الصدد من مصدر داخلي رفيع المستوى في الخارجية الأميركية). وكيف يمكن إقامة علاقات تحالف مع من لا توجد ثقة فيه؟

✱ عدو صديقي

في المعادلة الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، ومنذ سنوات، كان الاتحاد السوفياتي معنياً بالتوتر، بينما كانت الولايات المتحدة معنية بالاستقرار. وكانت اسرائيل، وكذلك الأردن ومصر في آخر عهد السادات، محوراً لمثل هذا الاستقرار. ولذلك، وعلى سبيل المثال، حلت اسرائيل دون محاولة اسقاط الملك حسين، عندما أرسل رئيس سوريا - الأسد - دباباته الى ما وراء حدوده الجنوبية في سنة ١٩٧١.

إن محور الاستقرار اسرائيل - الأردن يتقوض، عقب التحول الدرامي في السياسة التقليدية لاسرائيل. والمقصود الرأي القائل بأن «الأردن هي فلسطين»، والذي يتبناه شامير وشارون. وينتاب القلق حسين - ومعه الحق في ذلك - من جراء هذه السياسة. ولذلك كان في حاجة الى حليف في صورة العراق. وفي الأسابيع الأخيرة، أضيء في عمان ضوء أحمر حقيقي. بدأ ذلك باطلاق النيران على يحت الملك في خليج العقبة، واستمر مع العنوان الرئيسي لصحيفة «هآرتس» في الأسبوع الماضي. والتفسير الذي صدر في الأردن، لنبا تقوض استقرار حكم الملك حسين، كان يتمثل في أن ذلك تسريب متعمد من جانب حكومة اسرائيل، يهدف الى تشجيع هذا التقوض.

وفصلاً عن الرغبة التقليدية لدى الولايات المتحدة في المحافظة على استقرار المملكة في الأردن، هناك أيضاً صداقة شخصية بين الرئيس بوش والملك حسين. واسرائيل، التي ينظر اليها - الآن - على أنها تعترم المساس بالملك، تصبح عدواً لصديقي.

✱ دمي خطيرة

في الآونة الأخيرة، طرأت عدة تطورات، أدت الى حدوث تغيير في سياسة الولايات المتحدة في مسألة الأسلحة غير التقليدية: توسع انتشار أسلحة غير تقليدية، فضلاً عن أسلحة نووية؛ وتحسن القدرة الباليستية؛ وحدثت تغيير في توازن الرعب النووي في المنطقة. وأنا لا أسهب في هذه الأمور، لأن أكون بنكس* يتناولها في هذه الصفحة من الصحيفة ذاتها. والنتيجة أن الولايات المتحدة تنتهج - الآن - سياسة جديدة، وتريد التوصل الى تفاهات، والى الاقلال من الظهور في هذا الشأن في المنطقة. وتواجه اسرائيل هذا الاتجاه. صحيح أنه في الماضي - أيضاً - لم يكن هناك تنسيق كامل بين اسرائيل والولايات المتحدة في هذا المجال. ولكن تغيير السياسة في واشنطن يخلق - الآن - توتراً أكثر من أي مرة سابقة، حيث يتجه مسار التطور الى مزيد من التفاقم.

✱ أيديولوجيا في مواجهة اتجاه أمني

إن ادارة بوش - بيكر تختلف كثيراً عن الادارة السابقة لها، ادارة ريغان - شولتز. فالادارة الأخيرة كانت لها وجهة نظر أيديولوجية، بينما الطاقم الحالي يعتبر طاقماً عملياً وبعيداً عن الأيديولوجيا. إنه طاقم ذو طابع أمني، يتحرك انطلاقاً من اعتبارات براغماتية. ولقد كان في مقدور اسرائيل الاستفادة من هذا الاتجاه الأمني، لو أنها كانت قد عرفت كيف تشنف مسامع هذا الطابع بالمعروفة الملائمة. فلو أنها قدمت سياسة متشددة، تقوم على اعتبارات براغماتية وأمنية، لكانت قد وجدت مسارات الى مسامعهم. ولكن، ما هي النعمة التي تصدر عن القلمس؟

إن حكومة شامير ينظر اليها - وهذا صحيح - على أنها تتحرك انطلاقاً من اعتبارات أيديولوجية، من وجهة نظر دينية، بل وأصولية. وهذا أسلوب غريب على واضعي السياسة في واشنطن، وهم يشعرون بقدر كبير من عدم الراحة مع هذا الأسلوب. وإن تحسن لوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة، وهبوط قوة العالم العربي بالنظر الى تقوض الامبراطورية السوفياتية، كان من

الممكن لهما السماح باجراء حوار أمني ناجح بين القدس وواشنطن. ولكننا - بدلا من ذلك - نلوح بكتب التوراة، متسببين في إحداث إرباك للاستراتيجيين الهادئين في واشنطن.

وليست الاعتبارات الأخلاقية من جهة، ولا اتجاهات مقبلة لمعاداة السامية من جهة أخرى، هي التي تؤدي الى حدوث تغيير في السياسة الأميركية تجاه اسرائيل. فهذا التغيير ينبع - في الأساس - من سياسة معيبة من جانب حكومة اسرائيل، وبصورة أساسية من عدم قدرة الأشخاص القائمين عليها على التصدي الفكري للتحدي السياسي المائل أمام اسرائيل في مطلع التسعينيات. ولو كان المقصود شركة تجارية، لكانوا ألقوا - منذ فترة - بالمدير العام خارج الشركة، ولكننا أوفدوا أعضاء مجلس الادارة في إجازة طويلة. ولكن، منذ متى تصرفت اسرائيل على أنها شركة تجارية؟



● الاتحاد السوفياتي

اللعب بالنار

عكيفا إدار

هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠

الانتصار على الدب الروسي يطوي على شيء ما رمزي. فالأنهزاميون من بين أفراد الشعب لا يستطيعون التخلص من إحساس على عرار ما يحدث في كرة القدم، بأن السوفيات «يسمحون لهم بالانتصار»، لكي يحققوا بأساليب الغلاسنوست ما لم يستطيعوا تحقيقه بوسائل ستالينية. إلا أنهم فشلوا في حل شيفرة تصرف يتسحاق شامير، شأنهم في ذلك شأن كثيرين آخرين جيلين وغير جيلين.

ويبدو أن الاتحاد السوفياتي، ربما بسبب وضعه الاقتصادي الذي لا أمل فيه والمشاكل في دول البلطيق، ترسم صورته هنا ككائن حي صخيم الأعضاء ولكنه يفتقر الى قوة الرجل. فعندما يبدى الرئيس بوش نفاذ صبر إزاء اسرائيل، يعتمدون في اليمين على «أصدقاء اسرائيل». وعندما يعلن الرئيس غورباتشوف في مأدبة عشاء - تكريماً للرئيس مبارك - أن «توطين المهاجرين في المناطق [المحتلة] هو لعبة حظرة تجني على مصيرهم»، يتصورون في اليمين أن ذلك الكلام ليس إلا ضربة كلامية تقليدية يدفعها السوفيات للعرب.

وسارعون بإيجاد تعزيز لوجهة النظر هذه في التحفظ العلني من جانب موسكو على سياسة التوازن الاستراتيجي التي تنتهجها سوريا، وفي إعلان موسكو أنه إذا كان الأسد يريد اللعب بالحرب، فسيكون عليه أن يمولها بنفسه.

وحتى عهد الغلاسنوست لم تسمح اسرائيل للاتحاد السوفياتي بالتدخل في مسيرة السلام، بسبب توجهه غير المتوازن حيال اسرائيل وحيال اليهود في روسيا. وفي العامين الماضيين، كان يبدو أن اسرائيل ترفض تدخل الاتحاد السوفياتي بناء على إحساس مفاده أن الاتحاد السوفياتي خلق توازناً في علاقته مع اسرائيل ومع اليهود، حتى من دون أن يتلقى دعوة للتدخل.

ومن جانبهم، يحتفظ السوفييات في حوزتهم بأوراق أخيرة: علاقات دبلوماسية كاملة، ورحلات جوية مباشرة. وكان السوفييات يأملون بأن يتولى المعراج السلطة، ويحدث تحول سياسي حقيقي يقود إسرائيل الى اجتماع القاهرة؛ وذلك لكي يطرحوا على مائدة المباحثات تلك الأوراق أيضاً. وشامير لا يسمح لهم - حتى هذه اللحظة - بأخذ تلك الفرصة للقيام بذلك. وطالما تركزت الجهود السياسية على سلام عديم الشكل، يرتبط بمفاوضات طويلة ومرصوفة بالعقبات، بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد كان في مقدور الاتحاد السوفياتي، شأنه شأن الولايات المتحدة، العيش مع جمود سياسي. ومن الكلمات التي قالها مؤخراً غينادي تراسوف، أحد كبار مسؤولي قسم الشرق الأوسط في الخارجية السوفياتية - بشأن الخطر الكامن في مستودعات الأسلحة البيولوجية والصواريخ ورؤوسها على المصالح الآنية للاتحاد السوفياتي - يمكننا إدراك أن موسكو ترى الآن أن استمرار النزاع الإسرائيلي - العربي لم يعد بمثابة لعبة دبلوماسية هادئة، وإنما هو بمثابة اللعب الخطير بالنار.

وفي الندوة التي عقدها معهد بروكينغز في واشنطن، أوضح فيتالي نومكين، نائب مدير معهد الدراسات الشرقية في موسكو أن الاتحاد السوفياتي مصمم على نزع الأسلحة النووية من المنطقة. وبناء على ذلك، يعتبر المؤتمر الدولي عنصراً رئيسياً في استراتيجيته. فالاتحاد السوفياتي من الناحية الجغرافية يعتبر أكثر قرباً من مركز الخطر من الولايات المتحدة، وليس هناك كبير احتمال بأنه سيشتبب الشرق الأوسط من جدول أعماله.

إن السوفييات لم يحصلوا على أي شيء من إسرائيل مقابل فتح الأبواب أمام هجرة اليهود. وقد أدت جملة واحدة تعيسة، تفوه بها شامير، الى الحاق ضرر كبير بالعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والعرب. وقد تدخل في هذه الجزئية الرئيس مبارك، الذي اجتمع خلال زيارته لموسكو، أيضاً، مع وزير الخارجية بيكر. وطالما أن شامير أفضل مساعيه [مساعي مبارك] لجعل لقاء الدولتين العظميين تحت مظلة الحوار في القاهرة، فإن مبارك سيحاول أن يكون نصيراً للتقارب بين الكتلتين على سقالات إزالة الأسلحة. وقد قال بيكر: إن المؤتمر الدولي ينتظر في الدرج.

وفي ظل انعدام تناقضات في المصالح بين الدولتين العظميين، يجب ألا يندesh شامير اذا تم اخراج المؤتمر الدولي من الدرج. وحينئذ، قد يحزن ويتوق الى أسئلة بيكر.

* *

الصِّراع العربي - الإسرائيلي

• عام

بلا اعتدال وبلا مغامرة

افتتاحية

هآرتس، ١٩٩٠/٦/١

انتهى مؤتمر القمة العربي في موعد متأخر عما كان مقرراً؛ والصياغة النهائية لقرارات القمة سبقها ما وصف بأنه «نقاش ثاقب»؛ كما دارت إحدى الجلسات وراء أبواب مغلقة. وبشكل ظاهري، تم أخيراً التوصل الى اتفاق في الرأي، ولكن من وراء

كواليس هذا الاجماع ما زالت الخلافات كما هي. وقد أدى المؤتمر الى ارضاء صدام حسين بشكل كبير، حيث أنه عقد في العاصمة العراقية. ولكن، بشكل عام، امتنع المؤتمر عن تبني الخط المتشدد الذي اقترحه صدام وباسر عرفات. فقد عملت مصر والسعودية ضد المضيف، وإن كانتا - أيضاً - لم تحققا نجاحاً كاملاً. بيد أن حسني مبارك كان راضياً عن القرار الذي نص على عقد مؤتمر القمة القادم في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في القاهرة.

وليس معنى هذه الأمور أن القرارات لم تتم صياغتها كلها بالأسلوب الموقع عليه بخاتم الراديكاليين. صحيح أن رئيس مصر، الذي أراد أن يصد هذا الاتجاه، قد ادعى أن «الرسالة العربية للعالم الخارجي ينبغي أن تكون إنسانية ومنطقية، طبقاً لقيم هذا الجيل». ولكن غالبية الزعماء العرب رفضوا تلبية ندائه. وهكذا، تمت المصادقة على مطالب لوقف هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي - من دون أي تحفظ؛ كما قرر المؤتمر مشروعية مواصلة النضال بكل الوسائل، «لتحقيق حق العودة وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس»؛ وتقرر أن الأردن هو «قاعدة أمامية للأمة العربية»، وكل ذي عقل يستطيع أن يفهم ضد من مطلوب قاعدة كهذه؛ وتقرر ضمان تأييد حق العراق في امتلاك وسائل تكنولوجية، واتخاذ كل الاجراءات، واستخدام كل الوسائل التي تستصوبها لضمان أمنه القومي».

ولم تكن اسرائيل فقط هي الهدف الذي صوب باتجاهه المؤتمر؛ فقد تعرضت الولايات المتحدة - أيضاً - للنقد، حيث وصفت بأنها المسؤولة عن «سياسة الارهاب والتوسع الصهيونية»، بل وجهت اصابع اتهام الى الكونغرس الأميركي بسبب دعمه وتمويله للهجرة. ووصفت مواقف الكونغرس بأنها «متحيزة»، ومن السهل التكهن: من - في رأي المؤتمر - هو العنصر المتحيز.

والمؤكد أن حسني مبارك كان يريد أن يشطب تعبيرات كهذه من صيغة القرار النهائي. ولا ينبغي الافتراض، فعلاً، بأن أعضاء الكونغرس الأميركي سوف ينقلون من مثل هذا التشهير. وعلى الأرجح، فإن بعضهم ممن يتعاملون مع السياسة الحالية لحكومة اسرائيل بنوع من التحفظ، بل والنقد، سوف يرفضون هذه الالهات. ولا شك في أن من يتحدث اليهم بأسلوب كهذا لن يحظى بتأييد كبير.

ومع كل هذه البلاغة اللفظية، ورغم أنها، فقد أحجم المشاركون في المؤتمر عن بعض أفكار عرفات. ففي الجلسات المغلقة، تمت مناقشة مطالبه «لأحياء مجلس الدفاع المشترك، وفرض عقوبات على الدول التي تساند الهجرة اليهودية»؛ بيد أن هذه المقترحات لم تحظ بالدخول ضمن القرار النهائي. ومغزى ذلك أن النبوءة الخاصة بتشكيل جبهة عسكرية مشتركة لكل الدول العربية لا تزال بعيدة عن التحقيق. كما أن الدول المصدرة للنفط توخت الحذر من محاولة استخدام «سلاح النفط» من جديد؛ بالشكل الذي استخلم به اعتباراً من سنة ١٩٧٣ فصاعداً.

ولا ينبغي الاستخفاف بمظاهر العداء التي تبرز في قرارات المؤتمر، ولا مجال لعدم الاكتراث في ما يتعلق باحتمال تجسد تهديدات المؤتمر تجاه اسرائيل ذات مرة. ولكن رفض مقترحات عرفات يثبت أن غالبية الزعماء العرب مدركون لقوة اسرائيل؛ ومن الواضح لهم أنهم لا يستطيعون - مرة أخرى - الاعتماد على دعم سوفياتي أو تومانيكي. لقد كان مؤتمر القمة العربي بعيداً عن أية مظاهر - «الاعتدال»، ولكنه امتنع عن اتخاذ اجراءات تنطوي على مغامرة.

العالم العربي يكشف عن ضعفه

دان أفيدان

دافارو ١٩٩٠/٦/١

بالامكان أن نتعلم الكثير، حالياً، عن العالم العربي من خلال المداولات والقرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة للقادة العرب، الذي عقد هذا الأسبوع في بغداد. فالخلاصات في الرأي بين القادة لعرب، ونقاط الاتفاق في ما بينهم، غالباً ما تنعكس خلال مؤتمرات القمة. وهذا ما حصل في قمة بغداد.

المشكلة المركزية، التي وجهت المشاركين في القمة الأخيرة، تتعلق بالوضع العربي المتعلق بالرباع: أي، ما الذي يستطيع العرب القيام به، وما الذي ينبغي عليهم أن يفعلوه لتقريب الحل للرباع الاسرائيلي - العربي، وقيل كل شيء، إزاء ضائقة الفلسطينيين الذين يناضلون بالأفعال ضد استمرار السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة]، وإزاء ضائقة السوريين، الذين - وإن كانوا لا يملأون الدنيا صراحاً - لا يستطيعون التسليم بصم الحولان لى اسرائيل؟

لقد عقد مؤتمر قمة بغداد، في موعده هذا بلذات، استجابة للاستعانة التي أطلقها عرفات في أعقاب موحات لهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفياتي، التي يعترها الفلسطينيون دليلاً واضحاً على فشل نضالهم القومي - الانتفاضة. فقد طلب عرفات من القادة العرب التفاهم حول كيفية وقف هذا التيار من الهجرة، وشق طريق أمام تطلعات الفلسطينيين الى السيادة وإلى دولة خاصة بهم. ولكن، كان من الديرهي أن يتسع النقاش ليمس قضايا أخرى مقلقة، تتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي. وإضافة الى ذلك، فإن المضيف، صدام حسين، أدرج على جدول الأعمال المصلحة العراقية في مسألة الرباع. فقد طلب من القادة العرب بلورة موقف موحد، وعملاً مشتركاً - إن أمكن - إزاء مخاوفه من عملية عسكرية اسرائيلية ضد منشآت في العراق، يجري فيها تجميع وتحزين سلاح غير تقليدي من أنواع مختلفة.

في ما يتعلق بمسألة الهجرة، أجاد المؤتمر في صياغة وتحديد أسباب معارضة العرب لهذه الهجرة، بتحديد أن «العملية المرسومة والمنظمة للهجرة اليهودية الى فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة تشكل خرقاً لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه». كذلك يقول القراز: إن اسرائيل تعترم التمسب، بواسطة الهجرة، في «تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وتحليل الاحتلال الاسرائيلي وتوسيعه، عن طريق النشاطات الاستيطانية المكثفة».

وبناء على هذا التعريف، يعتبر العرب الهجرة الجماعية الحالية تكراراً للهجرة الجماعية اليهودية، التي حاءت خلال السنوات الأولى من قيام الدولة، وأدت - وفقاً للمفهوم العربي - الى سلب أراضي الجماهير الفلسطينية، كما أدت سنة ١٩٦٧ الى توسع اسرائيل الى الحولان والضفة الغربية وغرة، واحتلال سيبء لما يريد عن عشر سنوات.

ويخشى العرب أن تؤدي نتائج الهجرة الجماعية للتسعينات الى بطلان احتمال اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغرة، وإشغال احتمال إعادة هضبة الجولان الى السيدة السورية. وعلاوة على ذلك، فقد تبنى العرب عملياً نظرة المنك حسين حول أن الهجرة الجماعية الاسرائيلية ستؤدي الى تمكك الأردن نتيجة لهجرة الفلسطينيين الجماعية من مناطق الضفة الغربية وعزة الى المملكة الهاشمية... بل إن لعرب - سبب خوفهم من موحة لهجرة الحالية - لا يستعدون أن يتفشي داء التوسع الاسرائيلي، سبب الهجرة، الى مدى يسعى فيه لاحتلال مناطق شرفي نهر الأردن وحوب لسان، بل وأكثر من ذلك.

إن عرض خارطة «اسرائيل الكبرى» - الممتدة كما هو مزعوم من النيل الى لقرت - من جانب عرفات، خلال مناقشات القمة في بغداد، لم ينم لضرورات، إعلامية بحتة، بل عكس قناعه الحقيقي بمحططات التوسع الاسرائيلية بعيدة المدى - وهو اقتناع أصبح أيضاً من صيب معظم المشاركين في المؤتمر. وعلى هذا الأساس، قرر المؤتمر أن الهجرة الجماعية الى اسرائيل «تشكل تهديداً خطيراً للأمن العربي الشامل، ويسفي التعامل معها من هذا المنظور». وعليه، لا مجال للشك في أن

العرب يعتبرون موجات الهجرة القادمة الى اسرائيل بمثابة الكارثة القومية. ولكنه، لى جانب ذلك، لم ينجح القادة العرب في ترجمة الاحساس «بالكارثة» الى سياسة قوة تجبر الدول «المسؤولة» عن الهجرة، خصوصاً الولايات المتحدة، على التراجع عن تأييدها لها. وازضافة الى ذلك، قرر مؤتمر القمة العربي أن الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً من أجل دفع المسار لسياسي الى الأمام وإنهاء السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة]، على الرغم من النضال اليومي غزير الدماء، الذي يخوضه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، للتحرر من النير الاسرائيلي. ففي هذا الصدد، جاء في البيان الختامي للقمة أن «المؤتمر يضع على كاهل الولايات المتحدة المسؤولية الأساسية عن هذا الوضع، لكونها الدولة التي تزود اسرائيل بالموارد العسكرية والدعم المالي والغطاء السياسي، والتي من دونها لا تستطيع اسرائيل مواصلة هذه السياسة».

وفي ما يتعلق بالموضوع الثاني والأساسي، الذي انعقدت من أجله قمة بغداد - مخاوف العراق من هجوم اسرائيلي ضد منشآت السلاح غير التقليدي في أرضيه، أعرب المؤتمر عن انتضام مع العراق. لذلك، وفر المؤتمر شرعية رسمية للعراق لاستخدام سلاح غير تقليدي ضد اسرائيل، اذا اضطر لذلك لاحتياجات الدفاع عن نفسه. وفي هذا السياق، جرح صدام حسين بقية القادة العرب لدعته في جهوده ليقم في العراق قوة غير تقليدية، تكون قادرة على ردع اسرائيل عن استخدام السلاح النووي الموجود بحوزتها ضد العرب، وكذلك لردع اسرائيل عن استخدام القوة لعرقلة جهود العرب (أي العراق) لتطوير سلاح غير تقليدي، مثلما فعلت سنة ١٩٨١ عندما دمرت المفاعل العراقي قرب بغداد.

لكن التأييد العربي لمواقف صدام حسين من مسألة السلاح غير التقليدي وضع العرب في مواجهة معضلة الى أي مدى يرغبون - إن كانت هناك فعلاً رغبة - في أن يضرب هذا السلاح جذوره في المنطقة، فعملياً، درحت معظم الدول العربية - حتى الآن - على تجاهل حقيقة وجود سلاح نووي لدى اسرائيل، من خلال عدم الرغبة في التنافس معها في هذا المجال. ولا شك في أن مصر، على سبيل المثال، وهي أكبر وأقوى الدول العربية، تترك قيودها الاقتصادية والتكنولوجية، التي تدفعها الى غض النظر عن تطوير سلاح دري أو شرائه من مصادر خارجية. ولهذا السبب، اتخذ مؤتمر القمة قراراً، بمبادرة من الرئيس مبارك، يدعو الى النوع الكامل لأسلحة الدمار، لشمال من الشرق الأوسط، لجميع الأطراف المعنية وفي إطار تسوية سياسية شاملة. كذلك جاء في البيان الختامي للقمة أنه، في الوضع الحالي الذي تمتلك فيه اسرائيل سلاحاً ذرياً، لا يجوز منع العرب من التسليح بسلاح غير تقليدي من أي نوع كان... أي أن المؤتمر وفر الغطاء للخطوات التي يتخذها حالياً صدام حسين، في مجال تسليح العراق بالسلاح الكيماوي، وتطوير مدافع قادرة على إصابة أهداف بعيدة داخل اسرائيل، وفي أماكن أخرى.

لقد كشف مؤتمر القمة في بغداد عن الضعف العربي أكثر من كشفه عن القوة العربية. ومصدر هذا الضعف هو الضائقة الاقتصادية، التي تمر بها غالبية الدول العربية. وأبرز مثال على هذا الضعف هو خطاب الملك حسين أمام المؤتمر، الذي توسل فيه الى الزعماء العرب، طالباً منهم قراراً بشأن تقديم الدعم الاقتصادي المستعجل لبلاده. فقد ادعى حسين أنه، من دون مساعدة اقتصادية فورية، لن يتمكن الأردن من الصمود أمام التحديات التي تضعها اسرائيل أمامه، وأن حقيقة وجود الأردن أصبحت في خطر. وكان الرئيس مبارك - الذي يعرف جيداً معضلة الفقر من خلال التجربة التي راكمها خلال السنوات التسع لحكمه في مصر - هو الذي ألقى بكل ثقله ضد أي قرار ملزم للعرب بفرض عقوبات على الولايات المتحدة وعلى دول معينة في أوروبا، لئلا يؤدي الأمر الى عرقلة وصول الدعم من العرب الى دول الشرق الأوسط، وارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية، التي تعيشها دول عربية كثيرة.

ولكن، على الرغم من القرارات غير المزممة، التي اتخذها مؤتمر القمة بالنسبة للنزاع الاسرائيلي - العربي، فإنه يرشح منها وإحساس واضح بعدم التسليم بالحالة التي يمر بها النزاع الآن. فقد شددت قرارات القمة على أن العرب ليسوا على استعداد للتسليم بظاهرة قيام الفلسطينيين بالقتال من أجل حقوقهم دون أن يسفر هذا النضال عن ثمار. وحتى الآن، لا يزال هناك قبول

عربي بادعاءات مبارك حول وجود احتمال كبير لتحقيق مسار سياسي، يقود الى إنصاف الفلسطينيين وتحقيق تطلعاتهم. لكن قدرة مبارك على الاقتناع ستتضاءل تدريجياً، طالما بقي الجمود السياسي سائداً. وفي هذه الأثناء، ستجد التعبيرات المتطرفة لصدام حسين أذاناً صاغية في أوساط ودوائر عربية واسعة، بعدما حققت صدى كلامياً في مؤتمر القمة في بغداد.

ومن الواضح - الآن - أنه، إذا استمر الطريق المسدود أمام المسار السياسي، فستعزز مكانة صدام حسين في العالم العربي؛ وكذلك ستعزز الأوساط العربية، التي تؤمن بأن سياسة القوة وحدها هي التي تحقق الحل للمشكلة الفلسطينية. والحقيقة هي أن زعماء فلسطينيين داخل المناطق أصبحوا يؤمنون - أكثر فأكثر - بأن استخدام وسائل الارهاب والحرب أكثر نفعاً، بينما أصبح قادة منظمات مختلفة في م.ت.ف - مثل أبو العباس - يحسدون بالأعمال «الارهابية» إيمانهم بأنه، من دون استخدام القوة من جانب العرب، لن يحقق الفلسطينيون تطلعاتهم.

* *

• الأردن

مخاوف حول الأردن

هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠

افتتاحية

إذا كان صحيحاً تقييم العناصر الموثوقة، الذي أفادت به صحيفة «هآرتس» يوم الجمعة الماضي، والذي يفيد بأن «عرش الملك حسين يتعرض لخطر ملموس. وأن من غير المستبعد إسقاطه في المستقبل غير البعيد وإنهاء الأسرة الهاشمية في الأردن»، فمن المؤكد أن هناك سبباً يجعل إسرائيل تنظر الى هذا الاحتمال نظرة قلق.

فنبوءة اندلاع حرب أهلية، بين العنصر البدوي والعنصر الفلسطيني من سكان الأردن، ينبغي أن تثير القلق، وبصفة خاصة بالنظر الى احتمال أنه، في حالة كهذه، قد يتدخل الجيش العراقي لصالح الملك، كما أن من غير المستبعد أن تتدخل سوريا - ولو فقط من أجل ألا تسمح للعراقيين بالتعزز عقب بسط وتوسع نفوذهم على الأردن. وإذا كانت إسرائيل تستطيع العيش مع لبنان واحد، فهل لها أن تستطيع البقاء، من دون خطر فادح، مع لبنان ثان من ناحية الشرق؟

ربما أن هذه العناصر الموثوقة تبالغ في تقييمها، مثلما أنها - أو بعض منها - تبالغ في الخطر المتوقع من جانب سوريا. فالنظام الهاشمي في الأردن يعتبر النظام الأكثر استقراراً من كل الأنظمة في المنطقة. وكان ابن سعود قد طرد والد جد الملك حسين من مكة في سنة ١٩٢٤ - بعد عامين من تنصيب البريطانيين عبد الله [أميراً] على عرش الامارة في عمان. وتمت الاطاحة بالنظامين الملكيين في مصر والعراق في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٨؛ ومن لا يزال يتذكر أسماء كل من حسني الزعيم وأديب الشيشكلي في دمشق؟ فالنظام الهاشمي ظل كما هو، حيث يعتبر الأقدم والأطول عهداً في أرجاء الشرق الأوسط. والحركة الصهيونية، التي وافقت مضطرة على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢، أثرت - في عامي ٤٧ - ١٩٤٨ - الملك عبد

الله على الحاج أمين الحسيني. وبالرغم من المعارضة من جانب لجنة الأمن التابعة لحزب مبام، وجه دافيد بن - غوريون حرب الاستقلال بالأساس ضد مصر. وعلى هذا الأساس، دارت رحى الحرب في «عملية قadesh» [حرب السويس] سنة ١٩٥٦. وقد ارتكب حسين خطأ فادحاً، عندما خضع في سنة ١٩٦٧ لأغراءات جمال عبد الناصر، وبدأ في إثارة جلبة على حدودنا الشرقية - الأمر الذي أدى الى توسيع الجبهة واحتلال الضفة الغربية. ولكن، بالرغم من هذا التصرف، ساعدته اسرائيل في سنة ١٩٧٠ للتغلب على الهجوم السوري. وحسبما يرى الجميع، فان الأردن بصورته الحالية هو الجار الأكثر راحة بالنسبة لنا.

ومن المفهوم أن هذا الاعتبار لا ينبغي أن يبهتنا بالنظر الى وجود علائم عدم استقرار، تظهر للمراقبين الذين يتابعون على الدوام معجزات وتطورات الأحداث «فيما وراء النهر». ولكن علينا أن نحذر من مغبة أي ميل لاستخلاص استنتاجات متسعة، قد يستنتجها هؤلاء الذين يقولون بأن «الأردن هي فلسطين» من تقييم الوضع الذي تضعه تلك العناصر. ومطلوب من اسرائيل أن تتابع بيقظة تطورات الأمور داخل المملكة الهاشمية. ولكن - على أية حال - يجب على الحكومة الانتقالية، وعلى تلك الحكومة التي ستخلفها، الامتناع عن القيام بأية عملية مبادأة.

والولايات المتحدة، التي شجعت أريئيل شارون في خطته اللبنانية، ولكنها غيرت خطها بعد خمسة أيام من نشوب الحرب، من المؤكد أنها غير مستعدة لاعطاء اسرائيل حرية التصرف ازاء الأردن، طالما أن الملك الهاشمي ناجح في الامساك بالوضع. وبالنسبة لحسين نفسه، الذي ينسب اليه المراقبون الاعتقاد بأن كل الساسة الاسرائيليين - من دون تمييز بين الليكود والمعراخ - متفقون في الرأي مع أريئيل شارون، يبدو أنه قد فهم على نحو خاطئ. ومن الواجب أن تجد الحكومة وسائل، لكي توضح له أنه ليس هناك ما يجعله يخاف من اسرائيل، طالما أنه سيمتنع عن اعطاء العراق وسوريا والسعودية قواعد على أرضه، كمرحلة على طريق تشكيل جبهة شرقية ضلنا.



إِسْرَائِيل وَالْقَضِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ

• م.ت.ف.

الراضون سرّاً

ران كيلو

هارتس، ١٩٩٠/٦/٦

رغم أن أحداً لن يعترف بذلك، فمس الصعب التخلص من الانطباع بأن بعض الساسة راضون أكثر من اللازم عن أحداث عيد الاسابيع. والراضون سرّاً يجدر البحث عنهم ليس بين اليساريين بالذات، وإنما في الناحية الثانية من الخريطة السياسية. وإقراراً بالحقائق، يمكن فهم سبب رضائهم. ففي نهاية الأمر، ومن حسن حظنا، تمت الحيلولة دون حدوث الكارثة.

وباستثناء بعض [فدائيين]، أطلقت عليهم النيران في مرحلة ما من هذا الحادث، لم يصب أي شخص. صحيح أنه تكتشف هنا وهناك ثغرات في شبكة الدفاع البحري الاسرائيلية، ونجح أحد قوارب [الفدائيين] في النزول على الشاطئ؛ ولكن - مع ذلك - نجح النظام الأمني في إحباط هذا الاعتقاد الجماعي. وفضلاً عن ذلك، فقد كان يكفي أن يحدث تقصير أمسي لكي يجسد الخطر، ويثبت لنا وللعالم كله من هي م.ت.ف.

وهكذا، وفي الليلة ذاتها، رفع هؤلاء الساسة أصابعهم باتجاه الأميركيين: «لقد قلنا لكم، وزعمنا على الدوام، أن م.ت.ف. لم تتغير، وأن عرفات كان ولا يزال «إرهابياً متعطشاً للدماء». ولكنكم فقط بسذاجتكم صدقتموهم، عندما قالوا: إنهم أوقفوا نشاط الارهاب، بل وبدأنتم معهم حواراً. والآن، عليكم أن تستخلصوا الدروس المستفادة، وتقطعوا أي اتصال معهم». وبتجاه الداخل، أيضاً، كان هذا الحادث ينطوي على درس مهم، وبصفة خاصة في أيام الأزمة الحكومية المستمرة. فالحكومة إنفرت عقدها، بسبب خلافات في الرأي حول إجراء محادثات مع م.ت.ف. ودفعت الولايات المتحدة ومصر من الخارج، وبيرس والمعارض من الداخل، بالحكومة للتحدث مع م.ت.ف. بيد أن شامير والليكود وقفوا من الناحية الأخرى، ولم يتزحزحوا عن مواقفهم، حتى عندما انفرت عقد الحكومة. والآن، جاء أبو العباس وأثبت للجميع أن شامير على حق. فمن غير الممكن التحدث مع «إرهابيين»، وبصفة عامة - لا يوجد من نتحدث معه.

وليس تلك هي المرة الأولى التي «يساعدنا فيها العرب. فقد حدث ذلك في العاصي، منذ عدم موافقتهم على قبول مشروع التقسيم، وحتى رفض مبادرات السلام الدولية، مرحلة بعد أخرى. وحتى حكوماتنا، لم تكن مستعدة لقبول جزء كبير من تلك المبادرات، ولكن العرب دوماً كانوا يسبقوننا برفضهم».

بيد أن هذه المساعدة باتت أقل فأقل تأثيراً. وربما أن العرب اليوم أكثر حكمة وذكاء، ولكن المؤكد أننا أكثر غباء. وعلى أية حال، فإن الصفة العربية «رافضو السلام» تنتقل - الآن - في نظر العالم من الطرف العربي الى الطرف الاسرائيلي، وخصوصاً الآن بعد سقوط الحكومة على خلفية المبادرة السياسية وتشكيل حكومة يمينية متطرفة.

ولقد كان هناك من اعتقدوا أن محاولة الاعتداء في عيد الأسابيع سوف تؤدي - بعض الشيء - الى وقف التآكل في الرأي العام العالمي، والى خلق ظروف أكثر راحة لاسرائيل، على صعيد الرأي العام الدولي. وعلى مدى يوم أو يومين، بدت هذه الآمال مبررة أولها ما يبررها. ولكن، سرعان ما اتضح أن محاولة اعتداء كهذه لا تكفي لاحتداث توازن في نظر العالم تجاه الانتفاضة، أو - على سبيل المثال - تجاه حادث القتل في ريشون لثيون.

وما لا يؤثر على الرأي العام هو - بالتأكيد - أمر لا يؤثر على الساسة، وبالأخص على رؤساء الدول. صحيح أنه كان يبدو - في البداية - أن العملية الفاشلة لاحدى الفصائل المتطرفة في م.ت.ف. قد سببت ارباكاً ما لبوش ويكر؛ ولكن لم تمر بضعة أيام حتى اتضح أنهما لا يبادران الى وقف الحوار العلني مع زعامة م.ت.ف. في تونس. وفي ما يتعلق بوضعنا العام، فإن التصريحات الواردة من قمة بوش - غورباتشوف لم توفر أسباباً عديدة للرضى والراحة.

وخلاصة القول، أن صرخات الغضب ضد الارهاب التي يطلقها يتسحاق شامير بماضيه التاريخي المعروف، تنطوي على قدر ضئيل من النفاق. فهذا الارهاب شيء قذر، ولكن تلك هي القذارة الموجودة في كل حرب. وفي أي حادث قتل وسبق أن قيل: إن «الارهاب هو سلاح الضعفاء»؛ ربما أن ذلك لا يلائم أي «إرهابي ياباني مخبول، لكن هذا لوصف يلائم بالتأكيد «الارهابي» الفلسطيني. إذ كيف سيحارب الفلسطينيون اسرائيل؟ إنهم لا يملكون فرق جيش مزودة بدبابات أو بطائرات مقاتلة ومدمرات. وإذا لم يسيروا في طريق الارهاب، فلن يتبقى لهم الا طريق الخضوع.

وطالما أنهم لا يخضعون، ومن الصعب الاعتقاد بأنهم سيفعلون ذلك قريباً، فسوف يستخدمون «الارهاب» بهذا الشكل أو ذاك. ومن أجل نبذ الارهاب، أو - على الأقل - تقليصه الى الحد الأدنى، يجب التوصل الى تسوية. والتسوية لا يمكن

التوصل إليها الا مع م.ت.ف، طالما أنها الطرف الذي يحاربا. وقد فهم الأميركيون ذلك، ومن ثم بدأوا حواراً معها. كما أنهم فهموا عدة أمور أخرى، منها – على سبيل المثال – أن مسار التفاوض داته من شأنه تخفيض جهد الارهاب، وأنه لا يكفي تجاهل أية حقيقة، مثل حقيقة وجود م.ت.ف – على سبيل المثال – لكي نقوم بتغييبها.



• المناطق المحتلة ١٩٦٧

سر السيطرة الكولونيالية في المناطق [المحتلة]

دافار، ١/٦/١٩٩٠

أفرايم دافيدي

شركة «رحلات أyalون» تعرض «عمالاً مهنيين، مهرة وموثوقين، يصلون بشكل منتظم لعملهم اليومي، بواسطة رحلاتنا المنظمة ويجتازون عملية انتقاء دقيقة». وتعرض الشركة، أيضاً، تأميس عمال «أية كمية، ولأي وقت تحتاجه، وفقاً لاحتياجاتك، من ذوي الانتاجية العالية، وعمال الوردية، وعمال الساعات الاضافية الكثيرة، وغير ذلك». ومن أجل إبراز وتأكيد مزايا شركتهم يشير مدراء «رحلات أyalون» الى أن «أسعارنا لا تزاخم!!!». على سبيل المثال: «أجرة عامل الحقائق ٤٤ شيكل يومياً. ويتضمن ذلك ٨,٥ ساعة عمل صافية، تكاليف السفر، الضمانات الاجتماعية والأمنية، ترتيبات المبيت ونفقاته... الخ».

وبحساب بسيط، يتبين أن كل عامل لدى شركة «رحلات أyalون» يكلف رب العمل ١١٤٤ شيكلاً شهرياً. وهذا في الوقت الذي تقتطع فيه شركات تنظيم العمالة حوالي ٣٠ بالمئة من الأجر – على أقل تقدير – كعمولة لها. لذا، فإن العامل يتلقى ما يزيد قليلاً على ٨٠٠ شيكل. وعليه، أيضاً، أن يدفع أجرة السفر وضرائب الضمان الاجتماعي. والأحجية هي: من هو العامل الذي على استعداد للعمل ٣٦ يوماً في الشهر مقابل ما يقل عن ٨٠٠ شيكل؟

الجواب هو عمال المناطق [المحتلة]. فشركة «رحلات أyalون» (١٩٨٩)، التي تؤمن خدمات القوى البشرية والسفرات، تخصص – حسب ادعائها – في «تأمين قوة بشرية من القطاع العربي». وتحت تصرف الشركة، كما تقول رسالتها، «شبكة تجنيد متشعبة جداً، مستودع كبير، انتشار واسع، خطوط نقل، وإشراف مباشر على الاستيعاب والعمل الجاري». ويرتأي مدراء الشركة أن من الواجب التشديد على أن «عمالنا يصلون بشكل منتظم ودائم للعمل اليومي، بواسطة خطوط النقل التي أقمناها... أي «على الرغم من منع التجول المتواصل والاضرابات المتواترة، فإن العمال سيصلون!». كذلك ينبغي الانتباه الى الكلمات التالية: «يجتاز العمال عملية انتقاء دقيقة». من المعقول افتراض أن «عملية الانتقاء الدقيقة» لا يقصد بها اجراء مسابقات ذكاء.

البروليتاريا الغاضبة

أولئك «العمال المهرة الذين يصلون يومياً الى عملهم» هم الذين أشعلوا حريق الانتفاضة في الأسبوع الأول من كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. قبل بضعة أشهر، صدر كتاب «الانتفاضة»، الذي كتبه الصحافيان زئيف شيف وإيهود يعاري. وقد خصص الفصل الثالث من الكتاب للجذور الاجتماعية للانتفاضة. ويكشف المؤلفان نشاطات ضابط برتبة مقدم، يتكلم العربية، قام بالتحقيق مع أوائل الموقوفين من المشاركين في الانتفاضة؛ إذ يشير شيف ويعاري في كتابهما إلى أن أوائل الموقوفين «لم يكونوا خليطاً من المتسكعين وأمثالهم، بل العكس. فقد أكدت استقصاءات إضافية وموسعة، أجريت لاحقاً حول نزلاء المعتقلات، أن المقصود عموماً أناس يواظبون على عملهم من الفجر حتى المغيب، وجزء كبير منهم يعتبر المعيل الوحيد لعائلة كبيرة. ويكاد لا يكون من بينهم طلبة جامعات أو مدارس ثانوية، ممن كانوا على الدوام عنصر الغليان في المظاهرات. كان مركز الثقل، هذه المرة، إلى جانب شبان تجاوزوا العشرين من عمرهم وليس دون ذلك، كما كان سائداً حتى ذلك الوقت - شبان ممن لم يكملوا دراستهم الثانوية، ويشتغلون بالأعمال اليدوية والجسمانية. وكانت غالبيتهم ممن يشاركون في المظاهرات لأول مرة في حياتهم، الأمر الذي يشكل خطراً جدياً على مستقبل عائلاتهم».

وجاء في الكتاب أيضاً: «جميعهم - بلا استثناء تقريباً - عملوا في إسرائيل، وغالبيتهم الساحقة ممن يتكلمون العبرية بمستوى معقول». وعندما طلب منهم تفسير دوافعهم، كانت لدى الموقوفين مبررات مثل: الاحساس بأنهم عانوا من غبن شخصي مرير من جانب أرباب أعمالهم اليهود، أو زملائهم في أماكن العمل. «لكل موقف قصته؛ وقد تكررت الأقوال ذاتها مرة تلو المرة: أفعال الاساءة الكلامية، بل وحتى الرفس والركل والصفع، إدعاءات مريرة حول سرقة أجورهم؛ عمل أصعب مما يطاق؛ وبالطبع تنكيل الشرطة بالعرب من خلال الاعتقالات - دون تمييز - بعد كل حادثة [أمنية]».

هؤلاء العمال التعساء هم الذين وضعوا حداً، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، لتبعية المناطق [المحتلة] الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي. ويمكن - في الحقيقة - افتراض أنهم لم يكونوا على إدراك بأن المظاهرات التي بدأت في مخيمات اللاجئين ستؤدي إلى تغيير راديكالي في الخارطة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي تمت بلورتها في مثل هذا الأسبوع قبل ٢٣ عاماً، مع بدء الاحتلال. وبكلمات أخرى، فإن عمال غزة هم الذين عرقلوا - وبشكل خطير - السيطرة الكولونيالية على المناطق.

عمال مقابل بضائع

عمال فلسطينيون مقابل بضائع اسرائيلية - هذا هو سر السيطرة الكولونيالية في المناطق. فابتداء من سنة ١٩٦٧ فتحت أبواب الاقتصاد الاسرائيلي أمام عمال المناطق، الذين بدأوا يطرقون أبواب المصانع والحقول والمطاعم داخل اسرائيل. ولا مجال حالياً لوصف التطور المثير للصناعة الاسرائيلية خلال العقدين الأخيرين، دون الإشارة لمساهمة عمال المناطق في ذلك مساهمة مباشرة: العمل في الصناعة والخدمات، وغير مباشرة: شراء منتجات اسرائيلية.

وعلينا أن لا ننسى أنه، حتى انفجار الانتفاضة، كانت المناطق تشكل السوق الثاني في الأهمية بالنسبة للمصادر الاسرائيلية. ففي سنة ١٩٦٧، أضيفت - دفعة واحدة - إلى الاقتصاد المحلي كتلة من حوالي مليون ونصف مليون مستهلك، ليس بمقدورهم شراء منتجات من أي مكان آخر، في حين عكفت سلطات الاحتلال، وضباط الأركان على أنواعهم، على إبعاد خطر الصناعة والانتاج المحليين عن الانتاج الاسرائيلي. ولا يوجد سوى هذا التفسير لرفض سلطات الاحتلال، على مدى عشر سنوات، السماح بإقامة مصنع لمنتجات الألبان، ليستطيع المزارعون العرب بواسطته تطوير فرع الألبان.

واسرائيل ذات الاقتصاد الرأسمالي المتطور اعتبرت المناطق (اقتصاد في مرحلة ما قبل الرأسمالية) حقلاً للنشاط الواسع. فاستغلال القوة العاملة الرخيصة «حرر» عمالاً اسرائيليين كثيرين للانتقال إلى الصناعات المتطورة، مثلما حدث عند «تحرير»

عمال من الطوائف الاشكنازية وانتقالهم الى مواقع الادارة بان عهد الهجرة الجماعية من شمال أفريقيا، خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات.

ولا بد من الإشارة هنا الى أن استغلال العمال الفلسطينيين لم يأت فقط من جانب أصحاب المشاريع الصناعية أو شركات البناء الكبيرة. فأصحاب مطاعم ومقاولون صغار، بل وحتى عمال فرديين - وهؤلاء يشكلون آلاف أرباب العمل الصغار والمتوسطين - يدينون ثرائهم لعشرات الآلاف من أولئك العمال، الذين كانوا يأتون يومياً الى ساحة باريس في حيفا، وإلى الساحة المجاورة لسوق في رمات غان، وإلى مفارق الصرق ما بين ريشون ليتسيون ويس تسيوبا، وإلى أماكن أخرى داخل الدولة. وهذا هو أحد التفسيرات لازدياد التطرف اليميني، وبالذات بين أوساط الشرائح التي اعتبرت «ضعيفة»، والتي تدبى بالتغيير في مكانتها للعمال الفلسطينيين. فبالنسبة لهؤلاء، تشكل دولة إسرائيل من دون المناطق - جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية - خطراً على ثرائهم ومكانتهم الاقتصادية. وحتى مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفيات لا يمكنهم ملء الفراغ الذي يتركه العمال العرب. فخريج كلية علم الاجتماع في جامعة بيرزيت يضطر للعمل كعامل بناء في القدس، أو عامل تنظيفات في جامعة تل - أبيب، لتحصيل رزقه، بينما يحق لمبرمج الكمبيوتر من موسكو اختيار البقاء في البيت، إذا لم يتم تأمين العمل الملائم له هنا. وبناء على التوقعات، ينتظر أن ينضم الكثير من المهاجرين الجدد الى قائمة العاطلين عن العمل حتى نهاية العام.

تطور صناعي في ظل التمرد

بعد سنتين ونصف على نشوب الانتفاضة، أصبح بالامكان اجراء تقويمات، وإن كانت مؤقتة، حول انعكاسات التمرد الفلسطيني على الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني. لقد كان من السائد الاعتقاد بأن آثار الاحتلال - على الصعيد الاقتصادي - بالنسبة لسكان المناطق كانت «مباركة».

كتب يعقوب ليفشيتس، الذي شغل في حيه منصب مستشار في وزارة الدفاع، في بحث نشر سنة ١٩٨٠، أن «متوسط مستوى المعيشة - وفقاً لمقاييس الاستهلاك الشخصي - ارتفع خلال السنوات بحوالي ٧٥ بالمئة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وبحوالي ٩٠ بالمئة في قطاع غزة». ولكنه، جنبا إلى جنب مع الارتفاع في مستوى المعيشة، كنتيجة حتمية للقاء بين الاقتصادين وعلاقات التبعية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي. طرأ تراجع سلبي على الصعيد الصناعي، وهبوط في عدد العاملين في الزراعة، وانتقال ما يقرب من نصف القوة البشرية للعمل في إسرائيل. كذلك لم يتم، على مدى السنين، توظيف أية استثمارات ذات شأن في المجال الصناعي.

ومن المثير للاهتمام أن تلك الشرائح بالذات، التي - وفقاً للرواية الرسمية - «تحس وضعها» (العمال الأجراء وسكان المخيمات)، هي نفسها «البروليتاريا الغاضبة»، على حد وصف شيف ويعاري. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستوى معيشة سكان المناطق، من خلال منع التطوير الصناعي ومنع وصول رؤوس الأموال، ساهم بدوره في تعميق التبعية. وكلما ارتفعت القوة الشرائية للسكان، كلما ازدادت مبيعات المصانع الاسرائيلية لمنتجاتها.

لقد حطمت الانتفاضة «نمط التعايش»، الذي تشكل على مدى ٢٠ عاماً. وكان رد الفعل الفوري هو إغلاق كافة البنوك الاسرائيلية في المناطق، والتي تمتعت هي الأخرى بشمار الاحتلال. وأدى إغلاق البنوك الى الانتقال للتعامل بالأوراق النقدية، من خلال تجاوز المؤسسات البنكية. ولم يؤد إغلاق البنوك الى انهيار الاقتصاد المحلي، لأنه لم يكن - على أي حال - يتلقى أية قروض أو تسهيلات من هذه البنوك.

والمقاطعة التي فرضت على المنتجات الاسرائيلية، وتقلص عدد العاملين الذين يأتون للعمل في إسرائيل، أديا بشكل

تناقصي الى تطوير الصناعة والحرف والزراعة. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة البطالة بسبب الظروف الخاصة للقطاع، بينما طرأ ارتفاع في عدد العمال الصناعيين والزراعيين في الضفة الغربية. ولا يعتبر الوضع مثالياً، لأنه مشوب بارتفاع في البطالة وهبوط في مستوى المعيشة.

ولا تتوفر - حتى الآن - معطيات رسمية حول النشاط الاقتصادي في المناطق لعام ١٩٨٨. وبناء على معطيات المكتب المركزي للإحصاء، تسجل سنة ١٩٨٨ هبوطاً في الانتاج المحلي، وتقلصاً في صافي الدخل القومي للمناطق. لكن المكتب المركزي للإحصاء يعترف بأنه، «نتيجة للوضع غير الطبيعي برزت في سنة ١٩٨٨ صعوبات أمام تجميع المعطيات، خصوصاً المعطيات المتعلقة بالتجارة مع اسرائيل؛ وهو ما يزيد من صعوبة اجراء الحسابات الشاملة».

وبناء على تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، تقلص الناتج القومي الخام للمناطق سنة ١٩٨٨ بنسبة ١٢ - ١٥ بالمئة، بعد أن ارتفع بنسبة ٨ بالمئة في المتوسط خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. ولكن، تجب الاشارة الى أن هذه المعطيات لا تشمل إنتاج فرع الزيتون، لأن الانتاج خلال تلك السنة كان مرتفعاً بشكل استثنائي. ووفقاً للمكتب المركزي للإحصاء، فإن الناتج القومي الخام - بما في ذلك فرعاً الرتوت والسيج - ارتفع بما يعادل ٢ - ٥ بالمئة خلال تلك السنة. أما المعطيات حول النشاط الاقتصادي لعام ١٩٨٩، فلم تتشربعد.

ومن الجدير بالذكر أنه، على الرغم من الهبوط في مداخيل العمال، والتراجع في النشاط الاقتصادي، نتيجة للانتفاضة، فقد ارتفع مؤشر الأسعار في الضفة خلال العام ١٩٨٩ بحوالي ١٥ بالمئة، وفي غزة بحوالي ١٩,٥ بالمئة؛ وهذا بالمقارنة بارتفاع قدره ١٧,٦ بالمئة لمؤشر الأسعار في اسرائيل.

وبما أنه من الصعب الاعتماد على معطيات المكتب المركزي للإحصاء، فنحن مضطرون لاجراء استقصاء محدد لبعض المصانع والشركات. ويبدو أن هناك تطوراً للفروع الصناعية والزراعية والحرفية، على الرغم من الظروف الصعبة، وغياب امكانيات تجنيد رأس المال دون مصادقة سلطات الجيش. ففي يوم دراسي عقد في جامعة تل - أبيب في شهر أذار/ مارس، ذكر صناعي شاب من رام الله أنه أقيم في منطقة الخليل، خلال السنة الأخيرة، حوالي ٤٠ مصنعاً صغيراً ومتوسطاً، دون الحصول على مصادقة «ضابط الأركان» المسؤول عن الصناعة.

فهل المقصود «ثورة صناعية» في المناطق؟ من السابق لأوانه الخروج باستنتاج كهذا، الا أنه في عدد من الفروع، كالمنتجات الاستهلاكية، البلاستيكية والأخشاب، هناك اتحاء نحو الارتفاع. ويقول صناعيو بلاستيك اسرئيليون: إنه خلال السنتين الأخيرتين، أقيمت مصانع عائلية للمنتجات البلاستيكية، في عدد غير قليل من المدن والقرى في المناطق. وكثيرون يتحدثون عن «الانفجار الصناعي» لفرع البلاستيك في المناطق بما يشبه «الانفجار» في آسيا في بداية السبعينيات. وهذا «الانفجار» تسبب في أزمة لدى صناعي الدول الغربية.

وبناء على معطيات شركة سجائر القدس، فقد ارتفعت مبيعات الشركة بنسبة ٤ بالمئة سنوياً منذ نشوب الانتفاضة. وتشغل هذه الشركة حوالي ٢٠٠ عامل، وتصل قيمة مبيعاتها الى حوالي ٣٥ مليون دولار. وحسب تقدير المسؤولين في الشركة، تسيطر شركتهم على حوالي ٧٠ بالمئة من سوق السجائر في المناطق...

كذلك طرأ ارتفاع في إنتاج العصير والمشروبات الخفيفة منذ نهاية عام ١٩٨٧. وهناك شركات معنية بزيادة إنتاجها أكثر فأكثر، وباستيعاب عمال إضافيين. فأحد المصانع المنتجة للمشروبات الخفيفة في رام الله، وهو يشغل ١٢٠ عاملاً، سيفتح قريباً خط إنتاج للزجاجات العائلية، وخط إنتاج جديداً - بعد بضعة أشهر - للعصير. وسيتيح افتتاح خطي الإنتاج هذين استيعاب ٨٠ عاملاً اضافياً.

نحو استقلال اقتصادي محدود

كل شيء يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يتجه نحو الاستقلال الاقتصادي المحدود. ونقول المحدود لأنه طالما بقي الاحتلال، فإسرائيل قادرة على منع التطور الرأسمالي في المناطق — إذا وصل إلى مدى غير مرغوب فيه، في نظرها. لكن المنع لم يعد بالامكان أن يكون منعاً تاماً، مثلما أصبحت السيطرة العسكرية تزداد اهتزازاً يوماً بعد يوم (أنظر: الخرق الجماعي لمنع التجول الذي فرض على غزة بعد مقتل العمال العرب في ريشون ليتسيون).

وفي الحقيقة، فإن خطط الاستقلال الاقتصادي قائمة فعلاً، خصوصاً تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخطوات السياسية. ويتم الآن توزيع منشورات للقيادة الوطنية الموحدة تشجع المقاطعة للبضائع الاسرائيلية واستخدام الانتاج المحلي. ولكن هناك خططاً على المستوى النظري أيضاً. فقبل سنتين من الانتفاضة، نشر في باريس كتاب «اقتصاد المقاومة في المناطق المحتلة» للاقتصادي الفلسطيني أنطوان منصور، الذي توقع — بشكل دقيق جداً — عدداً من المسارات في المجال الاقتصادي منذ نشوب الانتفاضة.

وتعتبر محاولة قيادة م.ت.ف إقامة بنك للاستثمار، قادر على التوريد «بالأكسجين» المطلوب لتمويل الصناعة في المناطق، جزءاً من هذه الخطة. وحتى الآن، تم تركيز معظم الموارد التي نقلت إلى المناطق حول المساعدة لمنع بيع الأراضي والتعجيل ببناء البيوت والمباني. ومن المتوقع — الآن — تدفق أكبر للأموال، لبناء قاعدة صناعية، أو — على الأقل — قاعدة لصناعة حديثة.



شؤون إسرائيلية داخلية

• عام

خطر حكم اليمين

دان هورفيتس

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية

هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥

يبدو، ظاهرياً، أن كلا من اليمين واليسار في إسرائيل متمسك بالفرضية القائلة: إن وجود الدولة مضمون. ومع ذلك، هناك مخاوف لدى أنصار الكتلتين السياسيتين: أنصار اليمين قلقون من جراء الانعكاسات الأمنية، التي قد يؤدي إليها انسحاب إسرائيلي من المناطق؛ وأنصار اليسار متخوفون من احتمال نشوب حرب في ظل ظروف العزلة السياسية.

والقلق الذي يغذي مساندة مواقف اليمين يتناول وضعاً مستقبلياً افتراضياً؛ بينما القلق بين مؤيدي اليسار يتناول مخاطر الحاضر والمستقبل القريب.

وحتى يومنا هذا، يصعب تصور محاولة عربية لاختضاع إسرائيل بوسائل عسكرية. يحتمل حدوث مساس بإسرائيل في إطار

حرب محدودة لأهداف سياسية، أو في رد على عملية عسكرية إسرائيلية؛ ولكن ليس حرب مبادأة، إخضاعية. وطالما أن الفرضية القائلة بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة، التي تملك أسلحة نووية، هي فرضية مقبولة لدى الدول العربية، وأيضاً لدى الدول العظمى، فإن الدول العربية لن تضع تلك الفرضية على المحك. وحتى صدام حسين يعلم جيداً أن الأسلحة الكيماوية هي استكمال للأسلحة التقليدية، أكثر مما هي بديل لأسلحة نووية، التي سيمتلكها في غضون حوالي خمس سنوات فقط - حسب التكهّنات.

والظهور المتوقع لأسلحة نووية في الدول العربية، في منتصف هذا العقد، قد يجعل تلك الدول مستعدة لأن تتحمل قدراً أكبر من المخاطر، في إطار حرب تقليدية، أو حرب تقليدية تستخدم فيها أسلحة كيماوية. وإذا صدقنا ما ينشر في وسائل الاعلام الأجنبية، فمن الصحيح أنه ستظل للزعامة الاسرائيلية إمكانية اختيار تبادل ضربات نووية، التي تعني «علي وعلى أعدائي»؛ ولكن من المحتمل تماماً أن يكون هناك زعماء عرب لديهم الاستعداد للمقاومة والمحاورة بحرب حسم تقليدية، بافتراض أنه عندما تواجه إسرائيل المفاضلة بالاختيار بين هزيمة تقضي على الدولة - ولكن تبقي على سكانها أحياء - وتصرف شمشون، فإنها ستختار الاحتمال الأول.

ومدى استعداد العرب لتحمل مخاطر كهذه، عندما تكون في حوزتهم أسلحة نووية، سوف يزداد كلما كانت قوتهم التقليدية أكبر من قوة إسرائيل، وكلما كان تدخل الدول العظمى في ساحة النزاع الاسرائيلي - العربي أقل. إن «موازن القوى العسكرية بين إسرائيل والعرب، في أية حرب في المستقبل، سوف تتحدد - في المقام الأول - وفقاً لحجم الائتلاف العسكري العربي. وأهم دولة عربية من هذه الناحية هي مصر، التي سيتوقف عليها ما إذا كانت إسرائيل ستضطر إلى القتال على جبهتين أم على الجبهة الشرقية فقط. وتعتبر مصر - الآن - متمسكة بمسيرة السلام أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

إن إعطاء إسرائيل ظهرها لمسيرة السلام، أو الاتحاد الوحشي للانتفاضة، أو استئناف نشاط الاستيطان، هي أمور يمكن أن تجعل مصر تتخلى عن طريق السلام، وتدخل في ائتلاف عربي يتجه إلى الحرب. والشيء الذي لا يقل خطورة عن ذلك، بالنسبة لإسرائيل، هو خطر تخلي الولايات المتحدة عن تدخلها في مسيرة السلام، من خلال إلقاء مسؤولية ذلك على عاتق إسرائيل. ومن وجهة نظر أميركية، تضاءلت - إلى حد كبير - الأهمية الجيو - استراتيجية للشرق الأوسط، في أعقاب الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، وصعوبات الاتحاد السوفياتي لفرض هيمنة السلطة المركزية على الجمهوريات الإسلامية في جنوبه.

كذلك، فإن المبالغ الطائلة، التي تنفقها الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل، يمكن أن تخدم المصالح الأميركية بشكل أفضل، إذا أنفقت في مساعدة بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وفي المقابل، لا تملك دولة إسرائيل القدرة على تحمل نفقات الأمن واستيعاب الهجرة، من دون معونة أميركية.

ومن وجهة النظر هذه، فإن مسيرة السلام تمثل أحد الالتزامات التي تقيد الأميركيين، وتحول دون حدوث تدخل عنها، وثمة التزام أميركي آخر، وهو الحفاظ على الديمقراطية في إسرائيل، والتي يتأثر تطبيعها بحدوث تحولات في صورة إسرائيل في نظر الشعب الأميركي.

وخيبة الأمل الأميركية، وتقوض مكانة إسرائيل لدى الرأي العام الأميركي الدولي، من شأنهما تعريض حركة الهجرة لخطر فوري؛ كما أنهما ينطويان - بمرور الوقت - على خطر أمني مضاعف يتعلق بالوجود: المساس بالقدرة الاقتصادية لإسرائيل على الصمود في سباق التسلح مع الدول العربية، وضعف نفوذ التواجد الأميركي الكابح على العرب. إن حكومة يمينية، برئاسة يتسحاق شامير، يتولى فيها دافيد ليفي منصب وزير الخارجية، ويكون أرئيل شارون، رجب عام

زئيفي، رفائيل إيتان، يوفال نثمان وغيثولاه كوهين شركاء فيها، ليست غير قادرة على التصدي للأخطار فحسب، وإنما سيكون — أيضاً — من شأن تصرفاتها المتوقعة تفاقم تلك الأخطار بالقدر الذي قد يجعلها تنطوي على كارثة. وتشهد على ذلك الأسابيع المعدودة للحكومة الانتقالية.

إن قضية الاستيطان الخاصة بمدرسة «عطيرت كوهانيم» الدينية، في الحي المسيحي في القدس، ليست فقط مساهمة من ميزانية وزارة الاسكان الاسرائيلية في المساعي الاعلامية لـ م.ت.ف في العالم المسيحي، وإنما هي — أيضاً — مرآة صادقة، تعكس طريقة تفكير اليمين الاسرائيلي في مسائل لها انعكاسات سياسية وأمنية.

وهذا التفكير يعتبر ذا بعدين بشكل محض: فالبعد الأيديولوجي يصاغ بمصطلحات الحق: «حق اليهود في أرض — إسرائيل»؛ «حق اليهود في السكن في أي مكان من أرض — إسرائيل»؛ «ما ينطبق على يافا ينطبق على نابلس». والبعد الثاني يؤثر على السياسة الداخلية: ضغوط المستوطنين ولوبي أرض — إسرائيل؛ ضرورة إرضاء أحزاب هتحياء، موليدت وتسومت؛ وزراء الدعائم [الأطواق] الذين يزعجون رئيس الحكومة؛ تقلب مركز الليكود وعدم استقراره؛ المغزى الانتخابي لأمزجة الجماهير العريضة — حسبما تعكس في استطلاعات الرأي العام. والبعد الثالث يكاد يكون منعماً تماماً — وهو بعد السياسة الذي يدمج بين اعتبارات استراتيجية ودبلوماسية، تتمثل في «السياسة الخارجية والأمنية».

ولقد سخر هنري كيسينجر — ذات مرة — من محدثيه الاسرائيليين، قائلاً: «لا توجد لديكم في إسرائيل سياسة خارجية، وإنما لديكم سياسة داخلية». ولو كانت هذه الأمور قد حدثت في فترة حكم الليكود، لكان قد قال بالتأكيد: «سياسة داخلية وأيديولوجيا».

إن ضيق الأفق القبلي، الذي ينكر لارتباط إسرائيل بالعالم الخارجي؛ والانغلاق في مواجهة «عالم الأعيار» باعتباره «كله ضدنا»؛ وتأثير مذهب الارادية (Voluntarism) اللفظ، الخاص بحركة غوش إيمونيم. والذي يكمن في أوهام وهلوسات مسيحية، ويتجاهل ضوابط براغماتية؛ والتقليد الاعلاني للحركة الاصلاحية، الذي تحدى التقليد البراغماتي لحركة البناء الصهيوني؛ ومجرد الجهل — كل ذلك معاً أدى إلى إهمال بعد السياسة في اعتبارات اليمين الاسرائيلي.

وإذا كان ذلك، فعلاً، هو الاتجاه الفكري لليمين الاسرائيلي، وكل الدلائل تشير إلى أن الأمر كذلك، فإن الأحداث في الحي المسيحي، وفي قبريوسف في نابلس، ليست سوى محض بداية. والطريق الذي له بداية كهذه له نهاية متوقعة: نهاية مسيرة السلام؛ تقوض الشرعية الدولية لاسرائيل؛ تآكل التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل. وكل ذلك يحدث عشية دخول أسلحة نووية إلى المنطقة.

* *

حالة طوارئ

أريئيل شارون

يلعبوت أحرفوفوت، ١٩٩٠/٥/٢٥

على مدى سنوات، استصرخت وناديت وطالبت بالانصراف لمعالجة القضايا القومية المركزية. لقد ادعيت بأن الانتفاضة ستؤدي بنا إلى وضع سياسي دولي لا يطاق، وستسبب ضرراً كبيراً لصورة إسرائيل في العالم، وفقدان الاحساس بالردع

«لخوف من إسرائيل. وكررت مراراً أن أكبر الأخطار سيتمثل بالمشاركة المتزايدة لعرب إسرائيل في العنف والارهاب. وشددت على إمكانية وقف دوامة الدماء. وقد تراوحت ردود الفعل على أقوالي من الاستهزاء والتسخيف إلى التلميحات الواضحة بأن كل ما أسعى إليه هو الحصول على منصب وزير الدفاع.

وواصل «الخبراء» الأمينيون ترديد أقوالهم بأن «الانتفاضة تسير نحو الخمود»، وأن «ما هذه إلا موجة عابرة». طالبت ببلورة مشروع سلام حقيقي. طالبت بأن نوضح لأنفسنا، للعرب وللعالم، ما الذي نستطيع وما الذي لا نستطيع إسرائيل القيام به، بصراحة وأقوال واضحة. وحذرت من زرع الأوهام الكاذبة المؤدية إلى بلبلة علاقاتنا مع الولايات المتحدة. وطالبت بوضع مطالب مضادة، كوقف الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف، وحل المنظمات الارهابية الفلسطينية، التي تتواجد حالياً في الدول العربية، ومنها من تتلقى الدعم من العالم الغربي. وجاء الرد في صورة الفكرة التعيية المتعلقة «بانتخابات ديمقراطية لعرب يهودا والسامرة وغزة»، والذهاب إلى القاهرة.

وواصل «الخبراء» السياسيون ترديد أقوالهم بأننا «بهذا سنكسب الوقت». اقترحت، مثل أعضاء آخرين في الحكومة، خطة لاستيعاب الهجرة المباركة، فسمعنا خطابات نارية، دون أن يتحقق شيء. فالمهاجرون يصلون بتيار هائل — حلم الأجيال يتحقق — ونحن نفق مكتوفي الأيدي دون حراك. ويقوم القادة القوميون بطمانتنا قائلين: «سنغلب»، «نحن سنغلب».

وبسبب الفلتان الأمني، والأخطاء السياسية، والتقصير في معالجة الهجرة، استقلت من الحكومة يوم ١٢/٢/١٩٩٠. لقد رغبت في أن أوضح باستقالتي — كما قلت مراراً — تحذير اليهود مما ينتظرهم، قبل حصول الفوضى. وما هي الفوضى، تأتينا، ومن جميع الاتجاهات فحولنا كل شيء يحترق، ونحن — وللشهر الثالث على التوالي — نهدر طاقتنا وجهدنا في أمور واهية.

نحن لا نعتني بالهجرة الماركة، ولا بالأمن. ولا بوضعنا السياسي؛ وإنما بمحاولات واهية للصمود أمام صغوط هذا السياسي أو ذاك، وأمام ابتزاز هذا الحزب أو ذاك. والمكائد والصراعات الشخصية، والشللية والكتلوية، لا تزال تحتل مركز حياتنا. ويقول قادتنا: إنه «لا داعي للتسرع» في عملية تشكيل الحكومة... «ربما الأسبوع القادم». ولكن، لم يبق لنا المزيد من الوقت. لقد حان وقت الوقوف وتحمل المسؤولية، وتنفيذ العملية التالية: التشكيل الفوري لحكومة وحدة وطنية، ذات قدرة على القرار.

لقد قدمت كامل الدعم لتشكيل حكومة كهده، وأعلنت أنني لن أكون عائقاً أمام تشكيل الحكومة عن طريق تقديم أي مطلب شخصي. وأنا أطالب بذلك كل شريك محتمل في إقامة الحكومة، بمن في ذلك رفاقي في الليكود. وينبغي على هذه الحكومة أن تعالج القضايا التالية:

● إعادة الأمن إلى حياة اليهود والعرب في أرض — إسرائيل. فحتى الآن، وبعد سنتين ونصف سنة من التقصير الأمني الخطير، لا يزال بالإمكان تحقيق ذلك. وفي هذا الشأن، ليس لدي أي جديد. فكل ما كان صحيحاً، وناديت به منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وما قبله، لا يزال صحيحاً حتى الآن: يتوجب على القيادة السياسية تكليف أجهزة الأمن بمهمة واضحة، محددة وقاطعة، وهي اجتثاث الاضطرابات. وإذا كانت هناك حاجة لتعريف محدد، ينبغي وضعه: استعادة سيطرتنا على كامل مساحة أرض — إسرائيل، وإعادة فرض القانون والنظام — على الأقل — بالمستوى الذي كان عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

ومن أجل ضمان عمل أجهزة الأمن، في إطار القانون فعلاً، ينبغي توفير وسائل إضافية لها، عن طريق وضع تشريعات في إطار القيم السائدة لدينا.

علينا تقليص الاضطرابات بأي ثمن، وحتى القتل — أيضاً — لغير الأبرياء. فالعقل لا يتحمل وجود قانون يسمح بإطلاق النار كمخرج أخير، ويسمح بقتل البشر، دون السماح عملياً بعقوبات أكثر اعتدالاً بكثير كطرد قادة الاضطرابات والمحرضين. والاصرار والحسم من جانب المرتبة السياسية — المستندة إلى فهم المشكلة وفهم الوسائل، والقدرة على التنفيذ والاشراف المياشر — لا يعني القسوة وتشديد العقاب، بل العكس؛ فهي وحدها التي تسمح بتحمل المخاطر، التي لا تجرؤ القيادة الحالية المفككة والمتردة على تحملها.

ولذا، فالطريق الوحيد للقضاء على الانتفاضة، لكي لا تقصي هي عينا، هو طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية، واثقة بسياساتها، وصلبة في تنفيذ هذه السياسة.

• تركيز معالجة الهجرة، الاستيعاب، العمالة والبناء، من خلال تأمين كافة الوسائل المطلوبة لذلك، دون أي تدخل للاعتبارات الحزبية أو الائتلافية؛ وتحرير كامل الجهاز الذي يشكل من قيود البيروقراطية في مجال الميزانيات والأراضي المطلوبة لتوطين مليون يهودي على الأقل.

• البدء على الفور في بلورة مشروع سياسي، قادر على تحقيق سلام حقيقي. وينبغي أن يكون بين أسس هذا المشروع ما يلي:

أ — وقف سباق التسلح في الشرق الأوسط، وتقليص التسلح ومساواة تسليح إسرائيل بتسليح الدول العربية، لتستطيع إسرائيل تحمل قدر أكبر من المخاطر في خطواتها السياسية.

ب — ديمقراطية الدول العربية، لتعزيز الثقة بأن السلام — إذا ما تحقق — ستم المحافظة عليه.

ج — حل مشكلة اللاجئين في قطاع غزة، وفي يهودا والسامرة، عن طريق جهد مشترك من جانب إسرائيل، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وطالم بقي هذا الجرح مفتوحاً دون علاج، فلن يكون بالإمكان تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

د — معالجة المشاكل الإقليمية، كمسكلة المياه، وإقامة «سوق مشتركة» للشرق الأوسط، تكون في مركزها إسرائيل، الأردن، السعودية وغيرها.

هـ — «هدم الأسوار» بين إسرائيل والأردن، وفتح نقاط عبور جديدة على الحدود أمام حركة الزوار من الطرفين، مما يؤدي إلى تغيير الأجواء، وتخفيف الشكوك المتبادلة.

و — إجراء مفاوضات سلام مع كل الدول العربية. وإذا كان قادتنا يجدون صعوبة في تشكيل حكومة على الفور، وإذا كانوا يعتقدون بأن «الدينا وقتاً»، فنرجوهم الابتعاد وإفساح المجال أمام آخرين لقيام بذلك.

من خلال تجاري في إطار الجيش والحكومة، أعرف إلى أي مدى يجد الناس صعوبة في النهوض واتخاذ القرارات، خصوصاً في أوضاع الضغط، في حالات الطوارئ، في قضايا الحياة والموت. وحقاً — إنها حالة طوارئ.

* *

مها يوسف اللواتي

وفضلاً عن ذلك، من الأفضل أن نعلن - اعتباراً من الآن - وبشكل علني ومباشر أنه، مثلما أعلنت مصر والولايات المتحدة - أكثر من مرة - أنه بسبب تغير الظروف، فليس كل ما جاء في اتفاقيتي كامب - ديفيد لا يزال ساري المفعول، فمن الواجب على إسرائيل أن توضح أنها بدورها ترى نفسها حرة، «بسبب الظروف» أيضاً، في الخروج على صيغة الكتابات المقدسة التي وقع عليها السادات وبيغن وكارتز، وفي أن تضم منطقة «مشروع ألون» على سبيل المثال؛ وذلك كمرحلة أولى في تحقيق أهدافها المعلنة، والسيادة على كل أرض إسرائيل الغربية، من خلال منح مساواة في الحقوق، بما في ذلك حق الانتخاب والخدمة في الجيش الإسرائيلي للعرب الذين يعلنون ولائهم للدولة.

وليس ثمة شك في أن إعلان نوايا كهذا كان سيرفض رفضاً باتاً، وبغضب، من جانب الأميركيين والمصريين، وأيضاً من جانب المعرّخ. ومع ذلك، فإنه كان سيوفر علينا المناخ المتعكر والمنطوي على شكوك تجاه إسرائيل، وكذلك الصرخات اليومية من جانب الإدارة الأميركية، التي تصدر على لسان السيدة تاتيلر، والتي يبدأ بعض يهود الولايات المتحدة في التسليم بها.

وفي مسألة الأمن، أيضاً، توجد مخاوف، سواء من جانب الحماثم أو من جانب الصقور. وادعاء اليسار بأن تشكيل حكومة برئاسة الليكود قد يؤدي إلى تصعيد الانتفاضة هو ادعاء مقبول. ومخاوف هذا المعسكر (الذي يتمنى بعضه في أعماق نفسه استمرار العنف، لأن العنف وحده هو الذي سيؤدي إلى تحقيق أمنيته: دولة فلسطينية) من أن يتم إخماد هذا التصعيد بقوة ضخمة، على يد حكومة الليكود، هي مخاوف مدحوضة. وفي المقابل، فإن مخاوف اليمين من أن يكون وزراء الدفاع من الليكود مقيدين في منصبهم وأداء مهامهم، أكثر من وزراء دفاع منتمين إلى اليسار، هي مخاوف موثوقة.

اليسار يستطيع أن يهدأ

لا يوجد، تقريباً، مجال قومي يتوقع فيه أن تؤدي حكومة شامير مهامها بشكل مقبول؛ والدليل على ذلك هو الاهتمام الفاشل باستيعاب الهجرة، التي يوجد إجماع وطني كامل على أهميتها. فمن الذي أعاق دافيد ليفي عن إعداد شقق للمهاجرين في الموعد المناسب؟ من منع تسحاق شامير (عن طريق «مكتب الاتصال» المشرف على إخراج اليهود من الاتحاد السوفياتي والخاضع لرئيس الحكومة) من فتح عنق الزجاجة الخاص بالهجرة، ومن إيجاد وسائل متنوعة لتخليص أكثر من ٤٠٠ ألف يهودي ممن يحملون تأشيرات خروج، وينتظرون - منذ أكثر من عام ونصف العام - الخروج من الاتحاد السوفياتي؟ ليس السوفيات!

ويبدو أنه في مسألة الاستيطان، أيضاً، يستطيع اليسار أن يهدأ ويقر عيناً. ففي هذا المجال أيضاً، وحسب المقولة المتكررة لأبا إيبان، ستكون تلك حكومة يمينية ذات يدين يساريّتين. وحتى الآن، كانت هتحيه وتسومت وموليدت في المعارضة، ومارست ضغوطاً من هناك لإقامة المستوطنات. والآن، عندما ستمارس الإدارة الأميركية ضغطاً وحشياً، ويرغب شامير في إثبات اعتداله، فليس ثمة احتمال بأنه سيحقق أية خطة استيطانية. ومن المتوقع، إذن، أن توافق تلك الأحزاب، انطلاقاً من رغبتها في تشكيل حكومة يمينية، على وجوب أرجاء - حالياً بالطبع - إقامة مستوطنات جديدة.

ومن حق المعسكر القومي الكبير أن يكون له ممثلون أكثر جودة ومصداقية وموهبة. فالأفكار التي يطرحها تواجه اليوم معارضة من جانب غالبية دول العالم، ومن جانب أقلية ضخمة من مواطني إسرائيل. وإذا لم تخرج من هذا المعسكر، بمختلف اتجاهاته، زعامة تنجح في أن تقود الدولة، وتسير بها في الطريق الوعرة والطويلة لتحقيق أفكاره - السلام، الأمن، الاستيطان في كل أرض - إسرائيل، واستيعاب الهجرة الجماعية - فإنه قد يفقد السلطة. وهذا في حد ذاته ليس كارثة. ففي ظروفنا، يعني فقدان السلطة لصالح اليسار ظهور وضع سياسي يحتمل أن يؤدي إلى تنازلات لا علاج لها. وإن حكومة برئاسة بعض زعماء الليكود، الآن، قد تؤدي إلى الأمر ذاته.

شؤون عسكرية واستراتيجية

أخطار الطرف الثالث

مسابووفت العربي

دافار، ٢٧/٥/١٩٩٠

آون بنكس

مسألة الأسلحة النووية لا تشغل بال الجمهور في اسرائيل بصفة خاصة. ولذلك، لم يكر مفاجئاً عدم الاكتراث الذي أبدته وسائل الاعلام تجاه الزيارة التي قام بها لاسرائيل، هذا الأسبوع، وفد الأمم المتحدة لنزع الأسلحة غير التقليدية من الشرق الأوسط.

صحيح أنه تندرج تحت العناوين «غير التقليدية» مسائل مثيرة للاهتمام في اسرائيل - أسلحة بيو - كيميائية، وبالذات تسليح العراق بأسلحة كهده، بل وتسليحها المحتمل برؤوس نووية - ولكن مسألة احتمال اصفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط ظلت إرثاً للأكاديميين، ولقليل جداً من الصحفيين، وللمسؤولين في الخارجية الأميركية.

ومع محادثات بيكر في موسكو، واجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي لمناقشة المستقبل النووي للحلف، وقمة بوش - غورباتشوف المرتقبة في أواخر هذا الشهر - والتي من بين المسائل التي ستتناولها بالنقاش مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية - فإن مسألة الأسلحة النووية تعود الى جدول الأعمال العالمي. ومع ذلك، يبدو أن هذا النقاش لم يمس اسرائيل

ولم تعترف اسرائيل، على الاطلاق، بأنها تمتلك أسلحة نووية. وكانت سياستها الرسمية، دوماً، هي سياسة الغموض المتعمد، التي تلخص في الاعلان عن أن اسرائيل لن تكون المادئة بإدخال أسلحة نووية الى الساحة الشرق - أوسطية. وهذا الاعلان ينطوي على توجه من الردع الواضح، فضلاً عن تلميحات مختلفة تم ادخالها الى الرأي العام العالمي. وذلك أيضاً هو السبب الذي جعل اسرائيل ترفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار أسلحة نووية في العالم؛ وهي الاتفاقية التي تعتبر في جوهرها اتفاقية بين الدول النووية (التي تملك أسلحة نووية) والدول غير النووية (التي لا تملك أسلحة نووية).

وتنص المادة الثانية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨ على أن الدول غير النووية (والمقصود هنا النواة لأغراض عسكرية) تتعهد بالألا تحتفظ أو تمتلك أسلحة نووية. وتنص المادة الرابعة على أن تتعهد الدول النووية من جانبها بتوريد تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية. وبما أن اسرائيل ليست موقعة على المعاهدة - ومن ثم لا توافق على رقابة وإشراف دوليين على منشأتها النووية - فإنه لا تطبق عليها المادة التي يتم فيها التعهد بعدم امتلاك يورانيوم مخصب، مكونات وأجزاء وما شابه ذلك.

وليست اسرائيل الوحيدة التي لم توقع على المعاهدة، وإنما امتنعت - أيضاً - الأرجنتين والبرازيل والصين وفرنسا والهند وباكستان وجنوب أفريقيا عن الانضمام إليها. وتستخدم تلك الدول ادعاءين لتوضيح معارضتها: أولاً: تدعي أن المعاهدة تبقي وتخلد التمييز بين «الدول التي تملك» و«الدول التي لا تملك». وثانياً، تدعي أن التوقيع ذاته ينطوي على تنازل طوعي عن القدرة على التفاوض، مقابل مزايا ملموسة محدودة وغير قابلة للقياس.

هل هذه الادعاءات مقبولة في حالة اسرائيل؟ الواقع أن كل دولة من الدول المذكورة أنفاً لديها ادعاءات سياسية خاصة.

فاعتبارات فرنسا، عندما قررت الحفاظ على ردع نووي مستقل، كانت مختلفة عن اعتبارات جنوب أفريقيا؛ وللمصين مصالح تختلف عن مصالح الهند، التي تمنعها من التوقيع على المعاهدة. ولكن أية دولة من هذه الدول لا تحافظ على الغموض وعدم اليقين لفترة طويلة من الوقت مثلما تفعل إسرائيل. ومن ثم، يبدو أن «التمييز» ليس ادعاءً وثيق الصلة بإسرائيل.

وفي صلب الاستراتيجية الإسرائيلية يكمن الردع التقليدي. وإذا بحثنا في التاريخ السياسي - العسكري - الاستراتيجي لإسرائيل منذ ١٩٤٨، نستطيع القول بأن نظرية الردع التقليدية قد أحرزت نجاحاً. صحيح أنه كان هناك ثغرات في القدرة على الردع، مثل حرب يوم الغفران؛ ولكن - بصفة إجمالية - أدت هذه الاستراتيجية دورها.

والسؤال وثيق الصلة من ناحية إسرائيل هو، هل كان الردع النووي الواضح (أو الخفي) مكملًا للردع التقليدي، وهل خلق «حزمة ردع»، أم أن الدول العربية قد فهمت أن حافة الردع الواضح عالية، ولا يمكن تصورها كإجراء تكتيكي؟ إذا كانت الإجابة الثانية سليمة فمن المحتمل جداً ألا تكون محاولة العراق امتلاك قدرة نووية ناجمة عن نوايا هجومية، وإنما عن اتجاه لخلق واقع يسمى في علم المصطلحات النووية «قدرة أكيدة على التدمير المتبادل»، أي خلق توازن من الردع يجعل المواجهة قاصرة على الصعيد التقليدي فقط.

ويبدو أن محاولات العراق تتطلب من إسرائيل بلورة وصياغة نظرية. أو - بدقة أكثر - تحديد حافة استخدام جديدة. والمبرر الثاني، الذي يبرر مناقشة هذا الموضوع، هو محادثات الحد من الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ففي كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٧، اتفق ريغان وغورباتشوف على إزالة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى (٥٠٠ - ٥٥٠٠ كيلومتر). وتعتبر محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مستمرة، وسوف تستمر في المستقبل القريب. وترى موسكو - وببدي الأميركيين علامات موافقة على ذلك - وجوب إبطال مفعول أخطار «الطرف الثالث». والمقصود بذلك الدول التي توجد في تخومها (وتحت مسؤولياتها العملية) وصواريخ ومنصات إطلاق بالستية. وصواريخ بيرشيفغ المنصوبة في ألمانيا هي مثال على ذلك. فالإتحاد السوفياتي يطالب بإزالتها مقابل إزالة صواريخ إس-إس - ٢٠ من ألمانيا الشرقية.

ويرى السوفييت أن صواريخ ياريجو - ٢ الإسرائيلية (بافتراض وجود صواريخ كهذه فعلاً) هي أيضاً بمثابة «طرف ثالث». ويزعم السوفييت أنه، بسبب مدى صواريخ ياريجو، فإن هذه الصواريخ ليست مسألة إقليمية، وإنما هي مشتقة من السياق المتعلق بإزالة الأسلحة بين الدولتين العظميين. وبالتالي، فضلاً عن عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة، واحتمال أن تكون القنبلة الإسلامية مجرد مسألة وقت، فإن إسرائيل ستعرض - في المستقبل القريب - لضغوط مختلفة، للموافقة مبدئياً على نزع الأسلحة غير التقليدية من الشرق الأوسط. وهنا - أيضاً - مرتبط القرس أوبيت القصيد. فمن أجل إزالة تلك الأسلحة ونزعها - ولو على الصعيد التصريحي الاعلاني - ينبغي الاعتراف بوجود الشيء الذي يحتاج إلى إزالة. وإسرائيل غير مستعدة لذلك في هذه المرحلة.

إن السؤال المائل أمام إسرائيل، الآن، هو: هل نقدم المساعدة للدولتين العظميين في مسألة التحفظ إزاء أسلحة نووية، أم نواصل السياسة الحالية، حيث أن الفصيل والمقياس الوحيد هو تقدم العراق في اتجاه امتلاك القنبلة [النووية]. على أية حال، يحتاج هذا الأمر إلى نقاش عام، مبدئي ونظري. وينبغي أن تدخل في صلب هذا النقاش الفرضية القائلة بأن تنوية [إضفاء الطابع النووي] الشرق الأوسط هي أمر محتمل. وكنتيجة لذلك، ينبغي أن ندرس جيداً ما إذا كانت تنوية المنطقة ستؤدي إلى اقتراب الكارثة. ولذلك يجب نزع الأسلحة تحت رعاية الدول العظمى، أم أن القدرة على التدمير المتبادل ستساهم في الاستقرار، وفي الحيلولة دون نشوب حرب، مثلما حدث في أوروبا منذ سنة ١٩٤٩؟

حكومة شامير المصغرة : ثلاث وثائق

صادق الكنيست، يوم ١١/٦/١٩٩٠، على الحكومة الجديدة التي قدمها يتسحاق شامير؛ وذلك بأغلبية ٦٢ عضواً من الأحزاب اليمينية والدينية، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعارخ وكتل اليسار وأغودات إسرائيل. وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو: أبراهام فيرديفر من أغودات إسرائيل.

في ما يلي، نقدم ثلاث وثائق حول الحكومة: الأولى، قائمة بأعضاء الحكومة الجديدة؛ والثانية، الاتفاق الائتلافي بين أعضاء الكنيست والكتل المؤلفة لها؛ والثالثة، الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة.

١ - أعضاء الحكومة

هأرتس، ١٢/٦/١٩٩٠

١ - يتسحاق شامير (ليكود) - رئيساً للحكومة، وزيراً للعمل والرفاه ووزيراً لحماية البيئة.

٢ - دافيد ليفي (ليكود) - نائباً لرئيس الحكومة، وزيراً للخارجية.

٣ - موشيه نسيم (ليكود) - نائباً لرئيس الحكومة، وزيراً للصناعة والتجارة.

٤ - موشيه أرنس (ليكود) - وزيراً للدفاع.

٥ - يتسحاق موداعي (حركة تحقيق الفكرة الصهيونية) - وزيراً للمالية.

٦ - أريئيل شارون (ليكود) - وزيراً للبناء والإسكان.

٧ - زفولون هامر (المفدال) - وزيراً للتعليم.

٨ - أرييه درعي (شاس) - وزيراً للداخلية.

٩ - روني ميلو (ليكود) - وزيراً للشرطة.

١٠ - دان مريدور (ليكود) - وزيراً للعدل.

١١ - يتسحاق بيرنس (كتلة فردية) - وزيراً للاستيعاب.

١٢ - إيهود أولمرت (ليكود) - وزيراً للصحة.

١٣ - دافيد ماعين (ليكود) - وزيراً للاقتصاد والتخطيط.

١٤ - رفاييل إيتان (تسومت) - وزيراً للزراعة.

١٥ - رفاييل بحاسي (شاس) - وزيراً للاتصالات.

١٦ - جدعون بات (ليكود) - وزيراً للسياحة.

١٧ - موشيه كتساف (ليكود) - وزيراً للمواصلات.

١٨ - يوفال نثمان (هتحياء) - وزيراً للطاقة والانشاءات والعلوم والتكنولوجيا.

١٩ - أفنير شافي (المفدال) - وزيراً للشؤون الدينية.

* *

٢ - الاتفاق الائتلافي

يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠

أبرم هذا الاتفاق الائتلافي في القدس بين الكتلت وأعضاء الكنيست التالية أسمائهم:
 الليكود - الحركة القومية الليبرالية، شاس - السفارديم حراس التوراة، المعدال، الحرب السيبي القومي، حركة تحقيق الفكرة الصهيونية، هتحياء، نسومت، ديفل هتوراه؛ الوزير الحاخام يتسحاق بيرتس، عضو الكنيست الحاخام اليعيزر مزراحى.

الحكومة

- * يتم تشكيل حكومة وطنية (فيما يلي: الحكومة) تشترك فيها الكتلة وأعضاء الكنيست الموقعون على هذا الاتفاق، وكنل أخرى يتقرر انضمامها إلى الحكومة.
- * يتولى السيد يتسحاق شامير رئاسة هذه الحكومة.
- * تعمل الحكومة ووزارها بموجب الخطوط الأساسية المرفقة بهذا الاتفاق، والتي تمثل جزءاً لا يتفصم عنه، وطبقاً لقرارات الحكومة.
- * يتم الحفاظ على مبدأ الاستمرارية في قرارات الحكومة.

الكنيست

- * يتم تشكيل إدارة الائتلاف، وتكون قراراتها ملزمة لكل أعضاء الائتلاف.
- * تتكون إدارة الائتلاف من ١٣ عضواً - ٧ من كتلة الليكود، وعضو واحد من كل كتلة من الكتلة المشتركة في الائتلاف.
- * يصوت أعضاء كتلة الائتلاف على الاقتراحات المدرجة على جدول الأعمال، سواء كانت اقتراحات عادية أو عاجلة؛ وعلى مشاريع القوانين الخاصة، سواء التي يقدمها أعضاء الائتلاف أو التي يقدمها أعضاء المعارضة، وفقاً لقرار إدارة الائتلاف، أو وفقاً لبيان الوزير الذي يتولى الرد، في حال عدم تمكن إدارة الائتلاف من مناقشة الموضوع.
- * يتوجب على عضو الائتلاف التصويت لصالح أي مشروع قانون أو بيان ميايسي تعرضه الحكومة.

تعديل أو تغيير بند في القانون محل البحث في اللجنة

- * يتوجب على عضو الائتلاف التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة؛ وينطبق عليه حظر الامتناع عن التصويت في كل القراءات الثلاث للقوانين التي تعرضها الحكومة على الكنيست.
- * في المسائل التي يسمح - بالنسبة لها - بكنل الائتلاف، في إطار قانون الانتقال (تعديل) لسنة ١٩٦١، بحرية التصويت أو بحرية الامتناع، يتم إجراء مباحثات في إدارة الائتلاف بناء على طلب إحدى كتلة الائتلاف.

عام

- * يتم تشكيل لجنة بشرك فيها ممثلو كل كتلة الائتلاف، وتتوصل إلى اتفاق عام في موضوع تغيير نظام الحكم في إسرائيل. وتنتهي اللجنة من عملها في غضون ثلاثة أشهر.
- * يتم صمان الحفاظ على الوضع الرهر في الشؤون الدينية. ويعارض الائتلاف أي مشاريع قوانين من شأنها المسس بالوضع الراهن، ويؤيد المواضيع التالية:

أ - قانون التفويض.

ب - قانون الخنزير.

ج - التطبيق الكامل لتوصيات لجنة العمل والرفاه، الصادرة يوم ١٩٩٠/٣/٢١ بشأن الاجهاض.

د - بلورة مقترحات عملية، تحت سلطة الحاخاميين، للحيلولة دون مشورات حليعة تحصى على الرديلة.

هـ - دراسة السبل والوسائل التي من شأنها تقليص تدنيس يوم السبت، بما في ذلك إطار المواصلات العامة.

و - العمل على مع لأكراه والأحبار على العمل في يوم السبت لمن يرغب في لحفاظ على قدسية السبت.
 * تعمل الحكومة ولكتيست على إلقاء الفوارق بين الضقت، وعلى رلة لأحاف في نظام التعليم بمحتف أشكالة، بما في ذلك البشيفات [المعاهد الدينية]، بهدف لوصول إلى مساواة كاملة في رصد لوسائل لكل مؤسسات لتعليم؛ وذلك شكل تدريجي وعلى مدى مستين إلى ثلاث سنوات

* يتم تشكيل لجنة مشترك كتل لانتلاف، تصع معايير ثمة ومقبولة لتعبير نظام توزيع «الميراث الحصة»
 * يتم تشكيل لجنة مشتركة، تشترك فيها كتل لانتلاف، ويتم فيها، عدد اقترح لأقامة محطة إذعية لترسيخ الوعي اليهودي. وتنتهي الدحنة من عملها في غضون ستة أشهر.
 * تقوم الحكومة بتخصيص أراضي دولة، وتقدم به العود في سه صوح للأرواح الشان، للأسر كثيرة لأولاد وللمهاجرين الحدد

* *

٣ - الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة

يتركز عمل الحكومة الوطنية، التي تمثل أمام الكتيست، على المهام التالية:

- * إنطلاقاً من إدراك وحدة المصير والصل المشترك للحفاظ على وجود الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفي الشتات، ومن أجل تحسيد لهدف الرئيسي لدولة إسرائيل - لم شمل لشعب اليهودي في أرضه - تصع لحكومة لهجرة والاستيعاب في مقدمة المهام الوطنية
- * تعمل الحكومة على لاسرع بالهجرة من كل مدن، وعلى إيقاد ليهود المصطهدين
- * تعمل الحكومة على حتى الظروف لاجتماعية ولإقتصادية ولروحية، التي تتيح ستيعاب سريعاً ورحباً للمهاجرين في الوطن.
- * أن الحق لأبدي لشعب اليهودي في أرض إسرائيل غير قابل لنقص، ويدمع في حقه في لأمن والسلام
- * لأهداف السياسية الأساسية، للحكومة في هذه الفترة هي: ضمان استقلال وسيادة لدولة، تحرير الأرض، الحيولة دوش حرب ورسد سلام مع كل جيراننا. ومن أجل ذلك، ستعمل الحكومة على النحو التالي:
- أ - ستحرص الحكومة على زيادة قوة الجيش الإسرائيلي، وقدرته على الردع، وقدرته على الصمود، في مواجهة تهديدات من جانب دول في المنطقة، بما في ذلك تهديداتها بأسلحة صاروخية غير تقليدية.
- ب - ستعمل الحكومة بحزم ضد الإرهاب، بأكد مصدره وسيعمل الجيش لاسرائيلي وقوات الأمن لأخرى، نشاط ودأب، لتأمين سلامة كل السكان، وللاستئصال ظاهرة العنف والاختلال بالنظام، ولتخلق هدوء في شتى أرجاء البلاد.
- ج - ستصع الحكومة تنطع إلى لسلام في مقدمة اهتماماتها، ولن تألو جهداً في سبيل دفع لسلام إلى لأمن.
- د - ستعمل الحكومة على موضنة مسيرة لسلام، وفقاً لاطر السلام في الشرق الأوسط، الذي سه الاتفاق عليه في كامب - ديفيد، ومادرتها للسلام الصادرة في ١٤/٥/١٩٨٩، بكل بنودها.
- هـ - ستقوم إسرائيل بتشجيع ممثلي عرب يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وعرة على لمشاركة في مسيرة لسلام.
- و - ستعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع عرة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل وبحر الأردن
- ز - لن تتفاوض إسرائيل مع م.د.ف بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ح - ستدعو إسرائيل كل الدول لعربية إلى بدء مفاوضات سلام، من أجل فتح صفحة جديدة في المنطقة لم فيه رجاء، وازدهار المنطقة.
- ط - ستعمل الحكومة على دفع وتوضيد العلاقات لمبدلة مع مصر، وفقاً لمعاهدة السلام بين الدولتين. وستدعو لحكومة مصر إلى تنفيذ دورها
- في معاهدة السلام مع إسرائيل، بما في ذلك تعهدها - بموجب اتفاقيات كامب - ديفيد - لمع معاهدة السلام معرى ومضموناً، حسماً يتصع من بنودها وروحها، ومن نوايا الأطراف الموقعة عليها.
- ي - (١) ستعمل الحكومة من أجل تنمية علاقات صدقة وعلاقات متبادلة بين إسرائيل وبين أي دولة تنشد لسلام.
- (٢) ستواصل الحكومة لحفاظ على علاقات الصدقة ولتعامه السائدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وستحرص على تعميق تلك العلاقات في كل المجالات، بما في ذلك التعاون الاستراتيجي.

(٣) سنوانس الحكومة نشاط استئناف العلاقات الدبلوماسية مع دول أوروبا الشرقية ومناطق أخرى، وبالأخص مع الاتحاد السوفيتي، وستحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية مع الصين.

ك - القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل الأبدية، هي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل وغير قابلة للتقسيم، وسيتم دوماً ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لكل أبناء الأديان ولن تدحر القدس صعباً، والحكماء، الذي سيمسح لسكان العرب في يهود والسامرة وقطاع غزة، ولن يشترك سكانها العرب في انتخابات تأسيس تمثيل سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، لا كمنتهجين ولا كناخبين.

* الاستيطان في شتى أرجاء أرض - إسرائيل هو حق لشعب وحرء لا يقسم من الأرض القومي، وسيعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره.

* بالنظر إلى تزايد طواهر معاداة السامية في دول عديدة في العالم، ستعمل الحكومة، بإشراف حكومات متبوية، وأنشؤنف اليهودية وعاصم أخرى، على خوض نضال دؤوب ضد هذه الظواهر.

* في مجال السياسة الاقتصادية - الاجتماعية، ستعمل الحكومة على:

أ - الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وإجراء تخفيض إضافي في معدل التضخم.

ب - التنمية المستمرة للاقتصاد، وتقليص البطالة من أجل إيجاد عمالة كاملة.

ج - تقليص التبعية الاقتصادية للدولة، عن طريق تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

د - تغيير هيكل الاقتصاد، من أجل وضعه على أساس تنافسي، وتقليص دور القطاع العام، وتقليص تدخل الحكومة.

هـ - ضمان الاستثمارات الحرة، وتكافؤ الفرص، ورفع مستوى الفرد ورفاهيته، من خلال الحفاظ على حقوقه وحرياته.

و - تشجيع وتعزيز وتطوير مدن ومناطق الأعمار في الجليل، النقب، يهودا والسامرة وسائر مناطق البلاد، حتى تستطيع الاصطلاح بدورها الوطني المهم.

ر - التوزيع العادل للأعباء على مختلف قطاعات الشعب، وتحسين حالة الطبقات الفقيرة، وسلامة نظم لتعظيم والصحة والاسكان وسائر خدمات الرفاه.

ح - حل المعضلة الخطيرة للمتخلفين، للأطفال حتى سن ١٤ سنة في المدارس الداخلية، وللأحداث في السجون.

* من أجل تحقيق هذه الأهداف، ستعمل الحكومة على:

أ - التوفير في الاستهلاك العام، من خلال تأمين الموارد المطلوبة للمهمة القومية الأولى؛ وهي استيعاب الهجرة.

ب - التوصل إلى اتفاقية اقتصادية - اجتماعية مع المستوردات وأصحاب العمل وسائر العناصر الاقتصادية.

ج - تشجيع المدخرات الوطنية بمختلف أشكالها.

د - مواصلة الإصلاح في سوق رأس المال، من أجل دفعها إلى الأمام وتطويرها، ومن خلال تقليص دور الحكومة فيها.

هـ - مواصلة الإصلاح الضريبي من أجل تشجيع الانتاجية، وزيادة التحصيل والتوزيع العادل للعبء الضريبي.

و - بيع شركات تجارية حكومية إلى القطاع الخاص.

ز - تشجيع زيادة الانتاج والانتاجية.

* وستعمل الحكومة على:

أ - رفع مستوى نظم وأجهزة التعليم، وتطوير العلوم النظرية والعملية، وتوطيد التعاون العلمي الدولي.

ب - تطوير وتوسيع بنية شبكة الطرق والاتصالات والتكنولوجيا.

ح - انتهاج سياسة تنمى إسكاناً مناسباً وفرص عمل ملائمة للمهاجرين الجدد وللأزواج الشبان، وتقديم يد العون للأسر كثيرة الأولاد.

د - توسيع وتعميق مشروع تعمير الضواحي.

هـ - تنفيذ إصلاح عام في المصالح الحكومية للدولة، مع التركيز بصفة خاصة على دور الخدمة العامة في تحسين الخدمات للمواطن، وفقاً لقرار الحكومة بالنسبة لتطبيق تقرير لجنة كوبيرسكي.

و - حماية نوعية البيئة والحفاظ عليها.

* ستعمل الحكومة على الحيلولة دون نزوح يهود من البلاد وعلى إعادتهم إلى الوطن.

* ترى الحكومة أن رفع مكانة المرأة في المجتمع هو غاية اجتماعية - اقتصادية. وستتم مساواة مكانة المرأة في مجالات الأحرار والعمل مع مكانة

الرجل؛ كما سيتم العمل على دمج المرأة في المستويات العليا للحكم.

✻ ستواصل الحكومة العمل من أجل إيجاد مساواة كاملة في الحقوق والواجبات لكل لسكان، من دون تمييز سبب دين أو جنس أو قومية أو أصل.

✻ ستعمل الحكومة على مواصلة تطوير القرى الدرزية والشركسية، بموجب قرار الحكومة الصادر في ٢١/٤/١٩٨٧، بما في ذلك توفير الموارد المطلوبة.

وسنبدل جهود لدمج هؤلاء السكان في المصالح الحكومية للدولة وفي مؤسسات عامة مختلفة، من أجل زيادة إشراكهم في تحمل مسؤولية رسمية وعامة.

✻ ستبدل الحكومة جهوداً لمواصلة تطوير القطاع العربي في كل ما يتعلق بالسيات والمشاريع الهيكلية والسواء، وكذلك في موضوع التشغيل كذلك سيتم العمل على استيعابهم في مختلف الوزارات الحكومية. وسيتم توفير الموارد المطلوبة لذلك.

✻ ستعمل الحكومة على إشراك كل العناصر العامة في مكافحة الجريمة والنشطة لحوادث الطرق.

✻ ستواصل الحكومة مكافحتها لظاهرة المخدرات الخطيرة، بكل السبل الممكنة.

✻ ستعمل الحكومة على إجراء إصلاح في الحكم المحلي.

✻ ستعمل الحكومة على استئصال شأفة الجريمة والعنف، وترسيخ الوعي بأن القانون فوق الجميع.

✻ سيتم تعزيز قدرة الشرطة والنيابة العامة والمحاكم، لمكافحة الجريمة بكل أشكالها ومظاهرها.

✻ يهدف تحرير النظام الديمقراطي في الدولة، وزيادة قدرة الحكومة على العمل، والعلاقة بين الساحب والمنتخب، سيتم فحص إمكانية إجراء تغيير نظام الحكم ونظام الانتخابات التشريعية.

✻ تتطلب وحدة الشعب والحياة الاجتماعية السليمة تنمية تسامح متبادل وتآلف بين قطاعات الشعب وحرية الصمير والديانة وستحول الحكومة دون أي إكراه ديني ومناهض للدين من جانب أي طرف، وستحافظ على توفير المتطلبات العامة للدين بواسطة الدولة. وستصمم لتعليم الديني لكل

الأطفال الذين يرغب أولياء أمورهم في ذلك، وعلى أساس من المساواة.

✻ ضمان حرية الدين والصمير لكل الطوائف، بما في ذلك توفير المتطلبات الدينية.

✻ الحفاظ الشديد على الوضع الراهن في الدولة في الشؤون الدينية.

✻ تأسيس التعليم في إسرائيل على القيم الأبليية لشعبنا: تولة إسرائيل، حب إسرائيل وحب الوطن.

✻ ستقوم الحكومة بتنمية علاقات احترام لتراث إسرائيل، وستتوسط العلاقات بين إسرائيل والشتات.

✻ ستقوم الحكومة بالوفاء بكل التعهدات الدولية لدولة إسرائيل.

إن كنس الائتلاف، بإطلاقاً من إدراكها لأهمية الأصراط الائتلافي وصورة صمد اصطلاح الحكومة بمهمها على نحو مستقر وسليم، تتعهد بتحمل مسؤولية توحيد أعضائها في مسى الكيبست، في عدم جلسات الكيبست، وشراكتهم - بشكل منظم وكامل - في عمليات التصويت في الكيبست بكامل هيئته وفي لجانه، وتصويتهم طبقاً للاتحة الائتلاف الموضحة أعلاه.



السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

• عام

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— قال شامير، أمس، لدى استقباله في مكتبه وفداً من أعضاء البرلمان البريطاني من حزب المحافظين: إنه طلب، قبل بضعة أسابيع، إلى رؤساء دول أوروبا الغربية، الأعراب عن تأييد قاطع لهجرة يهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، وأن رئيس دولة واحد، وهو رئيس فرنسا ميتران، أعطى رداً إيجابياً، بينما كانت الردود الأخرى أقل قطعية (عل هم شمار، ١٩٩٠/٦/٦).

• الأمم المتحدة

حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة

— وجه هيرتسوغ، أمس، انتقاداً إلى القرار الخاص بعقد مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع في المناطق المحتلة على خلفية مذبحه ريشون لشمون. وذكر رئيس الدولة في مستهل رايته لفلندة، التي تتولى الآن منصب الرئيس المناوب لمجلس الأمن، أنه لو حدث في حدى دول العالم الثالث أو هي الدول العربية ما حدث في اسرائيل، لما كان أحد قد دعا إلى انعقاد مجلس الأمن. ورأى هيرتسوغ أن أعضاء مجلس الأمن خضعوا لضغوط سياسية من جانب الدول العربية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

— اتهم هيرتسوغ، أمس، الأمرة الدولية بالعنصرية والتحامل على الشعب اليهودي، وهو الأمر الذي يتمثل — حسب وجهة نظره — في انعقاد مجلس الأمن الدولي رداً على مقتل سبعة من العمال الفلسطينيين في حاصب شندة نهجده في حاصب سبيدوني في هلسنكي، قال رئيس الدولة: إن أحداً لم يطالب بانعقاد مجلس الأمن عندما وقع اعتداء على باص سياحي اسرائيلي في مصر. عندما سبب عربي «مخبول» في انقلاب باص في طريق القدس، وتسبب في وفاة ستة عشر شخصاً وإصابة كثيرين آخرين (داوار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

• الولايات المتحدة

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— قال شامير، أمس، في معرض رده على سؤال مراسلة أجنبية بشأن تعامل حكومته الجديدة مع مشروع وزير الخارجية الأميركي: إنني لا أعرف ما هو مشروع بيكر، هناك مشروع شامير.

وأفاد رئيس الحكومة في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء جلسة مركز الليكود أن حكومته ستضطر لتعزيز وتجديد شبكة العلاقات مع الولايات المتحدة، وبالأخص تحسين العلاقات مع رئيس الولايات المتحدة. وأضاف أن الحكومة الجديدة سوف تناقش ذلك وتتخذ قرارات في هذا الصدد. كما اعتبر أن الاتصالات التي أجريت بين اسرائيل والولايات المتحدة منذ تقديم مبادرة السلام من جانب الحكومة في أيار/ مايو من العام الماضي لم تذهب هباء. وسوف يتعين على الولايات المتحدة واسرائيل الاتفاق معاً على الاجراءات والخطوات التالية في مسيرة السلام (داوار، ١٩٩٠/٦/١١).

• الاتحاد السوفياتي

موشيه أرئس، وزير الخارجية (ليكود)

— أعرب أرئس، أمس، في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، عن رأيه بأن الاتحاد السوفياتي لن يغير من سياسته بشأن هجرة اليهود. وأشار وزير الخارجية إلى أن الاتحاد السوفياتي يعلن أن اتفاقية التجارة بينه وبين الولايات المتحدة ترتبط بإعطاء حرية الهجرة لمواطنيه (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

• غواتيمالا

موشيه أرئس، وزير الخارجية (ليكود)

— قال أرئس، أمس، لدى استقباله نظيره الغواتيمالي الذي يزور اسرائيل، إن العلاقات الجيدة بين اسرائيل وغواتيمالا قد بدأت في سنة ١٩٤٧، وهذه الزيارة ستتيح تنمية هذه العلاقات في مجالات اصافية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

الصِّراع العربي - الإسرائيلي

• عام

عن طريق توطين لاجئين في قطاع غزة. وأضاف أن الحل المتعلق باللاجئين هو تحويل قطاع غزة الى منطقة صناعية حديثة، ليصبح «مرفع كونغ الشرق الأوسط».

وتحدث عضو الكنيست، شارون، أيضاً، عن وجوب حل مشكلة المياه على طول نهر الأردن، والقضاء على الانتفاضة، ومطالبة الدول العربية بإلغاء منظمات الارهاب من أجل التوصل الى سلام. وقال: إنه اقترح فتح الحدود الاسرائيلية - الأردنية أمام زيارات متبادلة لمدة ستة أشهر على سبيل التجربة. كذلك حذر شارون من مغبة تزايد تورط عرب اسرائيل في الارهاب. وادعى أن هذا التوجه سيتعاطم في السنوات القادمة (هآرتس، ١٦/٥/١٩٩٠).

اللواء أمنون شاحاك، رئيس الاستخبارات العسكرية

— قال اللواء شاحاك في مقابلة مع صحيفة «عل همشمار»: ان قمة بغداد لم تفاجئنا بقراراتها حسبما نشر. وعلى حد قوله، فإن كل الاطراف في القمة اضطرت للتواصي والتوصل الى حل وسط .

ومجمل القرارات يؤكد محاولة إرضاء الجميع. كما أن القمة لم تقبل المواقف التي طرحها العراق، ولا مواقف أخرى. وكذلك الموقف الذي طرحته مصر لم يقبل. وأضاف رئيس الاستخبارات العسكرية أن الخط المتشدد، الذي ينتهجه ياسر عرفات، قد ظهر في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر القمة. وهذا الخط كان أكثر تشدداً من تصريحاته في العام الماضي (عل همشمار، ١/٦/١٩٩٠).

أفي بينزتر، المتحدث باسم رئيس الحكومة

— أوضح بينزتر، أمس، أن سياسة اسرائيل تتمثل في عدم البدء بشن حرب، ولكنها لم تتعهد بعدم توجيه ضربة أولى ضد أية دولة عربية. وعلى حد قوله، لا تزال اسرائيل تحتفظ لنفسها بخيار توجيه ضربة عسكرية، استباقية أو وقائية، إذا ما تعرضت لتهديد خطير (يديعوت أحرونوت، ٢٠/٥/١٩٩٠).

• مصر

موشيه أرنس، وزير الخارجية (اليكود)

— قال أرنس، أمس، إن كلمات الرئيس حسني مبارك، التي تحاول ربط الهجرة من الاتحاد السوفياتي بالتهديد باندلاع حرب في المنطقة، قد تفهم على أنها نوع من إضفاء الشرعية على القيام بأعمال عدوانية

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (اليكود)

— قال شامير، أمس، في مقابلة في برنامج ديفيد فريנקلي، من شبكة تلفزيون إي.بي.سي: إن اسرائيل ستجري مفاوضات سلام لا مع الفلسطينيين فحسب، وإنما أيضاً مع دول عربية أخرى، إذا أثبتت تلك الدول نيتها الصادقة لايجاد حل. ولاثبات هذه النية، ينبغي على العرب قبول الاطار الذي نقترحه (دافار، ٢٨/٥/١٩٩٠).

يتسحاق رايبين، عضو كنيست (المعراج)

— قال رايبين، أمس، إن حكومة مصفرة ستؤدي الى جمود سياسي يتسبب في ظهور جبهة شرقية عسكرية ضد اسرائيل. وأضاف في حديثه بمناسبة مرور ٢٣ عاماً على حرب الأيام الستة: «لقد أقيمت على أن أكون آخر رئيس أركان يدافع عن اسرائيل من حدود ١٩٦٧». وأشار وزير الدفاع السابق الى أن حكومة مصفرة ستكون بمثابة مشكلة عويصة، وأنها قد ترتكب أخطاء فادحة يكون من شأنها المساس بالهجرة، وخلق جمود سياسي يؤدي الى اتجاهات تكتل سياسي عربي متطرف. ويحتمل ألا يحدث ذلك في هذا العام أو في العام القادم، ولكن ذلك سيؤدي — في نهاية الأمر — الى خلق جبهة شرقية عسكرية ضدنا (هآرتس، ٦/٦/١٩٩٠).

— حذر رايبين، أمس، من مغبة تبلور جبهة شرقية عربية جديدة، تشكل خطراً فعلياً؛ وذلك عندما تتصالح سوريا الأسد مع عراق صدام حسين. وقال وزير الدفاع السابق، أمام نشطاء حزب العمل في حيفا: «لن يحدث هذا المسار في غضون عام واحد؛ ولكن عندما تتلاشى الرواسب بين سوريا والعراق، سوف تبدو المنطقة في صورة أخرى». وأضاف أن التسعينيات ستكون أسوأ حالاً، بالنسبة لاسرائيل، من الثمانينيات؛ وذلك بعد أن تفرغ العراق، الذي كان منشغلاً بحربه ضد إيران، وبعد أن بدأت مصر — التي خرجت من دائرة الصراع — تقترب من هاتين الدولتين (دافار، ٨/٦/١٩٩٠).

أريئيل شارون، عضو كنيست (اليكود)

— قال شارون، أمس، أمام المؤتمر السنوي لجمعية العلوم السياسية، الذي عقد في جامعة حيفا: إن من الواجب وقف سباق التسلح في الشرق الأوسط، واشترط دفع مسيرة السلام الى الامام بوجود أنظمة ديمقراطية في الدول العربية، والتوصل الى حل لمشكلة الفلسطينيين

العلاقات بين اسرائيل ومصر، مشيراً الى أن التدهور في العلاقات بين الدولتين مثير للقلق بشكل يفوق القلق من التآكل الذي يحدث في مساندة الدول الأوروبية لاسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

● ليبيا

دان شومرون، رئيس الأركان

— قال شومرون في مقابلة تلفزيونية: إنه ليس لديه أي شك في أن ليبيا تقف وراء محاولة الاعتداء [البحرية]، حتى وإن أنكرت ذلك. وعلى حد قوله، فإن الجيش الاسرائيلي سيسمح في المستقبل لـ [الفدائيين] بإجراء مقابلات معهم، وبأن يقولوا الحقيقة. ورفض رئيس الأركان تناول احتمال قيام اسرائيل بالرد على التورط الليبي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

من جانب حكاهم عرب يتحدثون عن العدوان على اسرائيل، وبالأخص في الأونة الأخيرة (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٤).

شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراج)

— أكد بيرس، أمس، قبيل مغادرته القاهرة لدى انتهاء مؤتمر الدولية الاشتراكية، أن خطاب الرئيس حسني مبارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر لم يفهم على النحو الواجب. وقال: إن مبارك، الذي أصبح زعيماً له مركز الصدارة في العالم العربي، يواصل إصراره على إرساء السلام في المنطقة كخط استراتيجي أساسي تنتهجه مصر (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٤).

عيزر وايزمان، عضو كنيست (المعراج)

— دعا وايزمان، أمس، الى اجراء نقاش خاص حول موضوع



إِسْرَائِيل وَالْقَضِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ

● عام

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— ذكر شامير، أمس، أنه حتى اذا قرر مجلس الأمن الدولي إيفاد مراقبين للاشراف على مجريات الأحداث في المناطق [المحتلة]، فلن تسمح اسرائيل بتنفيذ القرار. وقال رئيس الحكومة، في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي، إن اسرائيل لن تسمح لمراقبين بالدخول الى المناطق حتى لو قرر مجلس الأمن ذلك (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

موشيه أرنس، وزير الخارجية (ليكود)

— قال أرنس، أمس، إنه يأمل بالأ بصادق مجلس الأمن على مشروع القرار الخاص بإرسال مراقبين الى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ولكن اذا تمت هذه المصادقة — لا قدر الله — فلن يأتي المراقبون الى اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

يتسحاق رايبين، عضو كنيست (المعراج)

— قال رايبين، أمس: لا شك في أنه لو لم تكن مسيرة السلام قد توقفت، لما كنا في الوضع الذي نعيشه الآن في المناطق [المحتلة]

وفي الشرق الأوسط . ومن الجدير بالذكر أن حادث المذبحة في رشون لتسيون قد وقع على خلفية التطورات في الساحة، وتوقف مسيرة السلام، والتطورات في العالم العربي. وقال وزير الدفاع السابق: إن أسلوب الجيش الاسرائيلي في التصدي لردود الفعل الغاضبة وأعمال الشغب في المناطق، بعد حادث رشون لتسيون، كان صحيحاً وسليماً (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

أريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)

— قال شارون، أمس، أمام أعضاء كتلة الليكود في الكنيست، في معرض تعليقه على الحوادث الأخيرة في المناطق [المحتلة] ودخل تخوم الخط الأخضر: إن الناصرة تبدو مثل غزة، وربما أسوأ منها، والسبب في ذلك يرجع الى الانتفاضة. وأضاف أن استمرار الانتفاضة منذ ثلاثين شهراً يعتبر أندح الظلم الذي سببته حكومة الوحدة.

وأشار شارون الى أنه منذ قيام الدولة لم يحدث تدهور في مكانتنا في العالم مثلما يحدث اليوم. وحذر من مغبة عودة رايبين الى وزارة الدفاع، زاعماً أن ذلك سيكون من شأنه وصول الانتفاضة الى الناصرة وحيفا ويافا واللد (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

• م.ت.ف

حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة

— ادعى هيرتسوغ، أمس، لدى وصوله الى فنلند، أن عرفات لا يسيطر على منظمته، واتهمه بالقيام بلعبة مزدوجة. وأعرب رئيس الدولة عن اعتقاده بأن عرفات لا يؤمن كثيراً بتمهد م.ت.ف بوقف النضال المسلح. وقال هيرتسوغ، أيضاً، إن إسرائيل ليست في حاجة الى وساطة السويد كوسيط بينها وبين م.ت.ف، حيث تجري الاتصالات عن طريق الولايات المتحدة ومصر (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— بعث شامير، أمس، ببرقية الى الجيش الاسرائيلي، هنا فيها قوات الأمن على «الانجاز الضخم لاحتباط محاولة الاعتداء الجماعي على مواطنين أبرياء». وقال شامير في برقيته: إن م.ت.ف قد كشفت — مرة أخرى من جانبها — أنها لم تكف في أية لحظة عن ممارسة «الارهاب»، رغم التعهدات المتكررة من جانب عرفات بتخليه عن القيام بأعمال إرهابية.

وأضاف رئيس الحكومة أن هذا الانجاز هو دليل قاطع لكل أعدائنا على أن إسرائيل تعرف دوماً كيف تتغلب على مؤامرات أعدائها. إننا نواجه دائماً خطر وقوع عمليات إرهابية، وعلينا أن نستمر سواء في احتباط الارهاب أو في النشاط السياسي (عل ههشار، ١٩٩٠/٥/٣١).

موشيه أرنس، وزير الخارجية (ليكود)

— قال أرنس، أمس، في معرض تعليقه على محاولة الاعتداء البحري، إن تلك العملية هي دليل آخر على النشاط «الارهابي»، الذي تقوم به م.ت.ف؛ كما أنها دليل على ما نقوله في إسرائيل من أن م.ت.ف لم تكف عن «الارهاب» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٣١).

موشيه كتساف، وزير المواصلات (ليكود)

— في معرض رده على إثني عشر اقتراحاً مدرجاً على جدول الأعمال حول الاعتداءات في سوق محانبه يهودا وشاطيء نيتسانيم، قال الوزير كتساف، أمام الكنيست: إن على الولايات المتحدة أن تقطع أية اتصالات مع م.ت.ف، وتوقف الحوار معها، وإن مثل هذا التصرف سيساهم في الاستقرار في الشرق الأوسط ويخدم مسيرة السلام.

وأضاف وزير المواصلات أن محاولة [الفدائيين] ارتكاب مذبحه ضد رجال ونساء وأطفال هي دليل ملموس على توجه المظمات [الفدائية]. وتحتل م.ت.ف مسؤولية مباشرة في محاولة الاعتداء. وقد أعلنت الولايات المتحدة، في حينها، أنها مستخلص استنتاجات إذا واصلت م.ت.ف «الارهاب»، وعليها أن تستخلص الاستنتاجات الآن (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)

— قال بيرس، أمس، في اجتماع مكتب حزب العمل، إن مواقف الحزب تجاه م.ت.ف لا تزال كما هي عليه، وتتلاءم مع برنامج حزب العمل. وأضاف رئيس حزب العمل أن حزبه لا يزال يرفض منح تقرير المصير للفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية، وإجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

يتسحاق رابين، عضو كنيست وزير الدفاع السابق (المعراخ)

— قال رابين، أمس، إنه قبل أربعة أو خمسة أشهر، عندما كان يتولى منصب وزير الدفاع، وصلت الى جهاز الدفاع أنباء تفيد بأن منظمة أبو العباس تقوم بإعداد قوة بحرية في ليبيا لتنفيذ اعتداءات جماعية ضد أهداف في إسرائيل. وهنا رابين قوات الأمن الاسرائيلية على إحباط محاولة الاعتداء هذه (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٣١).

عمير بيرتس، عضو كنيست (المعراخ)

— قال بيرتس، أمس، أمام الكنيست: إنه لا يوجد خيار سوى التفاوض مع م.ت.ف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وليس مع أي سكان من المناطق [المحتلة] لا يمكن التعرف عليهم (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

دان شومرون، رئيس الأركان

— قال شومرون، أمس، إنه من الواضح أن [الفدائيين]، في الاعتداء البحري على شواطء إسرائيل، كانوا يعتزمون تنفيذ اعتداء جماعي؛ ولا شك في أن القوات الاسرائيلية تصرفت على النحو الواجب؛ وأضاف أن النظام الدفاعي لسلح البحرية هو نظام موثوق، ولكن من الواضح للجميع أنه من غير الممكن إغلاق شواطء الاستحمام إغلاقاً محكماً.

وفي المؤتمر الصحفي، الذي حضره قائد سلاح البحرية ورئيس الاستخبارات العسكرية، أعلن رئيس الأركان أنه تم إلقاء القبض على كل القوارب التي استخدمها [الفدائيون]، وأن جميع [الفدائيين] قتلوا أو أسروا. وأعلن أن المنظمة التي يرئسها أبو العباس هي المسؤولة عن هذا الاعتداء؛ ولكنه لم يستطع أن يحسم ما إذا كان ياسر عرفات على علم بهذا الاعتداء أم لا (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٣١).

— قال شومرون، أمس، في مقابلة تلفزيونية: لا شك في أن عرفات يواجه — اليوم — واقعاً غير مريح له كرئيس لم.ت.ف، تلك المنظمة التي يعتبر أبو العباس أحد كبار الشركاء فيها. ولا يستطيع عرفات القول إنه لا يسيطر على أبو العباس. وأضاف رئيس الأركان أن من الصعب

[الفدائيين] التي تسلمت الى اسرائيل، أن منظمة أبو العباس التي تتبع م.ت.ف تقف وراء محاولة الاعتداء هذه، بل وأكد وجود علاقات طيبة بين أبو العباس وباسر عرفات (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

● المناطق المحتلة ١٩٦٧

● إرهاب اسرائيلي

حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة

— أدان هيرتسوغ، أمس، المذبحة في ريشون لتسيون وقبل سفره الى السويد وفنلند، قال رئيس الدولة، إن مثل هذه الأعمال المخبولة تثير الاشمئزاز في قلب كل انسان، وفي الأمة كلها (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠ ٥ ٢١)

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (اليكود)

— في معرض تعليقه على المذبحة في ريشون لتسيون، قال شامير، أمس، إنه ليوم حزين ذلك اليوم الذي قتل فيه عرب أبرياء جاؤوا للعمل في اسرائيل. وإن هذه الكارثة يمكن أن تذكرنا نيران الكراهية، وتؤدي الى حدوث تصعيد بين اسرائيل والفلسطينيين. وأضاف أن علينا بذل قصارى جهدنا لكي لا تتكرر مثل هذه الحوادث، وإن الجمهور في اسرائيل قد صدم من جراء هذه الجريمة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

دادي تسوكير، عضو كنيست (راتس)

— في توجهه الى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يتسحاق شامير، ذكر عضو الكنيست تسوكير أن الطلقات المطاطية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي، الآن، ذات سرعة انطلاق تفوق الطلقات المطاطية السابقة.

وقال تسوكير: إن نتائج تحليل جثث ستة من الشبان الذين قتلوا في الأشهر الستة الأخيرة أظهرت أن وفاتهم كانت نتيجة الاصابة بطلقة مطاطية أسطوانية، أطلقت من ماسورة البندقية، على خلاف الطلقات المطاطية السابقة التي كانت توجد داخل خزنة أثناء عملية الإطلاق. وذكر عضو الكنيست تسوكير أن هذه الطلقات ثبت أنها قاتلة، على النقيض من الهدف الأصلي لاستخدامها (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

دان شومرون، رئيس الأركان

— قال شومرون، أمس، أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: إن إعادة فتح الجامعات في المناطق [المحتلة] من شأنها المساهمة في تحقيق الهدوء. ولكن إذا ثبت أن هذه المحاولة لم تؤت

القول بأن عرفات، شخصياً، كان شريكاً في أسرار العملية ذاتها، ولكن تقع على عاتقه مسؤولية عامة كرئيس للمنظمة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

— قال شومرون، في مستهل جلسة الحكومة، أمس، لمناقشة العملية البحرية ضد شواطئ اسرائيل: إن عملية إحباط الاعتداء قد نجحت، لأن كل [الفدائيين] قد قتلوا أو ألقي القبض عليهم، بينما لم يصب أي جندي أو مدني.

واعترف رئيس الأركان بأن الحظ كان من نصيب قوات الأمن. ولكنه قال: من لا يساعد الحظ فلن يكون محظوظاً. وأضاف أنه حتى لو نزل [الفدائيون] على شاطئ تل — أبيب، لما كان في مقدورهم المساس بالمصطافين. وفي معرض رده على سؤال حول ما إذا كان عرفات على علم بهذه العملية، قال شومرون: إنه لا توجد لديه إجابة، ولكنه أكد أن مساعدي عرفات قد علموا بالعملية، وأن م.ت.ف لا تستطيع أن تنفض عن كاهلها هذه المسؤولية (دافار، ١٩٩٠/٦/٤).

اللواء أمتون شاحك، رئيس الاستخبارات العسكرية

— قال اللواء شاحك، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»: إن [الفدائيين] يشترون طائرات شراعية، ويعتزمون استخدامها. وأضاف: «إننا نعلم اليوم علم اليقين أن م.ت.ف تخطط لشن اعتداءات على الهجرة من الاتحاد السوفياتي في أي مكان وفي أي مناسبة تستطيع فيهما عمل ذلك، وليس فقط في اسرائيل» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١).

— قال اللواء شاحك، في مقابلات بمناسبة عيد الاستخبارات العسكرية: إن رد ليبيا بعد محاولة الاعتداء على سواحل البلاد، وإنكار التورط فيها، يتبعان من الخوف. وقال رئيس الاستخبارات العسكرية: إن المنظمات [الفدائية] مستمرة في التخطيط لتنفيذ اعتداءات. كما نعلم بأن بعض المنظمات تواصل التدريب على محاولات الاعتداء من الجو (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

الدكتور يوسي أولمرت، مدير مكتب الصحافة الحكومية

— قال الدكتور أولمرت لصحيفة «هآرتس»، أمس: إن الأميركيين ألغوا منذ فترة أمر الاعتقال ضد أبو العباس، لتورطه في اختطاف الباخرة اكيلي لاوور، وحسب رأيي سوف يقعون هنا في مأزق كبير. فكل من سيحاول تبرير موقف عرفات، سيضطر، الآن، الى توضيح وتفسير تدخل المنظمة التابعة لـ م.ت.ف.

وعلى حد قول الدكتور أولمرت، الذي يرأس جهاز الاعلام الاسرائيلي، فمن المؤكد — في كل ما يتعلق بمحاولة اعتداء سفن

ثمارها، فسيكون في مقدورنا إغلاقها مرة أخرى (معاريف، ١٩٩٠/٥/١٦).

— حنر شومرون، أمس، سكان المناطق [المحتلة] من مغبة القيام بأعمال عنف، وقال: إننا لن نسمع — بأي حال من الأحوال — بخروج جماهير السكان إلى الشوارع [للتظاهر]. وأضاف رئيس الأركان أن أي مخبول من الجانبين قد يشعل النيران من جديد في المناطق. كما «حنر» اليهود الذين يعيشون في المناطق من القيام بأية أعمال (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

* *

شؤون إسرائيلية داخلية

● الحكومة

يتسحاق شامير؛ رئيس الحكومة (ليكود)

— قال شامير، أمس الأول، عقب حفل التوقيع على الاتفاق الائتلافي: إنه راض عن أن الليكود استطاع تشكيل حكومة. وعلى حد قوله، فإن الحكومة التي تم تشكيلها هي أفضل حكومة كان من الممكن أن تتشكل، وإنها تمثل غالبية الشعب. وأضاف رئيس الحكومة: «إنني أمل بأن تكون هذه الحكومة وطنية موسعة، تؤدي إلى السلام وليس حكومة يعينية (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

— قال شامير، أمس، أمام الكنيست: إنه يعتزم أن تستمر حكومته الجديدة في تولي مهامها حتى نهاية فترة ولايتها، أي حتى موعد الانتخابات القادمة. وأضاف أنه سي طرح على جدول أعمال الحكومة ثلاث قضايا تبدو له مهمة وملحة:

أولاً، العمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، والعمل على تعزيز المسيرة السياسية وتنفيذ مبادرة السلام التي طرحتها الحكومة.

وثانياً، السياسة الأمنية التي تنقسم إلى موضوعين: حل مشكلة التهديد الاستراتيجي العراقي لاسرائيل والتصدي للانتفاضة. وثالثاً، استيعاب الهجرة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)

— قال بيرس، أمس الأول، بعد حفل التوقيع على الاتفاق

● المناطق المحتلة ١٩٤٨

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— في جلسة كتلة الليكود، وفي معرض تعليقه على المظاهرات الحاشدة في التجمعات العربية في اسرائيل، عقب مذبحه ريشون لتسيون، قال شامير: من الواجب أن نقول للعرب مواطني اسرائيل إنهم تجاوزوا حدود المسموح به. وأضاف أن الحادث في اسرائيل ينبغي أن تتوقف، معرباً عن أمله في عدم استمرار تلك الظواهر (دافنا، ١٩٩٠/٥/٢٣).

الائتلافي لحكومة شامير: «إن هذه الحكومة ربما تستطيع حل مشاكل بعض الأحزاب، ولكنني لا أرى أن في مقدورها حل مشاكل الدولة». وأضاف رئيس حزب العمل أن «هذه حكومة ولدت بالخطيئة» (عل همشار، ١٩٩٠/٦/١٠).

— وصف بيرس في مقابلة تلفزيونية، أمس، الحكومة الجديدة برئاسة شامير بأنها «حكومة كارثة». وفي معرض تعليقه على خطاب شامير في مركز الليكود، قال رئيس حزب العمل: لو كان شامير رئيساً للحكومة في سنة ١٩٧٧ لما تم التوصل إلى أي اتفاق مع مصر. وفي سنة ١٩٨٤ عندما توليت منصب رئيس الحكومة، كان يعارض انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان. وفي سنة ١٩٨٧، نفس اتفاق لندن؛ وهو يقوم الآن، أيضاً، بنفس المبادرة مرة أخرى (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

أريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)

— قال شارون، أمس الأول، إنه رغم عدم حصوله على حقبة الدفاع في الحكومة الجديدة، فسوف لن يتردد في خوض نضال في هذه الحكومة بالنسبة لأرائه في مسائل الأمن. وأضاف أنه، إذا اتضح أن الحكومة الجديدة لا تعطي ردوداً على مشاكل الأمن، فسيعتبر نفسه حراً في اتخاذ كل الاجراءات والتدابير التي يراها. وقال شارون، في مقابلة مع إذاعة الجيش الاسرائيلي: إنه لم يحصل على حقبة الدفاع لاعتبارات غير موضوعية (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

شولاميت ألوني، عضو كنيست (واتس)

— قالت ألوني في معرض تعليقها على الحكومة الجديدة، عقب

العمل: «إن أية حكومة مصغرة في إسرائيل تمثل مشكلة عويصة، لأنها لن تملك القدرة على الردع» وأضاف وزير الدفاع السابق أن الخيار الذي يبدو له يشكل أكبر هو أن يقوم الليكود بتشكيل حكومة ضيقة؛ وفي هذه الحالة ينبغي على حزب العمل أن يعمل على إجراء انتخابات مبكرة (دافار، ١٩٩٠/٦/٤).

أريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)

— قال شارون، أمس، إنه إذا لم يقدم رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، حتى يوم الخميس، حكومة ليكود مصغرة أمام الكنيست، فمن الواجب تكليف مرشح آخر من الليكود بتشكيل الحكومة. وأضاف شارون، خلال لقائه مع مراسلي الشؤون الحزبية ومراسلين أجانب في تل — أبيب، إن لدى شامير الآن أغلبية ٦١ عضو كنيست لتشكيل حكومة مصغرة؛ وتشكيلها لا يرتبط إلا برغبة شامير الشخصية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

متاحم بوروش، عضو كنيست (أغودات إسرائيل)

— قال بوروش، أمس، للاذاعة الإسرائيلية: إن حزب أغودات إسرائيل يرى أن حكومة مصغرة هي حكومة لن تستطيع توفير حل للمشاكل الحالية، وأنها تمثل مشكلة عويصة. وأضاف أن حزبه لا يزال يؤيد تشكيل حكومة وحدة وطنية، وليس حكومة مصغرة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

● الاقتصاد

البروفيسور ميخائيل برنوي، محافظ بنك إسرائيل

— قال برنوي، أمس، في مؤتمر صحفي، بمناسبة تقديم التقرير السنوي لبنك إسرائيل لسنة ١٩٨٩: إن هذه الفترة هي فترة طوارئ قومية، ظهرت فيها فرصة تاريخية لن تتكرر لربط استيعاب الهجرة بإجراء تغيير بنيوي في الاقتصاد والتنمية. ومن الواجب أن نؤكد على عدم إضاعة وإهدار تلك الفرصة، حيث ينبغي اتخاذ قرارات شاملة — قريباً — في المجال الاقتصادي، وإعادة النظر في الأولويات، بما في ذلك تخفيض ميزانية الدفاع (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

● الهجرة والاستيعاب

يتسحاق بيرتس، وزير الاستيعاب

— أعلن بيرتس، أمس، أن الحكومة صادقت على بناء ٤٥ ألف وحدة سكنية للمهاجرين، حوالي الثلثين منها في وسط البلاد. وأعلن وزير الاستيعاب في بداية النقاش حول استعدادات الحكومة لاستيعاب الهجرة، أنه تقرر الافراج عن تسعين ألف دونم من أراضي

مصادقة الكنيست عليها: إن ذلك ليوم مشؤوم للدولة؛ وهو ليس يوم عيد، وإنما يوم خوف وفزع. فهذه الحكومة لن تترك أية آمال للفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق [المحتلة]. وقد أصبح المشعوذون والسحرة سادة البلاد، وبينهم أولئك الذين ينصاعون لتعليمات الحاخام ملوفايتش فيما وراء البحر، والحاخام شيتاي تسفي المقيم في بروكلين. كما أن هذه الحكومة تترك العرب دون حقوق إنسان ودون حقوق مدنية.

وأضافت ألوني أن الشعب لم يختار هذه الحكومة لارسال أولاده كجنود ضد مدنيين ونساء وأطفال؛ ولا يملك أحد تفويضاً لجرنا إلى حرب جليقة، وإلى مزيد من إراقة الدماء. إنها حكومة لاءات؛ ويجب أن نتذكر الفترة من ١٩٨٢ — ١٩٨٥، عندما هدمت حكومة كهذه نسيج الحياة في إسرائيل، وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم، وإلى حرب لا ضرورة لها في لبنان، من أجل مملكة إسرائيل الكبرى (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

● الأحزاب

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— أعلن شامير، أمس، أنه يسعى إلى تشكيل حكومة مصغرة، وليس إلى إجراء انتخابات مبكرة أو تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأعرب عن أمله في تقديم حكومته في غضون بضعة أيام، مؤكداً أنه — قبل ذلك — سينتهي المفاوضات مع الأحزاب الشريكة، وبعد ذلك سيجري مفاوضات حول المناصب الوزارية لليكود (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)

— قال بيرس، أمس، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»: إن رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، يواجه نفس الصعوبات التي واجهتها قبل بضعة أسابيع، في سبيل تشكيل حكومة مصغرة. وأضاف رئيس حزب العمل أنه ليس شاميراً بسبب ذلك؛ ولكن إذا لم يوفق شامير في تشكيل حكومة في غضون مهلة الواحد والعشرين يوماً القادمة، فإن تكليف تشكيل الحكومة سيعود إليه (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

— قال بيرس، أمس، في مؤتمر «شبيبة حزب العمل»، الذي عقد في مقر الحزب في تل — أبيب: إن النبا الذي نشر في الصحف بأنني مستعد لأن أكون وزير البناء والإسكان في حكومة الوحدة برئاسة شامير هو نبا لا أساس له من الصحة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

يتسحاق رايبين، عضو كنيست (المعراخ)

— قال رايبين، أمس، في خطابه أمام فرع القدس التابع لحزب

الدولة لبناء مساكن، وكذلك عن خمسة وأربعين ألف دونم في المناطق الصناعية المناسبة للسكن (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

— أعلن بيرتس، أمس، في جلسة اللجنة الوزارية لتنسيق مسائل الهجرة، أن ما يزيد على أربعين ألف مهاجر قد وصلوا إلى إسرائيل منذ مطلع هذا العام، منهم حوالي ٣٥ ألفاً من الاتحاد السوفياتي.

وأعرب وزير الاستيعاب عن قلقه من جراء ظروف استيعاب المهاجرين المسنين، وذكر أنه منذ بداية هذا العام، هاجر إلى البلاد ستة آلاف مهاجر مسن، يعانون من مشاكل اسكان. وقال: إن هذه مشكلة مؤلمة ينبغي إيجاد حل سريع لها (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

— أعلن بيرتس، أمس، تقديراً مثيراً للدهول، يفيد بأن معدل الهجرة من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل سوف يتضاعف، اعتباراً من الشهر القادم، وأنه في سنة ١٩٩٠ سيصل إلى إسرائيل ربع مليون مهاجر جديد من الاتحاد السوفياتي (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٩).

سيمحاً دينيتس، رئيس إدارة الوكالة اليهودية

— أشار دينيتس، أمس الأول، خلال اجتماع له مع مراسلي الهجرة والاستيعاب، إلى أن من المتوقع في الأشهر القليلة القادمة، حدوث زيادة كبيرة في معدلات الهجرة من الاتحاد السوفياتي.

وكشف رئيس الوكالة اليهودية أنه، في أعقاب افتتاح مسارين جويين جديدين لخروج مهاجري الاتحاد السوفياتي، يحتمل أن يصل إلى إسرائيل — اعتباراً من تموز/ يوليو القادم — حوالي ١٥ - ٢٠ ألف مهاجر شهرياً. كما كشف أنه هاجر إلى إسرائيل في الشهر الماضي ١٠,٥٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفياتي. ولم يكشف دينيتس عن مكان هذين المسارين الجديدين (فضلاً عن المسارين الحاليين عبر بودابست في المجر وبوخارست في رومانيا).

وأوضح دينيتس، أيضاً، أن الوكالة اليهودية تقوم حالياً بطبع كتب تعليمية بالعبرية في الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يوفر وقتاً كبيراً، حيث لا توجد ضرورة لنقل شحنات الكتب إلى الاتحاد السوفياتي. وأكد أن الولايات المتحدة زادت المعونة التي تقدمها لاستيعاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي من ٢٥ إلى ٣٠ مليون دولار سنوياً. وأشار إلى أن رؤساء الإدارة الأميركية لا يعتزمون تغيير سياسة الهجرة الخاصة بالولايات المتحدة، أي زيادة حصة اليهود من مهاجري الاتحاد السوفياتي، الذين يسمح لهم بدخول الولايات المتحدة، وهي ٤٠ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي سنوياً؛ وهم الذين يحفظون بدعم (غالبية) من بين المنساقطين الذين بقوا في النمسا) وكذلك عشرة آلاف يهودي لا يحفظون بدعم (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

— قال دينيتس، أمس، في جلسة الإدارة الصهيونية: إن الميزانية المطلوبة لجلب مائة وخمسين ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي هي مائة وخمسون مليون دولار — أي حوالي ألف دولار للفرد. وأضاف دينيتس أن الميزانية الأصلية، التي تعتمد على تقديريه، قد تقدمت بمسعين ألف مهاجر هذا العام، هي ميزانية غير واقعية، ومن الواجب مضاعفة الجهود لجمع أموال من يهود العالم (عل همشمار، ٢٩ ١٩٩٠/٥).

ميخائيل كلانينير، عضو كنيسيت ورئيس لجنة الهجرة والاستيعاب (ليكود)

— كشف كلانينير، أواخر هذا الأسبوع، عن أن سلطات الاتحاد السوفياتي قد زادت من وتيرة إعطاء تأشيرات خروج للمهاجرين إلى إسرائيل، وأنها تصل الآن إلى حوالي ٢٥ ألف تأشيرة شهرياً. وإذا استمرت هذه التوتيرة، فسيصل عدد الحاصلين على تأشيرات خروج من الاتحاد السوفياتي في أواخر آب/ أغسطس إلى أكثر من ١٥٠ ألف نسمة، وحتى أواخر عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة (يديعوت أحرونوت، ١٠ ١٩٩٠/٦).

شوشانه أرييلي الموزليو، رئيسة اللجنة الاقتصادية في الكنيسيت (المعراخ)

— طالبت الموزليو الحكومة بصياغة خطة لاستيعاب المهاجرين يتم تنفيذها فوراً. وقالت في جلسة اللجنة الاقتصادية التي خصصت لموضوع الهجرة، إن هناك خطاً اقتصادياً عديدة لاستيعاب الهجرة، بيد أن الحكومة لا تسعى إلى تطبيقها.

ووجهت رئيسة اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيسيت انتقادات إلى سياسة وزارة المالية بشأن استيراد بيوت جاهزة لتوطيس المهاجرين الجدد فيها، ولكنها باركت اقتراح بنك إسرائيل بشأن إنشاء صندوق يقدم المساعدة للمهاجرين لشراء شقق (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

أوري غوردون، رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية

— أعلن غوردون، أمس، أنه منذ مطلع سنة ١٩٨٩، وحتى اليوم، قدمت إلى الوكالة اليهودية مئات الآلاف من الطلبات، من جانب أسر وأفراد، للحصول على تأشيرات هجرة من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل؛ وهي طلبات بلغ عدد أفرادها ١,١٦٣,٣٥٠ نسمة. وعلى حد قوله، ففي النصف الأول من العام ١٩٩٠ قدم ٢٥٢,١٠٠ طلب، تشمل ٧١٥,١٠٠ نسمة (يديعوت أحرونوت، ٧/٦/١٩٩٠).

شؤون عسكرية واستراتيجية

التي في حوزته. لكن هناك شيئاً واحداً واضحاً، وهو أن الجيش يملك وسائل دفاعية جيدة للشواطئ. وأضاف رئيس الأركان أن المقصود، فعلاً، فشل ذريع لـ [الفدائيين] في تنفيذ مهامهم. وذكر شومرون أنه، رغم إلقاء الجيش الاسرائيلي القبض على كل القوارب، فلا شك في أنه لا يوجد إغلاق محكم في شبكة تأمين الشواطئ (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٣)

العميد أوران شاحور، كبير ضباط سلاح الاستخبارات العسكرية — أعلن العميد أوران، خلال اجتماع مع مراسلين عسكريين في إطار وقائع الاحتفال بعيد سلاح الاستخبارات، الذي صادف أمس: إن سلاح الاستخبارات سيستري طائرة صغيرة — من دون طيار — من طراز سرتشر، من إنتاج الصناعة الجوية؛ كما سيقوم بتطوير خرائط رقمية. وأضاف أن هذه الطائرة ستوفر حلاً في مجال المصادقية، وفي مجال التنفيذ، كما ستوفر حلولاً جيدة في نظام التنبؤ بتحركات العدو والاتجاهات الجوية.

وقال كبير ضباط سلاح الاستخبارات العسكرية: إن السلاح سيواصل في سنة العمل الحالية تطوير وسائل رؤية ليلية، سوف تتمثل في نظام التنبؤ، وسيقوم السلاح — أيضاً — بإدخال مشروع يمكنه يعطي حلولاً أفضل في شعبة البحث. وفي مجال الخرائط سيقوم سلاح الاستخبارات بتحسين إنجازاته عن طريق استخدام نظام رقمي أكثر دقة للخرائط. وفي مجال الاستخبارات الاحباطية، سيتم تنفيذ مشروعات توفر معلومات في كل ما يتعلق بخطوط الهاتف والتنصت عليها (دافار، ١٩٩٠/٦/٧).

يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)

— قال شامير، أمس، في ختام نقاش في جلسة الحكومة: إن هناك ما يجعل اسرائيل تتباهى بعملية قوات الأمن، التي أحبطت محاولة الاعتداء على شواطئ نيتسانيم وغتش في الأسبوع الماضي. وأضاف رئيس الحكومة: أن إغلاق السواحل البحرية الاسرائيلية ليس بالأمر السهل؛ ولذلك ينبغي التفاهر بحراس اسرائيل. وقال شامير بوجوب استخلاص الدروس المستفادة من هذه العملية، ولكن يجب أن نفعل ذلك من دون التقليل من إنجاز قوات الأمن (دافار، ١٩٩٠/٦/٤).

رئيس الأركان، دان شومرون

— قال شومرون، أمس، في جلسة الحكومة، في معرض رده على سؤال وزير الشؤون الدينية زبولون هامر، حول ظاهرة الانتحار في الجيش الاسرائيلي: إن عدد حالات الانتحار في الجيش الاسرائيلي يشهد انخفاضاً، وإن الانطباع بحدوث ارتفاع في هذا الموضوع ينبع من العرض الزائد له في وسائل الاعلام في الأشهر الأخيرة. وأضاف رئيس الأركان أنه رغم عدم ظهور ارتفاع في عدد حالات الانتحار، فإن سلطات الجيش تتصدى لهذه الظاهرة، وتتولى التحقيق في كل حادث (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

— قال شومرون، لدى إجماله التحقيق العسكري الذي جرى في هيئة الأركان العامة، يوم الجمعة: إن الجيش الاسرائيلي يقوم بدراسة الدروس المستفادة من تسلل [الفدائيين]، كما يقوم بتحديث الوسائل



السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

• عام

أن تشتري إسرائيل بثمن بخس منتجات عسكرية مستخدمة، يعتزم الجيش الأميركي إخلاءها من قارة أوروبا، في أعقاب الاتفاقية المبرمة بين الدولتين العظميين.

والمقصود أساساً منتجات لوجيستية، مثل سيارات جيب وسيارات قيادة ووسائل نقل، كما أن المقصود بشكل أقل أنظمة قتال وأسلحة. ولم يرد الأميركيون بعد على هذا الطلب (عل همشار، ١٥/٥/١٩٩٠)

— صادق الكونغرس الأميركي، أمس الأول، من دون معارضة، على منح ضمانات لإسرائيل للحصول على قرض بمقدار ٤٠٠ مليون دولار لبناء مساكن للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، ولكنه قرر «معاقبة» إسرائيل بتحصيل عمولة منها بمقدار مليون دولار. ورواوي جزء من هذه العمولة (١٨ مليون دولار) المبلغ الذي خصصته إسرائيل لمحاولة الاستيطان في الحي المسيحي من القدس (عل همشار، ١٨/٥/١٩٩٠).

— بعث سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، موشيه أراد، بتقرير سري يقع في خمس صفحات، إلى رئيس الحكومة يتسحاق شامير، ووزير الخارجية موشيه أرنس، حذريه من أن إسرائيل تواجه مأزقاً خطيراً في علاقاتها مع الولايات المتحدة، قد يصل إلى حد الكارثة. وأشار أراد في تقريره، الذي بعث به أواخر هذا الأسبوع، إلى أن مسيرة السلام والاستيطان يتطلبان إعادة نظر، وإلى أن إسرائيل تفقد تأييدها في الكونغرس، وإلى احتمال أن تعود الإدارة الأميركية إلى فكرة المؤتمر الدولي (يديعوت أحرونوت، ٢٧/٥/١٩٩٠).

— صادقت وكالة المعونة للدفاع التابعة للمنتاغون، التي تعرف اختصاراً باسم (D.S.A.A)، هذا الأسبوع، لإسرائيل على استخدام أموال المعونة الأميركية في مشروع سفن ساعر — ٥ التابعة ل سلاح البحرية. وفي هذا المشروع، سيتم بناء ثلاث سفن صواريخ حديثة في أحواض بناء السفن في الولايات المتحدة. ولم يتم — حتى الآن — إعطاء مصادقة مماثلة بالنسبة لمشروع الفواصات. وقد أصدر رئيس

— ردت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أمس، على بيان دول السوق الأوروبية القاتل: إن «الوضع الراهن في المناطق المحتلة لا يحتمل، وينبغي التقدم في اتجاه مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك م.ت.ف. من أجل التوصل إلى تسوية في المنطقة»، بقولها: «إنه منذ حادث القتل المأساوي في ريشون لتسيون وهناك محاولة لاستغلال هذا الحادث في التحريض ضد إسرائيل» (معاريف، ٦/٣/١٩٩٠)

— علم أن إسرائيل ومصر وقبرص ستقوم بتوطيد التعاون والتنسيق، فيما بينها، في مجال المراقبة الجوية في المنطقة. وقد سافر، أمس، إلى قبرص، نائب رئيس مدير الطيران المدني الإسرائيلي، شموئيل بوليك، حيث من المقرر أن يجتمع اليوم مع نظيره المصري والقبرصي (هآرتس، ٦/٦/١٩٩٠)

— جاء في وثيقة سياسية شاملة، وضعها سفير إسرائيل في مدريد، البروفيسور شلومون — عامي، أن علاقات إسرائيل بالدول الأوروبية تشهد تآكلاً. وقال بن — عامي في وثيقته: إن الدول الأوروبية الأكثر صداقة لنا، مثل ألمانيا وهولندا والدنمارك تشهد تآكلاً في علاقاتها مع إسرائيل، سواء على صعيد الرأي العام أو في المواقف السياسية المؤيدة لحق تقرير المصير للفلسطينيين، ولعبداً مقايضة الأرض بالسلام، ولضرورة التفاوض مع م.ت.ف.

ودعا السفير إسرائيل إلى فهم أن المقصود عملاق اقتصادي يبيع لإسرائيل بحوالي سبعة مليارات من الدولارات، ولا يشتري منها إلا بنصف هذا المبلغ، مؤكداً أن الصعوبة الأساسية أمام إغلاق هذه المهوة هي صعوبة سياسية. وحذر سفير إسرائيل في أمبانيا من أن أوروبا لن تقوم بتوسيع الحوار الاقتصادي مع إسرائيل، ولن تحسن ظروف علاقاتنا بها (على سبيل المثال، مطلبنا بأن نكون على قدم المساواة مع دول المجموعة الأوروبية) (هآرتس، ٨/٦/١٩٩٠).

• الولايات المتحدة

— طلبت وزارة الدفاع، مؤخراً، إلى الإدارة الأميركية دراسة إمكانية

مقارنة بـ ١١٥ مليون دولار في الفترة الموزنة من سنة ١٩٨٩. وقد بلغت الصادرات الاسرائيلية الى إيطاليا، في العام الماضي، ٤٢٥ مليون دولار.

وتجدر الإشارة الى أن أفرع الصادرات الأساسية الى إيطاليا هي: المنتجات الصناعية الكيماوية ٣٠٪، المنسوجات ١٥٪، منتجات البلاستيك والمطاط ١٣٪، الألبان ١٠٪، المنتجات الغذائية والزراعية ١٠٪، والمنتجات الصناعية والالكترونيات والبصريات ١٠٪ (هأرتس، ١٤/٥/١٩٩٠).

● اليونان

— قررت حكومتا اليونان واسرائيل، أمس، رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين الى مستوى سفارات. وبناء على ذلك، يمكن اعتبار رئيس مكتب التمثيل الاسرائيلي في أثينا، موشيه غلبوع، بمثابة سفير لاسرائيل في اليونان (هأرتس، ٢٢/٥/١٩٩٠).

● اسبانيا

— وقعت، أواخر هذا الأسبوع، في مدريد، اتفاقية للتعاون بين معهد الصادرات الأسباني ومعهد الصادرات الاسرائيلي. وتتضمن الاتفاقية تبادل معلومات جارية وحديثة حول الشركات والمصانع المعنية بالتصدير. كما تهتم الاتفاقية بتفصيل وشرح المنتجات والقوانين واللوائح المتعلقة بتشجيع الصادرات، والقيود الجمركية والرسوم. وطبقاً لهذه الاتفاقية، يلتزم المعهدان بتقديم المساعدة لرجال الأعمال الذين يقومون بزيارة الدولتين من أجل دفع صفقاتهم الى الأمام (هأرتس، ١٤/٥/١٩٩٠).

● تركيا

— علم أن تركيا تريد رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وذلك بعد عشر سنوات من خيبة الأمل من بعض الدول العربية. وذكرت عناصر تركية، هذا الأسبوع، أنه من المحتمل رفع العلاقات الى مستوى سفراء بين الدولتين في أعقاب التحسن التدريجي الذي طرأ على العلاقات الاسرائيلية ـ التركية، وبالذات في مجال التجارة والسياحة والنشاط الدبلوماسي (هأرتس، ١٨/٥/١٩٩٠).

● السويد

— وصل رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، وقريته، أمس، الى ستوكهولم، حيث كان في استقباله كبار الشخصيات في السويد، وعلى رأسهم وزير الخارجية السويدي ستين أندرسون. وقد رفض هيرتسوغ الرد

الأركان، دان شومرون، أوامره الى مستشاره المالي لدراسة إمكانية استخدام أموال المعونة في تمويل هذا المشروع أيضاً (معاريف، ٨/٦/١٩٩٠).

● الاتحاد السوفياتي

— تقرر في وزارة الصناعة والتجارة إيفاد مندوب تجاري، يكون مقره الدائم في موسكو. وتجدر الإشارة الى أن الصادرات الاسرائيلية المباشرة الى الاتحاد السوفياتي قد وصلت في سنة ١٩٨٩ الى ٨,٥ مليون دولار، بعد أن كانت صفراً في السنوات السابقة. وفضلاً عن ذلك، تمت في العامين الماضيين صفقات ضخمة لم تتم بشكل مباشر.

وفي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٠، بلغت الصادرات المباشرة مليوني دولار. وفي سنة ١٩٨٩ بلغت الواردات المباشرة من الاتحاد السوفياتي ١٥٤ ألف دولار؛ ولكن هناك احتمالاً ضخماً لزيادة المشتريات من هناك، وبصفة خاصة المواد الخام الصناعية (هأرتس، ٢٤/٥/١٩٩٠).

● بريطانيا

— ناشدت حكومة بريطانيا، أمس الأول، اسرائيل، بدء محادثات مع م.ت.ف. وقد جاءت هذه المناشدة في الوقت الذي يهاجم فيه المندوب البريطاني في الأمم المتحدة سياسة اسرائيل في المناطق [المحتلة]، ويعرب عن تأييده لتوسيع تدخل الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة (معاريف، ٢٧/٥/١٩٩٠).

● أثيوبيا

— علم أن رؤساء الجالية الأثيوبية في اسرائيل ون من جراء نشر أخبار الصفقة المبرمة بين اسرائيل وأثيوبيا، والتي يهاجر الى اسرائيل — بموجبها — حتى أواخر هذا العام — كل اليهود المتبقين في أثيوبيا بعد «عملية موشيه» [عملية نقل الفلاشا]. كشف عن هذه التفاصيل مدير عام وزارة الخارجية رؤوبين فلهتسور، أمس الأول، للمراسلين (دافار، ٨/٦/١٩٩٠).

● إيطاليا

— ارتفعت الصادرات الاسرائيلية الى إيطاليا في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بنسبة ١٣٪، وذلك بالمقارنة بالفترة الموزنة من العام الماضي. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى آذار/مارس ١٩٩٠، بلغ إجمالي الصادرات الاسرائيلية الى إيطاليا ١٣٠ مليون دولار،

● بلغاريا

— وقعت اسرائيل وبلغاريا، بالأحرف الأولى، على اتفاقية طيران جديدة، تنظم مجمل علاقات الطيران بين الدولتين. وتتيح الاتفاقية لشركتي الطيران في البلدين الدخول في مفاوضات تجارية من أجل التوصل الى اتفاق لتسيير رحلات جوية منتظمة بين بلغاريا واسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

● غواتيمالا

— وصل، أمس، الى اسرائيل، وزير خارجية غواتيمالا، آرثيل أرنس، في زيارة رسمية له كضيف على وزير الخارجية موشيه أرنس، وقد أعلن أرنس، لدى وصوله عن استعداد بلاده للمساهمة في إرساء السلام في الشرق الأوسط. وأعلنت عناصر في سفارة غواتيمالا أن محادثات أرنس ستشمل مسائل مدنية فقط، ولن تتطرق الى مشريات عسكرية. وكان في استقبال الضيف الغواتيمالي وزير الخارجية موشيه أرنس وسفير اسرائيل في غواتيمالا — صيتي، زاك ديكل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).



الصِّراع العَرَبِي - الإِسْرَائِيلِي

● مصر

— اجتمع رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، أمس، مع رئيس مصر حسني مبارك، وطرح أفكاراً جديدة بشأن ضرورة إجراء الحوار الاسرائيلي — الفلسطيني في القاهرة. ولم يرغب بيرس في الادلاء بتفاصيل عن هذه الأفكار وجاء هذا الاجتماع على هامش اجتماعات الدولية الاشتراكية في القاهرة.

وذكرت مصادر مصرية أن هذه الأفكار تتعلق بتشكيل الوفد الفلسطيني بشكل ربما يحظى، أيضاً، بقبول رئيس الحكومة يتسحاق شامير. وقد ساد المحادثات، التي استمرت حوالي الساعة ونصف الساعة، اتفاق في الرأي على وجوب بذل قصارى الجهد، سواء من جانب العرب أو من جانب اسرائيل، لاجراء هذا الحوار في القاهرة. وأوضح بيرس للرئيس مبارك أن التطورات السياسية في اسرائيل لا تزال في ذروتها، وأن احتمال تشكيل حكومة واقعية لم ينته بعد. كما أعرب مبارك عن قلقه إزاء الأوضاع السائدة في المناطق [المحتلة]،

● لبنان

— في معرض تعليقه على ما تردد من أن حركة «أمل» الشيعة عرضت إعادة جثتي جنديين اسرائيليين، مقابل الافراج عن ٤٠٠ شيعي في أسر جيش جنوب لبنان، قال مصدر اسرائيلي رفيع المستوى، إنه لم يصل بعد الى اسرائيل أي طلب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حول تبادل أسرى مقابل الافراج عن معتقلين شيعة في سجن الخيام، الذي يسيطر عليه جيش جنوب لبنان (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠).

ثلاثة كيلومترات من حدود إسرائيل. ولم تحدث أية إصابات في صفوف قوة جيش جنوب لبنان (دافار، ١٩٩٠/٦/١٠).

وقد أعلن نائب رئيس الأركان، إيهود باراك، في جلسة الحكومة يوم أمس، أن [الفدائيين] الثلاثة ينتمون إلى حركة «فتح» التي يرأسها ياسر عرفات. وعلى حد قوله، فهذه أول مجموعة [فدائية] لـ «فتح» يتم القاء القبض عليها، في محاولة اعتداء على قوات إسرائيلية، منذ أعلن عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ وقف «الارهاب» (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

— قام جنود جيش جنوب لبنان، أمس، بقتل أربعة [فدائيين] في جنوب لبنان، في القطاع الشرقي من منطقة الأمن؛ وذلك عندما لاحظت قوة تابعة للجيش خلية [فدائية] تتحرك في المنطقة، فأطلقت عليها النيران. ولم يسقط مصابون بين قوة جيش جنوب لبنان (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

— ألقى القبض على ثلاثة [فدائيين]، أمس، بواسطة قوة تابعة لجيش جنوب لبنان في منطقة الأمن في جنوب لبنان، على مسافة

* *

إِسْرَائِيل وَالْقَضِيَّةُ الْفَلَسْطِينِيَّةُ

• عام

— علم أن الشرطة ستجري مناورات عملية على مستويات مختلفة، لفحص تأدية مهامها في حالات وقوع اعتداءات [فدائية]، وبالأذات في حالات وقوع عمليات تسلل إلى سواحل البلاد. ويأتي ذلك في إطار تنفيذ إحدى التوصيات التي تلقاها، أمس، طاقم القيادة العليا للشرطة، عقب التحقيق الذي أجرته الشرطة بشأن استعدادها وتأدية مهامها في أثناء تسلل [فدائيين] إلى شواطئ إسرائيل في عيد الأسابيع (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

• م.ت.ف

— أعرب رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، ووزير الخارجية موشيه أرنس، ونائبه بنيامين نتنياهو، وكذلك سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، موشيه أراذ، أمس، عن أملهم بأن توقف الولايات المتحدة أية اتصالات لها مع م.ت.ف، في تونس أو في أي مكان آخر في العالم؛ وذلك عقب محاولة أفراد من منظمة أبو العباس تنفيذ اعتداء جماعي ضد مواطنين إسرائيليين (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

— قتل أربعة [فدائيين] وأسر إثنين آخرين، خلال محاولة الاعتداء الجماعية، التي قام بها أفراد من منظمة أبو العباس على تجمعات سكانية في منطقة تل — أيبس. وتجرى في سلاح البحرية، وفي هيئة الأركان تحقيقات لمعرفة كيف وصل أحد القوارب وعليه أحد عشر [فدائياً] إلى شاطئ نيتسانيم بالقرب من أشكلون. كما يجري التحقيق، أيضاً، في سلاح الجو، الذي اشترك في القتال والمطاردة (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

• المناطق المحتلة ١٩٦٧

• مقاومة الاحتلال

— أصيب ثمانية فلسطينيين، أمس، خلال اشتباكات مع جنود الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة. وعلم باستمرار فرض حظر التجول على بيت حانون وغزة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

— قتل، أمس، شاب (١٩ سنة) من مخيم الشاطئ في قطاع غزة بيران حرس الحدود. كما أصيب ضابط إسرائيلي برتبة ملازم إصابة متوسطة، عندما انفجرت قنبلة بين يديه. وقد فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على مخيمات جباليا، البرج ورفح، وعلى أجزاء من مدينة غزة، للحيلولة دون حدوث أعمال إخلال بالنظام في مناسبة الذكرى السنوية لإعلان قيام الدولة.

وشهد قطاع غزة، أمس، إضراباً عاماً وحوادث عنف، أصيب خلالها ثمانية أشخاص. وفي جنين في الضفة الغربية، أصيب سبعة أشخاص خلال اشتباكات مع قوات الأمن (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

— توفي، أمس، الشاب الذي أصيب بطلقات على يد مواطنين إسرائيلي في قلقيلية. وأعلن ملتزمون في قلقيلية الإضراب العام غداً بسبب وفاة الشاب. وقد اكتشفت في المناطق [المحتلة] ثلاث جثث لسكان محليين، قتلوا لوجود شكوك بتعاونهم مع السلطات الإسرائيلية.

كما أعلنت مصادر فلسطينية عن إصابة ثلاثة أشخاص في غزة وثلاثة آخرين في نابلس. وشهدت المناطق [المحتلة]، أمس، إضراباً

عاماً بمناسبة ذكرى اعلان استقلال دولة اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦)

— عشو، مساء أمس الأول، على جثة شخص (٣٠ سنة) بالقرب من جنين، قتل بتهمة التعاون مع السلطات الاسرائيلية. وأصيب، أمس، خمسة عشر فلسطينياً خلال اشتباكات مع جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق [المحتلة] (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

— أصيب، أمس، أحد جنود الجيش الاسرائيلي بطلق ناري، بالقرب من الخليل. وتم نقل الجندي الى المستشفى، بينما قامت قوات ضخمة من الجيش الاسرائيلي باغلاق المنطقة وبعمليات تمشيط. وقد أصيب الجندي، وهو من وحدة احتياط، بطلقتين في كتفه أثناء القيام بدورية في المنطقة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

— أصيب، أمس، إثنا عشر فلسطينياً خلال مصادمات مع قوات الأمن في المناطق [المحتلة]، منهم تسعة أشخاص في قطاع غزة. كما شهدت الخليل إضراباً تجارياً لدى العلم بوفاة أحد السكان (٤٥ سنة) نتيجة استنشاقه غازاً مسيلاً للدموع (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

— وزعت، هذا الأسبوع، على منظمات دولية في العالم وأعضاء كونفرس في الولايات المتحدة وكبار شخصيات وصحفيين، مئات النسخ من التقرير الضخم حول إصابات أطفال فلسطينيين في المناطق المحتلة؛ وهو التقرير الذي أعده الفرع المحلي التابع للمنظمة السويدية — الأميركية.

وهذا التقرير المفصل، الذي يقع في ثلاثة أجزاء (هناك جزء إضافي يتم إعداده)، يعتبر لائحة اتهام شديدة تجاه الجيش الاسرائيلي والسلطات الاسرائيلية. وهو يعرض معطيات حول إصابات الأطفال أقل من ١٦ سنة خلال العامين الأولين من الانتفاضة، بما في ذلك ١٥٩ طفلاً قتيلاً وخمسين ألف جريح.

وعلى حد قول التقرير، فإن غالبية الأطفال الذين قتلوا في هذين العامين (٥٢٪) لم يشتركوا في حوادث عنف، ولم يتواجدوا — لدى إصابتهم وقاتلهم — على مقربة من أية عمليات احتجاجية. وذكر التقرير أن ١٩٪ فقط من الأطفال الذين أصيبوا خلال الانتفاضة كانوا مشتركين في الحوادث (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

— قتل، أمس الأول، أحد سكان مخيم بلاطة القريب من نابلس، وأصيب أربعة آخرون، ومواطن اسرائيلي. وقد أصيب القتيل بطلقة مطاطية في رأسه خلال حادث قذف الحجارة الذي وقع في المخيم.

وفي أعقاب هذا الحادث، فرض حظر التجول على مخيمي بلاطة وعسكر.

وفي قطاع غزة، أصيب سبعة أشخاص من خلال اشتباكات مع جنود الجيش الاسرائيلي. ووزع في القطاع، أمس، نداء يحمل اسم «النداء الاقتصادي الأول»، ويدعو السكان والتجار الى مقاطعة سلع اسرائيلية وبالأخص الملابس (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠).

— قتل، أمس، ستة فلسطينيين في المناطق [المحتلة]، أربعة منهم في قطاع غزة وإثنان في الضفة الغربية، خلال الاضطرابات التي اندلعت في أعقاب المذبحة في ريشون لتسيون. وجرح في قطاع غزة أكثر من ٦٥٠ شخصاً، ٢٥ منهم إصاباتهم بالغة؛ بينما أعلنت مصادر عسكرية عن إصابة ١١٢ شخصاً فقط.

وقامت قوات الأمن بفرض حظر التجول العام على قطاع غزة ومدن الخليل ونابلس وطولكرم وغالبية قرى ومخيمات الضفة الغربية. وشهدت القدس الشرقية إضراباً عاماً، كما أغلقت بعض المدارس (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

— أعلن ضابط رفيع المستوى في الجيش الاسرائيلي، أمس، أن كل المنظمات [القذاتية] أصدرت توجيهات الى رجالها بتصعيد أعمال العنف واستخدام الذخيرة الحية في المناطق وفي تخوم الخط الأخضر. وقال الضابط : إن السجناء الأمنيين في السجون بدأوا إضرابات عن الطعام، تضامناً مع أشقائهم في المناطق [المحتلة] (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

— قتل، أمس، أربعة أشخاص، وأصيب أربعون آخرون، خلال مصادمات في قطاع غزة؛ كما أصيب ثلاثة من جنود الجيش الاسرائيلي وشرطي من حرس الحدود.

واستمر الاضراب العام في الضفة الغربية أمس؛ كما قامت قوات الأمن بتوسيع حظر التجول، ليشمل مخيمات أخرى في الضفة. وأفادت مصادر فلسطينية عن سقوط عشرة مصابين، بينما لم يعلن الجيش الاسرائيلي الا عن إصابة شخص واحد (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٢).

— قتل، أمس، شخصان في قطاع غزة، وأصيب واحد وثلاثون آخرون، أحدهم إصابته بالغة؛ كما أصيب جندي اسرائيلي خلال اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الجيش الاسرائيلي. وقد أقيمت زجاجة حارقة، أمس، على منزل في الحي اليهودي من المدينة القديمة في القدس، مما أسفر عن احتراق غرفة واحدة بالكامل. كما استمرت،

أمس، في القرى القريبة من القدس وفي شرق المدينة، أعمال رشق جنود الشرطة بالحجارة (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

— قتل صبي وأصيب خمسة عشر شخصاً، خلال العملية التي قام بها جنود الجيش الاسرائيلي في قريتي قبية وندروس، قضاء رام الله. وأفادت مصادر فلسطينية عن وقوع مواجهات عنيفة بالقرب من الخليل، أصيب خلالها خمسة أشخاص بالذخيرة الحية.

وفي قطاع غزة، وقعت اشتباكات بين الجنود الاسرائيليين والفلسطينيين، أصيب خلالها ثمانية أشخاص. كما أُلقيت زجاجة حارقة في اتجاه دورية عسكرية، ولكن دون أن تسفر عن سقوط مصابين (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

— صدر، أمس، في الضفة الغربية، النداء رقم ٥٧ للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تحت عنوان «نداء التصعيد». ودعا النداء العمال العرب، الذين يعملون في اسرائيل، الى مقاطعة العمل حتى السابع من حزيران/ يونيو، احتجاجاً على حادث القتل في ريشون لتسيون.

وأطلق النداء على هذا الحادث اسم «جريمة العشرين من أيار/ مايو، الناجمة عن التثقيف الصهيوني العنصري». وذكر البيان أن هذه الجريمة منحت الانتفاضة من جديد بعداً جماهيرياً، وأدت الى تجدد اهتمام العالم العربي والأسرة الدولية بوضع الفلسطينيين في المناطق (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

— قتل، أمس، شخص وأصيب عشرة آخرون، خلال أعمال الاخلال بالنظام التي وقعت في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، ساد، أمس، هدوء نسبي، باستثناء بعض الاحداث البسيطة (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

— أصيب ثلاثة عشر شخصاً في المناطق [المحتلة]، منهم عشرة من قطاع غزة، خلال مصادمات عنيفة مع جنود الجيش الاسرائيلي، أمس. وأُلقيت زجاجة حارقة، أمس، في اتجاه سيارة ضابط شعبة العمليات في الاقليم الجنوبي في الشرطة، خلال تجوله في ضاحية وادي الجوز في القدس الشرقية. وقد انفجرت الزجاجة، دون أن تسفر عن الحاق اضرار أو سقوط مصابين (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٩).

— وقع اعتداء، أمس، في سوق محانيه يهودا، في القدس، قتل خلاله شخص واحد وأصيب تسعة آخرون. وقد أعلنت منظمة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن [تدبير] هذا الحادث، رداً على المذبحة في ريشون لتسيون (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٩).

— قتلت، أمس الأول، سيدة من نابلس، لدى إصابتها بطلقة مطاطية في وجهها. وأعلن الجيش الاسرائيلي أنه يقوم بالتحقيق في ظروف وفاة السيدة الفلسطينية. وأعلن إضراب عام في ذلك اليوم، في نابلس، احتجاجاً على الحادث.

وأمس، أُلقيت ثلاث زجاجات حارقة على سيارة اسرائيلية بالقرب من أريحا، مما أسفر عن إصابة سائق السيارة بحروق. كما أصرمت النيران في ثلاث سيارات في القدس الشرقية (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

— قتل، أمس، صبي (١٤ سنة) من مخيم طولكرم في الضفة الغربية، نتيجة إصابته بطلقة بلاستيكية، خلال مواجهة بين الجنود الاسرائيليين والشبان الفلسطينيين. كما قتل شاب بالقرب من جنين على أيدي متعاونين. وأصيب طفل (١٠ سنوات) بنيران قوات الأمن في نابلس (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١).

— عثر على جثة شاب (١٦ سنة) في أحد البساتين في قضاء طولكرم. وذكرت مصادر فلسطينية: إن الشاب قتل نتيجة إصابته بطلق ناري في ظهره. وأعلنت مصادر عسكرية أن قوة تابعة للجيش الاسرائيلي كانت قد أطلقت النار، مساء يوم الخميس، في اتجاه ملثمين، ولكن أحداً لم يلاحظ هذه الاصابة.

وأعلنت مصادر فلسطينية عن مواجهات في مخيم نور شمس، أصيبت خلالها فتاة (١٢ سنة) وصبية (١٩ سنة) بطلقات مطاطية. وفي قرية كفر قدوم بالقرب من نابلس، قام جنود الجيش بعملية مدبرة، تعرضوا خلالها لوابل من الحجارة، وأطلقوا طلقات مطاطية، مما أسفر عن إصابة تلميذ (١٧ سنة) وتلميذة (١٨ سنة).

وفي نابلس، قام حوالي مائة شخص من أعضاء الجبهة الديمقراطية بعرض في الذكرى السنوية لوفاة عمر القاسم، أحد كبار السجناة الفلسطينيين الذي توفي في سجن اسرائيلي نتيجة المرض. وقد أصيب جندي اسرائيلي في غزة، من جراء إلقاء زجاجة حارقة (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

— اتضح من التقرير الموسمي، الذي أعده مركز «عوفداه» للمعلومات والتوثيق والاعلام، الذي أقامته أوساط اليمين — وهو تقرير رفع الى رئيس الحكومة، يتسحاق شامير — أنه في التسعة والعشرين شهراً منذ اندلاع الانتفاضة، سجل ٨٩,٧٩٦ حادثاً عنيفاً في المناطق [المحتلة] ضد يهود من جنود الجيش الاسرائيلي ومن المدنيين. وفي الربع الأول من سنة ١٩٩٠، طرأ ارتفاع — يقدر بعشرات في المئة — على عدد من الحوادث العنيفة، التي تقع يومياً في المناطق.

وطبقاً للتقرير، الذي جمعت معطياته من مصادر عسكرية، فقد أصيب، خلال الفترة من ١٩٨٧/١٢/٩ وحتى ١٩٩٠/٥/٩، في المناطق، ٣,٠٣٣ يهودياً بينهم ٢,٠٦٥ جندياً (١,١٧٩ في الضفة الغربية و ٨٨٦ في قطاع غزة) و ٩٦٨ مدنياً (٨٩٨ في الضفة، و ٧٠ في قطاع غزة) (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

— أضرمت النيران، أمس، في ثلاثة سيارات في القدس؛ وذلك فضلاً عن السيارات الثماني التي أحرقت في أواخر الأسبوع الماضي. وقد شهدت المناطق [المحتلة]، أمس، إضراباً عاماً.

وفي قرية البيرة، أصيب شاب إصابة طفيفة. وفي قطاع غزة، استخدمت شحنة ناسفة ضد سيارة إسرائيلية، ولكن ذلك لم يسفر عن سقوط مصابين أو الحاق أضرار. كذلك أصيب شاب بطلق ناري (عل همشار، ١٩٩٠/٦/٤).

— قتل، أمس، صبيان (١٠ و ١٤ سنة) في الضفة الغربية بنيران جنود الجيش الإسرائيلي؛ كما قتل شاب (١٦ سنة) في قطاع غزة، في ظروف غامضة. وأعلنت مصادر فلسطينية عن إصابة ستة عشر شخصاً، خلال اشتباكات مع قوات الأمن في المناطق [المحتلة]. وفي قطاع غزة، أصيب خمسة جنود لدى انقلاب سيارتهم، بسبب تعرضهم لوابل من الحجارة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

— استمر حظر التجول مفروضاً، أمس، على مدينة نابلس ومخيمات اللاجئين المجاورة لها، عقب وفاة صبيين بطلقات جنود الجيش الإسرائيلي أمس الأول. وأعلن عن إصابة ثلاثة أشخاص في قطاع غزة، وعن قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات مدبرة في عدد من القرى في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

— أعلنت مصادر فلسطينية عن إصابة سبعة فلسطينيين في المناطق [المحتلة]، أمس، بينهم ثلاث فتيات في مخيم طولكرم للاجئين؛ وذلك خلال اشتباكات ومواجهات مع جنود الجيش الإسرائيلي. وفي قطاع غزة، وقع إضراب عام شمل كل القطاعات، بما في ذلك المدارس (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

— أصيب ستة فلسطينيين، أمس وأمس الأول، في المناطق [المحتلة]، خلال مواجهات مع جنود الجيش الإسرائيلي. وفي قضاء جنين، في الضفة الغربية، قتل شخص لوجود شكوك بتعاونه مع سلطات إسرائيل. وفي خان يونس، في قطاع غزة، أصيب جندي إسرائيلي نتيجة تعرضه للرشق بالحجارة. وفي القدس الشرقية،

أضرمت النيران، أمس، في ثلاث سيارات. كما تم تنظيم مسيرات في عدد من القرى في الضفة الغربية، إحياء لذكرى شهداء الانتفاضة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

— توفي، أمس الأول، شخص (٦٧ سنة) في منزله عندما اقتحمه جنود الجيش الإسرائيلي، في إطار عمليات تفتيش وتمشيط، في مخيم الشاطئ في قطاع غزة.

وفي الخليل، أصيب شاب إصابة طفيفة عندما أطلق عليه أحد المستوطنين النار. كما أصيبت سيدة إسرائيلية من سكان كريات أربع عندما تعرضت سيارتها، التي كانت في طريقها إلى القدس، للرشق بالحجارة.

وتعرض باص للرشق بالحجارة بالقرب من باب المغاربة، مما أسفر عن تهشم لوحه الزجاجي الأمامي، ولكن دون وقوع إصابات (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

— أفادت مصادر فلسطينية، أمس، عن إصابة خمسة أشخاص في المناطق [المحتلة]، خلال مصادمات مع جنود الجيش الإسرائيلي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

● إرهاب إسرائيلي

— أفادت مصادر فلسطينية عن وجود ظاهرة جديدة في قطاع غزة، في الأونة الأخيرة، تتمثل في إرسال منشورات ورسائل إلى منازل سكان قتل أقاربهم بتهمة التعاون مع سلطات إسرائيل. وهذه الرسائل مدنية بتوقيع: الجيش الشعبي — فتح.

ويتضح من هذه الرسائل وجود طلب، إلى أسر القتلى بتهمة التعاون، جاء فيه: «لقد قمنا بالتحقيق في ملابس مقتل ابنكم، واتضح لنا أنه كان ابناً من أبناء فلسطين، وأنه كان بريئاً ولم يرتكب أي خطأ، وأن قتله كان عبثاً. ونطلب إليكم الحضور للحصول على تعويض من ممثل م.ت.ف في منطقتكم».

وقد توجهت الأسر التي تلقت رسائل كهذه إلى الصحافة المحلية، طالبة نشر صيغة الرسالة، ولكن الصحافة عارضت ذلك بعد أن زعمت أن المقصود رسائل مزيفة وزعتها قوات الأمن (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

— أطلق سائق إسرائيلي، يعتقد أنه مستوطن، النيران — أمس — على مجموعة من التلاميذ الفلسطينيين في قلقيلية، حيث أصاب أحدهم (١٤ سنة) إصابات خطيرة في رأسه. وأعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن تحقيقاً يجري في هذا الحادث. وفي قضاء طولكرم، تظاهر مئات من سكان قرية شوفه، احتجاجاً على قيام

مستوطنين من مستوطنة أفاني حفيتس باقتلاع أشجار زيتون مملوكة لسكان القرية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

— أعلنت مصادر عسكرية وجود معارضة بين عناصر الأمن وقادة الجيش الاسرائيلي لفتح الجامعات في المناطق [المحتلة]، وأن قرار رئيس الحكومة يتسحاق شامير ومنسق العمليات في المناطق شموئيل غورن اتخذ، فعلاً، بما يتعارض وموقف بعض قادة الجيش الاسرائيلي.

وذكرت المصادر أن شامير هو الذي اتخذ قرار النظر في فتح الجامعات، بالتشاور مع عناصر أمنية، ولكن بما يتعارض وموقف بعض قادة الجيش. وعلم أن استئناف الدراسة في الجامعات سيتم بشكل تدريجي، وعلى مراحل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

— اشتكى عضو الكنيست دادي تسوكير، قبل حوالي الشهرين، لدى رئيس الحكومة والقائم بأعمال وزير الدفاع، يتسحاق شامير، من أنه في أجهزة الاتصال الخاصة بالجيش الاسرائيلي في غزة، يتم يومياً استخدام مصطلح «قذرين» ككلمة كودية تطلق على العرب. وفي معرض الرد، علم من وزارة الدفاع أن ذلك تم بمبادرة شخصية، وأن قائد الفرقة المقصودة أصدر أمراً بوقف استخدام هذا المصطلح. وبالأمر، توجه تسوكير، مرة ثانية، إلى شامير، وأعلن له أن استخدام هذا المصطلح لا يزال مستمراً وليس فقط في غزة، وإنما في الضفة الغربية أيضاً؛ وذلك من دون أي رد فعل ملائم من جانب القادة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

— بعثت مجموعة من شخصيات طولكرم، أمس، ببرقية احتجاج إلى رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، العميد شيكا إيرز، أعربوا فيها عن احتجاجهم على قيام جنود من الجيش الاسرائيلي بانتهاك حرمة مسجد زيد في الضاحية الجنوبية من طولكرم، حيث شطبوا بالألوان آيات قرآنية مكتوبة على جدران المسجد، وكتبوا عليها عبارات من الشتائم والألفاظ النابية (عل همشار، ١٩٩٠/٥/١٧).

— قامت قوات الأمن، مساء أمس الأول، بإغلاق منزل شاب (٢٠ سنة) في حي القصبه في نابلس، بعد أن اتهم بالانتماء إلى مجموعة النسر الأحمر التابعة للجهة الشعبية، والتي كانت تعمل في المدينة. وفي الليلة ذاتها، أغلقت قوات الأمن غرفة في منزل شاب آخر (١٩ سنة) في ضاحية حلة العمود القريبة من نابلس، لاتهامه بالانتماء إلى خلية لفتح (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

— علم أن الجيش الاسرائيلي يقوم بإدخال نوعين جديدين من

الطلقات إلى حيز الاستخدام في المناطق [المحتلة]، بهدف الاصابة من مدى قصير جداً (١٥ حتى ٤٠ متراً)، حيث تكون الاصابة مؤلمة ولكنها غير قاتلة أو لا تؤدي إلى اصابة خطيرة. وهذان النوعان هما: طلقات رملية وطلقات مطاطية من نوع جديد، تم إخراج المعدن منها (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٠).

— قام شخص اسرائيلي، يقال إنه «مختل عقلياً»، صباح أمس، بإطلاق النيران على عمال فلسطينيين من قطاع غزة، في ريشون لتسيون؛ فقتل سبعة منهم، وأصاب أحد عشر آخرين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

— أعلنت منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، ومقرها في لندن، أمس، أن تعليمات إطلاق النار في المناطق [المحتلة] وأشكال أعمال القتل وما يعقبها من تحقيقات — كل ذلك يشير إلى أن حكومة اسرائيل تشجع أعمال القتل ضد فلسطينيين عزل، بأيدي قوات الأمن، ومن دون إطار قضائي. واتهمت المنظمة اسرائيل بانتهاج وسائل غير ملائمة للسيطرة على الاضطرابات والمظاهرات، مثل الاستخدام الموسع للأسلحة النارية (يلدعموت آحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٣).

— وجهت منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، أمس الأول، نداء عاجلاً إلى الحكومة الاسرائيلية لتغيير أوامر إطلاق النار للجنود الذين يخدمون في المناطق [المحتلة]. وجاء في بيان صدر في جنيف، من جانب المنظمة، أنها قلقة جداً من استمرار قتل مدنيين فلسطينيين عزل على أيدي القوات الاسرائيلية، وأن أكثر من ١٦٠ شخصاً قتلوا خلال سنة ١٩٨٩، بينما قتل ٥٩ شخصاً منذ مطلع سنة ١٩٩٠ (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

— جددت الإدارة المدنية، أمس، أمر إغلاق الجامعات في المناطق [المحتلة] لمدة ثلاثة أشهر أخرى. وأعلنت مصادر في الإدارة المدنية أن الأمر الجديد لا يتعارض والنية المتجهة لافتتاح الجامعات بشكل تدريجي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

— قام أعضاء اللجنة الفرعية التابعة للجنة الخارجية والأمن للكنيست، أمس، بجولة في الضفة الغربية كضيوف على قيادة المنطقة الوسطى. وقد رافق أعضاء اللجنة — بنيامين بن أليعيزر، عمير بيرتس، يوسي ساريد، ياثير تسبان، وفاتيل إيتان وغيثولاه كوهين — رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، العميد يشعياهو إيرز، ونائب منسق العمليات في المناطق من قبل الحكومة، العميد فيردي زاخ. وقد تلقى أعضاء اللجنة عروضاً وافية من قادة الجيش في المنطقة؛ واجتمعوا مع

وتتألف اللجنة، التي يرأسها ضابط احتياط برتبة مقدم، من ضباط احتياط خدموا في الماضي في الشرطة العسكرية.

وهناك شكاوى عديدة من جانب المسجونين، مثل الاستخدام غير المبرر للقوة وإهمال الحالات الصحية وعدم السماح لهم بالغناء أو التحدث بصوت عالٍ، والذهاب إلى المرحاض ثلاث مرات فقط في اليوم، وعدم مراعاة ظروف الطقس داخل الزنازين (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠).

— هرب، أمس، ثلاثة سجناء من سجن مجيدو عبر فتحات من الأسلاك الداخلية والخارجية، قاموا بقصها. وتقوم قوات ضخمة من الجيش والشرطة، تعززها طائرات هليكوبتر وجهود استخباراتية، بمحاولات لالقاء القبض عليهم (عل هشمار، ١٩٩٠/٥/٢١).

— أصدرت المحكمة العسكرية في رام الله، أمس، حكماً بالسجن الفعلي لمدة عامين على شاب (١٦ سنة) من قرية الخضر قضاء بيت لحم، بتهمة إلقاء حجارة في اتجاه باص تابع لشركة «إيفد»، مما أسفر عن إصابة أحد الركاب (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

● الاستيطان

— انتقلت أسرتان، أمس، للسكن في مستوطنة دوغيت في قطاع غزة؛ وذلك فور ربط هذه المستوطنة بشبكة الكهرباء. وكانت الأسرتان — حتى الآن — في ضيافة أسر في مستوطنتي إيلبي — سيناي وبنسانيت المجاورتين (دافار، ١٩٩٠/٥/١٨).

● المناطق المحتلة ١٩٤٨

— اكتشف جهاز الأمن العام في شمال البلاد، بالتعاون مع شرطة كرمييل، مؤخراً، تنظيمًا لخطية «تخريبية» في منطقة الجليل الغربي، خطط أعضاؤها لتنفيذ اعتداءات في تخوم الخط الأخضر، واختطاف جندي إسرائيلي، وإلقاء زجاجات حارقة على سيارات، فضلاً عن سلسلة أخرى من الاعتداءات.

وقد اعتقلت قوات الأمن — حتى الآن — سبعة من العرب من قرية دير الأسد في الجليل الغربي، حيث تم تمديد اعتقالهم من قبل محكمة الصلح في عكا (دافار، ١٩٩٠/٥/١٨).

— دعت لجنة المتابعة العليا التابعة لرؤساء الهيئات العربية في إسرائيل، أمس، إلى إضراب عام في القطاع العربي لمدة ثلاثة أيام، حداًوا واحتجاجاً على المنبحة التي وقعت أمس ضد سكان من المناطق [المحتلة]. وسيشمل الإضراب جميع المجالس المحلية

قائد المنطقة الوسطى، اللواء يتسحاق مردخاي، الذي كان يرافقهم. وخلال الجولة، سلّطت النابتة غيتولاه كوهين اللواء مردخاي: لماذا لا يتم السماح للمستوطنين بالكوك في قبريوسف طيلة ساعات اليوم؟ ورداً على هذا السؤال، قال اللواء مردخاي: إن الجيش لم يتلق أية أوامر في هذا الصدد من القيادة السياسية؛ ولذلك فهو يعمل وفقاً للأوامر الموجودة حالياً.

وفي موضوع آخر، مثل اللواء مردخاي؛ لماذا لم يتم تطبيق نظام تصاريح الخروج، الذي يعتمد على البطاقات الممنطة في الضفة الغربية أيضاً، أسوة بما هو متبع في قطاع غزة؟ وفي معرض رده، قال مردخاي: لقد تمت كل التحضيرات اللازمة لتطبيق هذا النظام في الضفة الغربية أيضاً، ولكن لم يتم الحصول بعد على مصادقة لتطبيقه.

وخلال الجولة قال النائب رفائيل إيتان: إن من الواجب تطبيق سياسة الطرد من المناطق [المحتلة]. ورداً على ذلك، قال اللواء مردخاي: إن المقصود مسار طويل ومعقد. وعلى حد قوله، فقد توصل جهاز الدفاع إلى استنتاج يفيد أنه، بالنظر إلى المسار البيروقراطي الطويل، يصبح خيار الطرد من دون تأثير (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

— دخلت مجموعة من أفراد الجيش الإسرائيلي، أمس، إلى المدينة القديمة في نابلس، في زِي سكان محليين، حيث فاجأت عدداً من المطلوبين، وقتلت أحدهم، وأصابت ثلاثة آخرين، وألقت القبض على سبعة عشر شخصاً منهم.

وقد نسب الجيش إلى أفراد المجموعة المطلوبين القيام باغتيال متعاونين، واعتداءات على الجيش. وضبطت أسلحة نارية في حوزة أفراد المجموعة. وعقب هذه العملية وقعت بعض الأحداث في نابلس، أصيب خلالها ثلاثة من الفلسطينيين (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

— قام الجيش الإسرائيلي، أمس، بهدم منزل أحد سكان قرية يطا في جبل الخليل، بتهمة انتمائه إلى القوات الضاربة التابعة لحركة «فتح». كما قامت قوات الأمن بإغلاق منزل في قضاء طولكرم، لاتهام صاحبه بأنه جند لحركة «فتح» في حزيران/يونيو ١٩٨٨، وألقى شحنة ناسفة على سيارة متعاون مع السلطات الإسرائيلية (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

● سجون وسجناء

— قام كبير ضباط الشرطة العسكرية، العميد شالوم بن — موشيه، بتعيين لجنة تحقيق مستقلة لتقصي الحقائق في قضية أعمال التنكيل والاذلال التي وقعت في الأشهر الأخيرة في السجن رقم ٦.

رئيس بلدية مدينة الناصرة. وقد استجابت الغالبية العظمى من السكان العرب داخل إسرائيل لنداء لجنة المتابعة العليا بالقيام بإضراب، احتجاجاً على المنبحة في ريشون لتسيون (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

— شهدت القرى العربية في منطقة الأغوار ومدينة الناصرة، أمس، هدوءاً نسبياً. ومع ذلك، لا تزال توجد قوات ضخمة من الشرطة في حالة تأهب قصوى خشية حدوث اضطرابات. كما شهدت المنطقة الجنوبية من المثلث هدوءاً نسبياً أيضاً، حيث لم يتم تسجيل أية حوادث غير عادية في إقليم هشارون (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

— استمرت مظاهر الفروان في القطاع العربي في إسرائيل. ففي اللد، تعرض أحد حراس شركة «موكيد ٩٩» لاعتداء على أيدي عمال عرب، مما أسفر عن إصابته بجروح. وتم اعتقال أربعين شخصاً على ذمة التحقيق (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

— أُلقيت زجاجة حارقة، أمس، على معبد يهودي في ضاحية كريات نورداف في נתانيا. وقد انفجرت الزجاجة، وتسببت في نشوب حريق في للمعبد. واعتقلت شرطة נתانيا ثمانية أشخاص للتحقيق معهم. وأفادت مصادر في الشرطة بوجود شكوك بأن هذا الحادث وقع على خلفية وطنية متطرفة (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٩).

— أُلقيت زجاجة حارقة، أمس الأول، باتجاه سيارة بالقرب من تقاطع نهلال (تقاطع طريق العقولة — الناصرة — حيفا). وقد أخطأت الزجاجة هدفها فلم يصب أحد. وأكد قائد الشرطة في الاقليم الشمالي حدوث تصعيد فعلي في عدد الحوادث المنفلة على خلفية وطنية متطرفة (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

— أُلقيت زجاجتان حارقتان، مساء أمس، في قاعة الأفراح في رحوفوت. ولم يسفر الحادث عن سقوط مصابين وتقوم الشرطة بالتحقيق في ذلك (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

والمدن العربية. وستكون المدارس مغلقة، ولن يتم تقديم خدمات بلدية، كما دعي الجمهور العربي الى عدم العمل.

ودعت اللجنة السكرتير العام للأمم المتحدة الى ارسال قوة عسكرية لحماية السكان في المناطق من قوات الاحتلال الاسرائيلي. كما تقرر توجيه احتجاج الى رئيس الولايات المتحدة على مساعدة الحكومة الأميركية لهؤلاء الذين ينكرون بحقوق الشعب الفلسطيني وبحياته.

وألقت لجنة المتابعة بمسؤولية حادث ريشون لتسيون على عاتق الحكومة وأعضاء الكنيست العنصرين بسبب تحريضاتهم. كما قررت اللجنة استيفاض إمكانية رفع دعوى أمام المحكمة الاسرائيلية العليا ضد الحكومة والمحرضين العنصرين فيها. وقررت، أيضاً، التبرع بالدم للمصابين، وإقامة صلاة الغائب على أرواح الضحايا؛ كما دعت عرب اسرائيل الى رفع الرايات السود على منازلهم (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

— أُلقيت، أمس، أربعة زجاجات حارقة في اتجاه سيارات حيفا، مما أسفر عن إلحاق أضرار طفيفة. وتعتقد الشرطة أن هذا الحادث، الذي قام به مجهولون، قد تم على خلفية «تخريبية» معادية (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

— بدأت، مساء أمس الأول، الأحداث في المثلث كرد فعل على المنبحة في ريشون لتسيون؛ واستمرت طوال اليوم، أيضاً، حيث أصيب أحد أفراد الشرطة ومواطن من أريئيل. كما تم اعتقال عدد من الشبان لتنحقيق معهم في الطيرة، سارت مسيرة احتجاج، شاركت فيها جماهير غفيرة. وفي جلجولية، تم رفع الأعلام الفلسطينية وعند مدخل كفر قاسم، تم وضع حواجز من الحجارة وإشعال إطارات السيارات. وفي اللد، وقعت بعض المصادمات، ورفعت أعلام فلسطينية (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

— شهدت الناصرة، أمس، اضطرابات عنيفة أصيب خلالها ١٤ شخصاً و ٤ من أفراد الشرطة. كما تم اعتقال ٣٥ شخصاً، بينهم قرينة

* *

شؤون إسرائيلية داخلية

• الحكومة

للحكومة، يوسف حارث، أخطأ في اعتباره، عندما قرر عدم وجود مصلحة عامة في تقديم مديري البنوك للمحاكمة، ناقش الكنيست - أمس - صيغ مقترحات مدرجة على جدول الأعمال حول هذا الموضوع. وطالب بعض النواب باستقالة حارث، ولكن وزير العدل، دان مريدور، دافع عنه (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

- ناقش الكنيست، أمس، ثلاثة عشر اقتراحاً مدرجاً على جدول الأعمال، حول المذبحة في ريشون لتسيون. وقد وجه أعضاء الكنيست من اليسار، وأعضاء الكنيست العرب، اتهامات إلى اليمين المتطرف بأنه خلق الظروف لهذا العمل، بينما رفض الأعضاء من اليمين هذه الاتهامات.

وفي مستهل الجلسة، أدان رئيس الكنيست بالوكالة، عوفاديا عالي (ليكود) هذا الحادث، وبعث بالتعازي إلى أسر المصابين، وتضمن لهم الشفاء العاجل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

- صادقت اللجنة المالية التابعة للكنيست، أمس، بأغلبية كبيرة، على تحويل مبلغ ٤١ مليون شيكل لتكثيف الاستيطان، ولشق طرق في الضفة الغربية وغزة وغور الأردن وهضبة الجولان. وتمت المصادقة على ذلك بأصوات أعضاء الليكود والكتل الدينية وعضوي الكنيست غاليا عال وعيدنا سولودور من المعراخ. وتم تخصيص حوالي ٣٦ مليون شيكل للضفة والقطاع (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٢).

- قدم رئيس كتلة الليكود في الهستدروت، عضو الكنيست يعقوب شماي، أمس، إلى الكنيست، مشروع قانون خاص ضد تشغيل عمال أجانب في إسرائيل. وطبقاً لمشروع القانون، يعاقب كل صاحب عمل يستخدم عمالاً أجانب من غير ترخيص بغرامة مالية مقدارها ألف شيكل عن كل يوم عمل للمستخدم (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

- أقر الكنيست، أمس، بأغلبية شبه مطلقة، وفي القراءة الأولى، أربعة مشاريع قوانين، تنص على أن ينتخب مواطنو إسرائيل رئيس الحكومة من خلال انتخابات مباشرة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٩).

- صادق الكنيست، أمس، على الحكومة التي قدمها يتسحاق

- بدأت الحكومة في جلستها، أمس، في مناقشة خطة وزارتي المالية والإسكان لاستيعاب مائة وخمسين ألف مهاجر. وأعلن القائم بأعمال وزير المالية، الوزير دان مريدور، عقب الجلسة، أن الاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى مفترق طوارىء في كل ما يتعلق باستيعاب الهجرة. وتشمل الخطة حوافز للمقاولين، للبدء في بناء سبعين ألف وحدة سكنية في السنة المالية الحالية (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٤).

- في ختام نقاش طويل، صادقت الحكومة - أمس - على خطة وزارة المالية لاستيعاب الهجرة، وقررت أن تقدم إلى الكنيست ميزانية إضافية لاستيعاب الهجرة، وأن تضيف ٢,٤٤٧ مليون شيكل لتمويل نفقات الاستيعاب في السنة المالية ١٩٩٠. وقررت الحكومة، أيضاً، تقليص ٥٥٠ مليون شيكل من ميزانيتها الحالية لصالح استيعاب الهجرة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

- في النقاش الذي جرى، أمس، في الحكومة حول موضوع حوادث الطرق، طرح وزير المواصلات، موشيه كتساف، مطلبه بشأن إقامة شرطة مرور قطرية. وذكر وزير المواصلات أن الخسارة التي تلحق بالاقتصاد من جراء حوادث الطرق تقدر بـ ٣,٢ مليار شيكل سنوياً (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

- أكد طاقم المفاوضات التابع لليكود، أمس، لوزير الاستيعاب، المحامام يتسحاق بيرتس، أن صلاحياته في الحكومة الجديدة لن تتضرر، بالرغم من قرار تعيين شارون رئيساً للمجلس الوزاري الخاص لشؤون الهجرة والاستيعاب. وأوضح بيرتس لطاقم الليكود أن أي انتقاص من صلاحياته كوزير للاستيعاب سيؤدي إلى اتخاذ قراراً بالاستقالة من الحكومة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

• الكنيست

- استجاب الكنيست بكامل هيئته، أمس، لطلب النائب حاييم أوريون، الذي قدم باسم كتلتي بيم وإتس، حيث بعث بطلب إلى الحكومة يدعوها فيه إلى إعادة النظر في موافقتها بشأن إقامة محطة إذاعة «صوت أميركا» في صحراء النقب. وقد تمت الموافقة على ذلك الاقتراح بأغلبية ١٣ مقابل ٥ أصوات (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٦).

- عقب قرار المحكمة العليا الذي جاء فيه أن المستشار القانوني

— تبلور في قيادة حزب المفدال موقف يقضي بمنع يتسحاق شامير من تشكيل حكومة مصغرة. وبالرغم من ذلك، لن يعلن حزب المفدال انسحابه من المفاوضات الائتلافية، حتى يحصل رؤساء حزب العمل على تعهد أو إعلان بأنهم لن يعملوا من أجل تشكيل حكومة مصغرة، في حال إعادة رئيس الدولة التكليف بتشكيل الحكومة اليهم. ويرغب المفدال في إقامة حكومة وحدة وطنية (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

— رفض شمعون بيرس، أمس، النداءات التي دعت في جلسة مركز الحزب إلى استقالته، بعد نشر التقرير الداخلي، الذي تقصى المحقق في فشل حزب العمل في الانتخابات. وقد انفضت جلسة مركز الحزب، دون التوصل إلى أية قرارات (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

— أعربت شخصيات رفيعة المستوى في الليكود، أمس، عن دهشتها وانتقاداتها الشديدة للإجراءات الأخيرة لرئيس الحكومة، يتسحاق شامير، بشأن تشكيل حكومة مصغرة. وقالت هذه الشخصيات، في أحاديث خاصة، إنها لا تفهم ما يسعى إليه شامير. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة لم يوجه دعوة، أمس، إلى عضو الكنيست رجبعام رثيفي (موليدت) لاجراء محادثات ائتلافية، بالرغم من الاعداد المسبق الذي تم، حيث يستمر الانفصال بين الليكود وحركة موليدت (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١).

— اقترح رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، على رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، عقد اجتماع بينه وبين رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، لاستيضاح إمكانية تشكيل حكومة وحدة. وقد بادر الرئيس إلى هذا الاقتراح، عقب توجيه طلبات إلى مكتبه في هذا الصدد، وعقب الصعوبات التي تكشفت في المفاوضات الائتلافية.

كما اقترح هيرتسوغ تشكيل حكومة طوارئ، تشترك فيها كل الأحزاب، وتهتم بتغيير نظام الحكم وباستيعاب الهجرة. ولم يرد شامير — بعد — على هذا الاقتراح، بينما رد بيرس بالإيجاب. وعلم من مكتب رئيس الحكومة أن شامير يركز — الآن — على تشكيل حكومة مصغرة برئاسته، وأن اقتراح الرئيس لا يبدو محتملاً، الآن (عل همشار، ١٩٩٠/٦/٧).

— أعلن عضو الكنيست أفرايم غور، رسمياً، أمس، عن استقالته من حزب العمل، في أعقاب قراره بتأييد حكومة الليكود والحصول على منصب نائب وزير. وبالتوازي مع ذلك، قرر مكتب حزب العمل أن غور ممنوع من العودة والانضمام إلى الحزب كعضو أو كمنسوب من قبله، وطلب إليه أن يعيد — فوراً — المقعد الذي سلبه، والذي يمثل ٢٢ ألف ناخب (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

شامير، بأغلبية ٦٢ عضو كنيست من كتل اليمين والمعتدلين، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعراخ وكتل اليسار وأغودات إسرائيل، وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو أبراهام فيرديغر من أغودات إسرائيل (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

وقد صوت لصالح الحكومة الهاريان من كتلتيهما: أفرايم غور من المعراخ، وأليعيزر مزراحي من أغودات إسرائيل. وكان التصويت علنياً وفقاً لقائمة الأسماء. وبعد انتهاء التصويت، أدى الوزراء اليمين، وهو الأمر الذي يعني بداية توليهم مناصبهم الوزارية (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

• الأحزاب

— قرر رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، وزراء الليكود، أمس، العمل على تشكيل حكومة مصغرة، حتى وإن لم يشترك فيها، في مرحلة أولى، ممثلو حركة شاس كوزراء، وإنما اكتفوا بالتوقيع على الاتفاق الائتلافي. وقرر رؤساء الليكود الاسراع بالاتصالات الائتلافية ومحاولة التوقيع على الاتفاقيات — بما في ذلك توزيع الحقايب الوزارية — مع كتلتي ديغل هتوراه وشاس اليوم، ومع المفدال، هتحياء، تسومت وموليدت غداً (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

— اقترح رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، على عضو الكنيست رفائيل إيتان من حركة تسومت، أن يتولى منصب نائب وزير الدفاع. وكان رد إيتان هو: «شرط أن تتولى أنت بنفسك منصب وزير الدفاع» (يديعوت أحرزوت، ١٩٩٠/٥/١٦).

— بالرغم من الخلافات الحادة التي نشبت في المفاوضات الائتلافية مع كتلتي هتحياء وموليدت، ادعت عناصر رفيعة المستوى في الليكود، أمس، أنه سيكون من الممكن التغلب على هذه الصعوبات، وأن حكومة برئاسة شامير ستتشكل في غضون المهلة الإضافية (٣١ يوماً) التي منحتها رئيس الدولة لرئيس الحكومة.

وذكرت مصادر مقربة من رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، انه لا يعمل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ ولكن إذا اتضح ان كتل اليمين لا تريد الاشتراك في الحكومة، أو مستنحب من المفاوضات الائتلافية، فسوف يعمل شامير على تشكيل حكومة باشتراك حزب العمل (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

— صادق مركز حزب مبام، أمس، بأغلبية ١٧٨ صوتاً مقابل ١٣٢ صوتاً، على اتفاقية للتعاون الائتلافي بين مبام وحزب العمل في الهستدروت (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

للاحصاء، تتعارض وتقديرات سابقة لبنك اسرائيل ووزارة المالية، كانت أفادت بأن الناتج المحلي سيرتفع هذا العام بنسبة ٥ الى ٦٪. وتشير المعطيات الأولية للثلث الأول من هذا العام، بوضوح، الى استمرار حالة الجمود في الاقتصاد. ففي هذه الأشهر، حدث انخفاض في الصادرات، وزيادة في الواردات، وازداد العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن ارتفاع ما في معدلات البطالة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

● الاقتصاد

— بلغت نسبة العاطلين في القوى العاملة المدنية، في الربع الأول من هذا العام، ٩,٣٪، مقارنة بـ ٩,١٪ في الربع الأخير من سنة ١٩٨٩، و٨,٣٪ في الربع الأول من سنة ١٩٨٩ (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

— أعلن مدير فرع المنتجات الاستهلاكية في معهد الواردات، يائير أوفيك، أنه في سنة ١٩٨٩ بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية ٥٦٧ مليون دولار، مقارنة بـ ٥٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٨٨. وتشمل صناعة المواد الغذائية حوالي ألف مصنع، يعمل فيها ٥٣ ألف عامل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

— ذكر تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ١٩٨٩، والذي سلم الى وزارة المالية وبنك اسرائيل، أن الأحداث في المناطق [المحتلة] قد شكلت — دون أدنى شك — عاملاً مناهضاً للاستقرار في كل ما يتعلق بالاستثمارات والنمو في اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

— حذر، أمس، سكرتير عام الهستدروت، اسرائيل كيسار، ورئيس مكتب تنسيق المنظمات الاقتصادية، دوف لوتمان، في مؤتمر صحفي مشترك، من أن معدلات البطالة قد تصل الى ٣٠٪ في غضون عامين الى ثلاثة أعوام، مما يسبب هرب العقول الى الخارج والمساس بالهجرة ذاتها (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

— اتضح من بيانات وزارة المالية أن العجز المحلي للحكومة بلغ ١٨١ مليون شيكل في أيار/ مايو؛ كما أن التمويل المحلي للعجز من الجمهور كان سلبياً، حيث بلغ ٥٧ مليون شيكل. ونتيجة للنشاط المالي للحكومة، بلغ التدفّق الحكومي ٢٣٩ مليون شيكل (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

— سجل ارتفاع واقعي بنسبة ٦٪ في إيرادات الدولة من الضرائب، في الفترة من نيسان/ أبريل وحتى أيار/ مايو سنة ١٩٩٠، وذلك بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وقد نبع هذا الارتفاع من زيادة إيرادات ضريبة الدخل بنسبة ٥٪، والجمارك وضريبة المشتريات وضريبة القيمة المضافة بنسبة ٧٪ (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

— صادق مركز الليكود، أمس، بأغلبية ساحقة، على بيان رئيس الحكومة يتسحاق شامير، بشأن تشكيل حكومة الليكود الجديدة وسياساتها. ولم يصوت ضد البيان إلا رئيس بلدية هرتسليا، إيلي لنداو، واثنان من السيدات. وقد اكتفى شامير في بيانه بتلاوة أسماء الوزراء الأحد عشر لليكود دون ذكر الحقائق الوزارية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

— دعا سكرتير الهستدروت، اسرائيل كيسار، أمس، الحكومة الى الاعلان فوراً عن نظام طوارئ في موضوعي البطالة والهجرة؛ وذلك للحيلولة دون تكرار الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة حتى الآن. وقد تقرر في جلسة اللجنة المركزية للهستدروت، أمس، أن يشترك تمثيل ضخم من أعضاء اللجنة، برئاسة كيسار، يوم الجمعة القادم، في مناقشات المجلس الاستراتيجي الأعلى، حول موضوع «استعداد الاقتصاد الاسرائيلي لاستيعاب الهجرة واستئناف نشاط النمو» (دافار، ١٩٩٠/٥/١٤).

— أعلنت، أمس، مراقبة الدولة، مريم بن — بوزات، أنها اتخذت قراراً غير عادي بتشكيل لجنة تحقيق قضائية في مكتب مراقب الدولة، للتحقيق في وسائل نقل وتحويل الأموال الخاصة الى مختلف المؤسسات والحركات. والمقصود نقل عشرات الملايين من الشيكات الى مؤسسات وحركات مختلفة في الآونة الأخيرة (دافار، ١٩٩٠/٥/١٥).

— ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك في نيسان/ أبريل الماضي بنسبة ٢,٥٪. ويعتبر هذا الارتفاع أعلى من ارتفاع مؤشرات الأسعار في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٠، ولكنه أقل من ارتفاع المؤشر في نيسان/ أبريل في السنوات الثلاث الأخيرة، واعتباراً من هذا العام، ارتفع المؤشر بنسبة ٥,٥٪، ويبلغ المعدل السنوي للتضخم — الآن — حوالي ١٧٪ (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

— سجل ارتفاع كبير، في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٩٠، في الصادرات الصناعية لمصانع كور. فقد بلغ حجم الصادرات في هذه الفترة ٢٣٤,٥ مليون دولار؛ وهو مبلغ يزيد بنسبة ٥,٩٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

— اتضح من المعطيات الأولية حول الثلث الأول من سنة ١٩٩٠، أن زيادة الناتج المحلي تبلغ بمصطلحات سنوية ما يتراوح بين ١٪ الى ١,٥٪. وهذه المعطيات، التي أعلنها رؤساء المكتب المركزي

الشبان. كذلك أفادت تلك المعطيات أنه، بالمقارنة مع المعدلات الضخمة للهجرة من الاتحاد السوفياتي، طرأ منذ بداية العام هبوط في عدد المهاجرين الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول أميركا اللاتينية وأوروبا. فقد هاجر من أميركا في الربع الأول من هذا العام ١,١٧٠ مهاجرًا، مقابل ١٢٢٠ مهاجرًا في العام الماضي. ومن كل دول أوروبا، باستثناء الاتحاد السوفياتي، هاجر هذا العام ٦٧٠ مقابل ٩٨٠ في الربع الأول من سنة ١٩٨٩ (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

• المجتمع

— في خطوة منقطعة النظير، دعت حركة «السلام الآن» رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، إلى الاشتراك في المظاهرة التي تقوم بها الحركة عشية السبت في ميدان ملوك إسرائيل، عقب المذبحة في ريشون لتسيون والحوادث التي أعقبتها.

وفي الرسالة التي بعثت بها الحركة إلى مكتب شامير، قيل: إنه في أعقاب هذا الحادث الذي يثير الاشتمزاز، مطلوب رد فعل من السلطة السياسية العليا في إسرائيل، التي توضح للمواطنين — يهود وعرباً — وكذلك للعالم كله، أن دولة إسرائيل ترفض العنصرية، وستحاربها بكل ما أوتيت من قوة.

وفي الرد على هذا الطلب، قال مستشار رئيس الحكومة لشؤون الإعلام، أفي بيرتير، إن هذه الخدعة لا ضرورة لها. وعلى حد قوله، كان شامير أول من استنكر هذا الحادث في العالم، بل واستمر في إدانته طيلة الأسبوع (هأرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

— اتضح من استنتاجات استطلاع الرأي، الذي أجراه معهد أبحاث «تلستار»، أن ٥٧,٣٪ من إجمالي الجمهور يعتقدون بوجوب إجراء انتخابات مبكرة للكنيست. كما أيد ١٣,٢٪ تشكيل حكومة مصغرة برئاسة الليكود، بينما أيد ١٤,٤٪ تشكيل حكومة وحدة وطنية (معريف، ١٩٩٠/٥/٢٥).

— منذ مطلع هذا العام، بلغ العجز التجاري لإسرائيل ١,٣ مليار دولار، مقارنة بـ ١,١ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي زيادة نسبتها ٢٠٪ عن العجز التجاري في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وقد بلغ صافي الواردات منذ مطلع العام ٥,٩ مليار دولار، مقارنة بـ ٥,٣ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي؛ أي زيادة نسبتها ١١٪. وبلغ صافي الصادرات ٤,٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤,٢ مليار دولار؛ أي زيادة مقدارها ٨,٥٪ (هأرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

• الهجرة والاستيعاب

— توجهت عشرات من أسر المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، في الأسابيع الأخيرة، إلى سفارة جنوب أفريقيا في إسرائيل لاستيضاح إمكانيات الهجرة إلى ذلك البلد. والمقصود مهاجرون وصلوا إلى إسرائيل في الأشهر الأخيرة الماضية، وتم استيعابهم في عملية الاستيعاب المباشر (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٠).

— اتضح من المعطيات، التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء، أن ٤٠٪ من إجمالي المهاجرين في الربع الأول من هذا العام هم ذوو ثقافة فوق المتوسطة، أي من ١٣ — ١٥ سنة دراسية، وتصل نسبتهم بين مهاجري الاتحاد السوفياتي إلى ٤٢٪. واتضح أيضاً أن ٣٦٪ من المهاجرين لإسرائيل في الربع الأول من هذا العام هم أرباب تخصصات علمية وأكاديمية، بينهم ٢٣٪ مهندسون، و ٦٪ أطباء. كما اتضح أن ٣٥٪ من المهاجرين هم أرباب مهنة أخرى، بينهم ٦٪ ملراء موظفون، و ٣٪ موظفو مبيعات، و ٤٪ عمال خدمات، و ١٦٪ عمال حرفيون أو عمال بناء أو في الصناعة.

واتضح من هذه المعطيات، أيضاً، أن بين المهاجرين الذين وصلوا في الربع الأول من هذا العام يوجد ٣٠٪ تتراوح أعمارهم بين يوم واحد إلى ١٩ سنة، و ٤٣٪ تتراوح أعمارهم بين ٢٠ — ٤٤ سنة. كما اتضح أن حوالي ثلاثة أرباع المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي هم من

مهاجرون من الاتحاد السوفياتي

شفون عسكرية واستراتيجية

وفي إطار منصبه كضابط اتصال في قيادة الجنوب، اشترك في مناقشات حول اتفاقيات السلام مع مصر، وشارك في إخلاء سيناء. وهو حاصل، على شهادة الليسانس في العلوم السياسية من جامعة حيفا (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

— علم أن سلاح البحرية يتزود منذ أكثر من عام، بسفن حراسة جديدة من طراز «سوبر دفور» ويفترض أن يحصل السلاح على سفن أخرى من هذا النوع في غضون العام القادم؛ وهي سفن تعتبر نموذجاً مطوراً جداً من سفن «دفور».

وتم استخدام هذه السفن في نظام الأمن الجاري على طول الحدود البحرية. والسفن «سوبر دفور» أسرع من سفن «دفور»؛ ويعتزم سلاح البحرية تعميمها في السلاح للثقل على قوارب السباق السريعة، التي تتزود بها المنظمات [الفدائية] (عل هشمارة، ١٩٩٠/٦/١).

— اتضح من التحقيق العسكري، الذي أجري في هيئة الأركان العامة، التابعة للجيش الإسرائيلي، أن بعض الأعطال التي حدثت في شبكة الدفاع هي التي أتاحت تسلل [فدائيين] إلى شاطئ نيتسانيم؛ ويبدو أنه من حسن الحظ فقط أن [الفدائيين] لم ينزلوا على مقربة من المكان الذي كان فيه مئات من المصطافين.

واتضح من التحقيق، أيضاً، أن أحد أسباب إلقاء القبض على قارب [الفدائيين] قبالة شاطئ غمش هو نفاذ الوقود منه (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

— علم أن سلاح البحرية يمزج مسارات التزود بسفن «سوبر دفور»، التي تعتبر سرعتها رداً على المشاكل العملية التي تكشف مؤخرًا. وأكدت مصادر عسكرية أن السفينة قد فحصت على مدى سنوات، وأنها بقيت بالمتطلبات العملية، التي تحدت في سلاح البحرية. وفي ما يتعلق بالسفينة «شيلداغ»، التي تم بناؤها في أحواض بناء السفن الإسرائيلية، ذكرت تلك المصادر أنه تجدر الإشارة إلى أن سفينة «شيلداغ» لم يتم فحصها، بعد، في أحواض بناء السفن، بشكل عملي.

وذكرت مصادر في الصناعة الجوية أن مصنع «رمتا» في يثر السبع، والذي ينتج سفن «سوبر دفور»، لديه القدرة على إجراء تغيير طفيف في محركات السفينة، لتمكينها من تطوير سرعة تتراوح بين ٤٦ إلى ٥٠ عقدة (هأرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

— توجه رئيس الأركان، دان شومرون، إلى رئيس الحكومة يتسحاق شامير، باعتباره القائم بأعمال وزير الدفاع، طالباً إليه تخصيص ٠,٣٪ من أموال التأمين الوطني لميزانية تأمين وحماية المؤخرة. وكان ذلك متبعاً في الماضي، ولكن تم إلغاؤه بعد أن بدأت الحرب العراقية - الإيرانية. بيد أنه تقرر في الجيش الإسرائيلي، في الآونة الأخيرة، زيادة ميزانية تأمين المؤخرة. ولم يرد شامير - بعد - على هذا الطلب، ولكنه ذكر أنه يريد الانتظار حتى تشكيل الحكومة، لكي يكلف الوزراء المعنيين بهذا الموضوع (معاريف، ١٩٩٠/٥/١٦).

— انتحز، أمس، جندي من سلاح الجو، من سكان رامات - غان، باطلاق النيران على نفسه في إحدى قواعد سلاح الجو، في وسط البلاد. ولم تتضح - بعد - ظروف وأسباب الانتحار؛ في حين تقوم الشرطة العسكرية بالتحقيق في هذا الحادث.

وتجدر الإشارة إلى أن مراقبة الدولة، مريم بن - يورات، ذكرت في تقريرها، الصادر يوم أمس الأول، وجوب التوصل في أقرب وقت ممكن إلى التسويات القانونية والإدارية التي تتيح للجيش الإسرائيلي الحصول على معلومات عن أمراض نفسية للأفراد الذين على وشك الالتحاق بالخدمة العسكرية، ولجنود الخدمة النظامية وخلمة الاحتياط (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

— فازت هيئة تطوير وسائل القتال (رفاتيل) بمناقصة لتوريد معدات تصفيح واقية لسفن الأنزال التابعة لمشاة البحرية الأمريكية. وذكرت مجلة «ديفينس نيوز» الأمريكية أن «رفاتيل» هي المورد الوحيد لهذه المعدات، وأن مناقصة توريدها تشمل تمويل تطويرها والأعمال الهندسية المطلوبة لتركيبها. ولم يعلن شيء عن الحجم المالي لهذه الصفقة (هأرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

— علم أن العقيد شلومو واكس، سيعين اليوم كبيراً لضباط الإشارة والالكترونيات، وذلك خلفاً للعديد بناي ميدان، الذي ينهي خدمته في الجيش الإسرائيلي.

وأعلن المتحدث باسم الجيش أن العقيد واكس قد رقي، أمس، إلى رتبة عميد. وهو من مواليد إيطاليا ١٩٤٦، من أبوين من مهاجري بولندا، وقد وصل معها إلى إسرائيل سنة ١٩٤٨. وهو أب لثلاثة أولاد. جند واكس في الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٦٣، في سلاح الإشارة. وفي حرب الأيام الستة كان ضابط اتصال في قيادة الوسط.

وفي حرب الاستنزاف كان ضابط اتصال على مستوى اللواء في هضبة الجولان. أما في حرب يوم الغفران، فحارب كضابط اتصال في لواء مدرع طامي.



Studies

دراسات: متنوعة ذات طابع مركزي في طرح الموضوعات والقضايا المستجدة، والاتجاهات المستقبلية لتوجهات إسرائيل والشرق الأوسط.

Reports

تقارير: تعرض بشكل شمولي وموثق أبرز القضايا الساخنة من خلال عرض مواقف القوى السياسية الاسرائيلية وتحليلات وسائل اعلامها، حيث لا يتسع له باب المقالات المترجمة.

Themes

آراء: تضم أكثر التعليقات الصحفية تعبيراً عن آراء مختلف القوى السياسية الفاعلة، بحيث تتيح للمتابع تكوين فكرة متكاملة عن الواقع الاسرائيلي.

Chronology

وقائع: تغطي الحدث اليومي في اسرائيل كما تورد الصحف الاسرائيلية. وبخاصة علاقات اسرائيل الدولية، الصراع العربي - الاسرائيلي، الوضع السياسي الداخلي، المناطق المحتلة والمقاومة المسلحة في الداخل.

Statements

تصريحات: ثبت لأهم وأبرز التصريحات، والمواقف الرسمية، والمعارضة، التي تعبر عن الاتجاهات السائدة في اسرائيل حول أهم قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي، والتطورات التي تشهدها الفترة التي يغطيها كل عدد من الملف.

Documents

وثائق: تشمل أهم الوثائق الصادرة عن الكيان الصهيوني على الصعيدين الخارجي والداخلي، كالاتفاقات والبيانات المشتركة مع الدول الخارجية، وبرامج الأحزاب، والقوى السياسية المختلفة وبياناتها.

Indices

فهارس: تشمل اعلام الأشخاص والأمكنة، والمؤسسات والموضوعات، وتشكل وسيلة عمل وبحث لا غنى عنها، تسهل للسياسي، أو الباحث، أو المهتم، الرجوع الى «الملف» والاستفادة من محتوياتها.

الملف



دورية

مرجع أساسي للسياسي،
والباحث، والصحافي والمفكر،
وكل صاحب رأي أو قضية

تنويه

سعر المجلد (١٢ عدد) ٣٥٠ دولار أمريكي، للمشاركين ١٧٥ دولار أمريكي

يتوفر لدى الوكالة مجلدات السنوات الماضية

توزع على المشتركين فقط

قيمة الاشتراك السنوي، للحكومات والمؤسسات العامة ٥٠٠ دولار أمريكي، للمؤسسات الخاصة والأفراد ٣٠٠ دولار أمريكي مدفوعة لأم

Manar Press & Publishing Agency Limited P.O.Box 4928, Nicosia - Cyprus Tel: 02-473577 Telex: 4630 MANAR-CY
Bank of Cyprus - Nicosia T.A. 47-007081-06 أو الحساب المرفق

سلسلة دراسات وأبحاث في الاستراتيجية الإسرائيلية

- ١ - الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ - النمن ٩ دولارات
- ٢ - الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية - النمن ٩ دولارات
- ٣ - الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية - الجزء الأول - النمن ١٢ دولار
- ٤ - الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية - الجزء الثاني - النمن ١٢ دولار
- ٥ - السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية - النمن ١٢ دولار



هنا يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع الرشيف الانترنت
الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



وكالة المناء للصحافة والتحرير المجردة

قيمة الاشتراك السنوي

– الحكومات والمؤسسات العامة ٥٠٠ دولار اميركي
– المؤسسات الخاصة ٣٠٠ دولار اميركي



يعنى بالشؤون الاسرائيلية والصهيونية

الرجاء ارسال هذه القسيمة مرفقة بقيمة الاشتراك الى العنوان التالي:

Manar Press & Publishing Agency

P.O.Box 4928 Nicosia - CYPRUS

او الى حساب الملف 06 - 007080 - 41 - 1A

BANK OF CYPRUS , Nicosia

محمّد يوسف الموسوي

قسيمة اشتراك

ارفق طيه صكاً / حوالة مصرفية بمبلغ _____

مدفوعة لأمر Manar P.P.A. Ltd. قيمة اشتراك واحد / او _____ اشتراكات

_____ لمدة سنة واحدة على ان ترسل الى العنوان التالي:

الاسم _____

العنوان _____

رقم التلكس _____ رقم الهاتف _____

الملف

AL-MALAF



المنار

MANAR